LE MONDE AMAZIGH
العالم الأمازيغي
ⵜⴰⵙⴷⴰⵡⵉⵜ ⵏ ⵜⵎⴰⵣⵉⵖⵜ
Amadalpresse
www.amadalamazigh.press.ma
ⵓⵔⵔⵉⵏ ⵓⵔⵓⵣⵣⵉ

LES AMAZIGHS DÉNONCENT DEVANT L'ONU LE RACISME DE L'ETAT MAROCAIN

المديرة المسؤولة: أمينة ابن الشيخ الإيداع القانوني 2001/0008 الترقيم الدولي: 1114/1476 العدد: 215 دجنبر 2968 /2018 - Décembre - ⵓⵢⵢⴰⵔ ⵓⵏⴰⵢⵔ ⵙ 2968 - الثمن: 5 دراهم /Euro 1.5

هل المغرب دولة عنصرية؟

ⵜⴰⵎⴱⵓⵍⴰ ⵜⴰⵎⴱⵓⵍⴰ

ⴰⵎⴰⵣⵉⵖ

ⵜⴰⵎⴱⵓⵍⴰ ⵜⴰⵎⴱⵓⵍⴰ

ⵉⵜⵓⵓⵔⵔⵉ ⵅ ⵔⴰ ⵉⵎⵙⵙⵓ

ⴰⵣⵓⵍ TOMOBOLA

ⵢⵓ 4444

0,96 ⴷⵍⵓⴹⴰⵎ / ⵜⵙⵓⵜ

www.iam.ma

ⴰⵣⵓⵍ ⵏ ⵜⴰⵎⴱⵓⵍⴰ ⵢⵓⵓ ⵎⵎⴰ ⵉⵎⵙⵙⵓ

ⵜⵉⵍⵍⵉⵏⴰⵏⵉⵏ ⵅ ⵉⵖⵔⵓⵎⵏ ⵉⵎⵙⵙⵓ

25x36 Amazigh Tombola.indd 1 03/12/2018 15:43

دجنبر 2018 - العدد 215
2968 – 215- ⵓⴽⵜⵓⴱⵔ 2018 – 215 العدد

كيف لأرض اكتشف فيها آقدم إنسان عاقل، أن تكون عنصرية ضد هذا الإنسان وألا تحترم حقوقه؟

كيف لأرض سميت بأرض الله منذ الأزل وتعتبر مهد كل الديانات، أن تكون عنصرية ضد مواطنيها، وأن تصادر حقهم في العبادة والاعتقاد فيما وبما يؤمنون به؟

كيف لأرض أمازيغية لسانا وحجرا، أن تكون عنصرية ضد لغتها الأصلية والأصيلة، الأمازيغية بحروفها تيفيناغ التي قاومت كل الغزوات اللغوية؟

كيف لأرض أفريقية جغرافيا وتاريخا، أن تمارس تمييزا وعنصرية مقيتة ضد مهاجرين أفارقة، فقط لأنهم ذوو بشرة سوداء؟

كيف لأرض حكمتها نساء، قائدات محاربات وملكات قبل الإسلام، أن تمارس عنصريتها ضد المرأة على مستوى القوانين والإدارات والمحاكم، وحتى في الشارع فقط لأنها امرأة؟

كيف لأرض وهبها الله كل الخيرات، في البر وفي البحر، وعلى الأرض وما تحتها، ومع ذلك يعيش فيها غالبية المواطنين تحت عتبة الفقر؟

كيف لأرض صنفت مهدا للإنسانية (أقدم إنسان عاقل عثر عليه بالمغرب ويرجع تاريخه إلى ماقبل 315 ألف سنة) و منبع الحضارات أن تصير مهدا للفقر والجهل والفساد والجريمة؟

كيف لأرض كشجرة، جذورها في افريقيا وأغصانها في أوروبا، تصدرت علوم الفلك (آخر اكتشاف بالصويرة يبين ضلوع الامازيغ في علم الفلك) وعلوم الطب واللغة (تاجرومت) ...والان تميل نحو الشرق لتستورد الجهل؟

نعم إن المغرب يعتبر من الدول العنصرية بامتياز، ويتربع للأسف على آخر درجات الترتيب في التعليم والصحة والديمقراطية والمساواة والعدل وكل المجالات، بالرغم من المؤهلات التاريخية والجغرافية والحضارية والبشرية التي يزخر بها والتي من المفروض أن ترفع من شأنه ليصير بالفعل أحسن بلد في العالم، وليس بأقوال «الحملات الإشهارية».

إن ما وصلت اليه بلدنا من تخلف ليس بغريب عن دولة تسيرها تكتلات ذات مرجعيات رجعية متخلفة مبنية على الفكر الواحد واللغة الواحدة والدين الواحد واللون الواحد، بل أكثر من ذلك، تتنكر لتاريخها وعلومها وتستورد الجهل والظلامية بكل تجلياتها.

عار علينا ونحن في القرن الواحد والعشرين أن يحكمنا ويتولى أمورنا من لا يؤمن بحقوق المواطنين المدنية، السياسية، الدينية، العقائدية، الجنسية، الجنسانية، الثقافية واللغوية، كحزب العدالة والتنمية خصوصا وأن فاقد الشيء لا يعطيه.

أمينة ابن الشيخ

صرخة لبد منها

اتساءل، بماذا سيدافع وزير الحقوق والحريات السيد مصطفى الرميد عن المغرب امام المنتظم الدولي في الملفات الحقوقية التي تزكم رائحة الاقصاء، والعنصرية والتمييز، أنوف خبراء ومقرري الأمم المتحدة؟ كيف يمكن للرميد أن يدافع عن بلد يعج بالإختلالات والخروقات بشهادات تقارير وطنية ودولية؟

نحن نعرف أن أفكار الرجل وقناعاته ومرجعياته، لا تغرف من معين مرجعيات حقوق الإنسان والمواثيق والمعاهدات الدولية، بل أكثر من ذلك..

ماهو رد السيد الوزير عن التقارير التي تتهم بلاده؟ وهو بنفسه متورط في تغليب مصلحته الشخصية ومصلحة حزبه وزملائه على مصلحة الدولة.

كيف يعقل أن يثق المواطن مرة أخرى في من لم يحترم نفسه وينأى عن التدخل في سلطة القضاء بحجة أن المتهم صديقه وزميله في الحزب؟

أين كان السيد وزير الحقوق والحريات حين كان المواطنون في الحسيمة وفي جرادة تنتهك حريتهم في التظاهر وتنتهك حقوقهم إلى الآن في محاكمات صورية وغير عادلة؟

ماذا فعل الرميد أمام صرخة مواطنات ومواطني جبال سوس وواد نون من جراء الهجومات التي شنتها عليهم عصابات الرعي الجائر، الشيء الذي أدى إلى اغتيالات واغتصاب فتاة من ذوي الاحتياجات الخاصة؟

أين كان الرميد أثناء اغتيال الطالب عمر خالق عيزم بالحرم الجامعي في مراكش، لا لشيء إلا لأنه حارب الريع السياسي والاقتصادي الذي يستفيد منه المرتزقة؟

أين كان معالي الوزير حين سجن طلبة الحركة الثقافية الأمازيغية ظلما وعدوانا، لمجرد انهم دافعوا عن أفكارهم وحقهم في التعليم والتحدث بلغتهم الأم؟

أين الأستاذ الرميد مما يقع الآن على سواحل بلده من هجرة غير شرعية؟ وما هو جوابه عن مصير ضحايا العيش الكريم؟

أقول للسيد مصطفى الرميد صديق حامي الدين، إن مسؤوليتك معالي الوزير هي أن تحمي المواطن من التعسفات، لا أن تحمي صديقك باستعمال التعسف، لكشف حقيقة هي من مسؤولية القضاء.

وقديما قال الحكيم الأمازيغي:

ⵢⵍⵍⴰ ⵢⵉⵊⵊⵉⴳ ⵉⵏⵇⵇⴰⵏ

Illa Ijjig inqqan

للسنة الثانية على التوالي.. اتصالات المغرب تفوز بلقب «أفضل فاعل اتصالات إفريقي»

فازت مجموعة اتصالات المغرب، للسنة الثانية على التوالي، بجائزة «أفضل فاعل اتصالات إفريقي» في جوائز التميز « Telecom Review Excellence Awards » لسنة 2018، ويأتي هذا التمييز كاعتراف بالجهود التي بذلتها المجموعة في القارة الإفريقية. بأزيد من 61 مليون زبون موزعة في عشرة بلدان في إفريقيا، تواصل مجموعة اتصالات المغرب تأكيد مكانتها كفاعل رئيسي في تطوير اتصالات والتنمية الاقتصادية بالقارة.

ترتكز إستراتيجية المجموعة على مستوى القارة على أربعة مبادئ: التكامل والأداء الجيد والخبرة والتنمية في خدمة الساكنة.

تواصل مجموعة اتصالات المغرب تعزيز مكانتها في سوق الصبيب العالي وجد العالي من خلال تسهيل الوصول إلى تكنولوجية الألياف البصرية FTTH (fiber To The Home)) والجيل الرابع. وعلى مستوى الفروع، تم تعميم تكنولوجيات الصبيب العالي خلال 2018 عبر إطلاق أجيال جديدة من الشبكات والحصول على تراخيص جديدة. وتعمل المجموعة باستمرار على تعزيز التكامل مع الفروع من أجل تثمين استثماراتها عبر تشارك الخبرات التقنية والتشغيلية.

وأقيم حفل توزيع الجوائز خلال انعقاد قمة «Telecom Review Leaders Summit » لسنة 2018، والتي جمعت قادة قطاع الاتصالات والتقنيات الحديثة. وتم اختيار الفائزين من قبل لجنة من الخبراء في مجال الاتصالات وقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

وفي نفس الإطار تم تصنيف اتصالات المغرب في قائمة «أفضل 50 علامة تجارية في العالم لسنة 2018» التي تضعها مجلة «سيلكون ريفيو» الأمريكية المتخصصة في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتضم أفضل العلامات التجارية التي تشتغل في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الجديدة.

واعتمدت « سيلكون ريفيو » على عدد من المعايير في تصنيفها، مثل تطوير العروض ونجاحها، وجودة الخدمة، والقدرة على الابتكار والتكيف، ووفاء الزبناء وصورة الشركة في السوق.

وتقوم اتصالات المغرب، التي تعتبر فاعل قرب و في الاستماع دائم للزبناء، بتكييف منتجاتها لتستجيب لمختلف الشرائح التي تتعامل معها. وتستفيد اتصالات المغرب من قدرتها المشهود بها على الابتكار لتقديم الحلول التي تعزز الوصول إلى الاتصالات الهاتفية والأنترنت إلى جانب عدد كبير من الوسائط والمحتوى الرقمي.

ويتجلى أحد أهم تحديات اتصالات المغرب، كعلامة تجارية، في جعل الابتكار في خدمة الإنسان، وبذلك، فهي ملتزمة بتطوير العروض التي تتعدى خدمات الاتصالات، التي تعتبر أدوات فعلية لتسهيل الحياة اليومية. كما تسعى إلى تسهيل الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لدى أكبر عدد ممكن من الناس، والاستجابة بشكل أفضل للطلب المتزايد على الاستخدامات الرقمية الجديدة ؛ وبالتالي، فإن المجموعة تسعى لتحقيق الرفاهية للسكان والمشاركة الحيوية لكل فرد في الحياة الاجتماعية والثقافية والاقتصادية للمجتمع.

وتستفيد اتصالات المغرب من موقع الريادة الذي يقوى سنة بعد أخرى بفضل نقاط القوة التي تتميز بها المجموعة، كتوفرها على أفضل البنيات التحتية للشبكات والوصول إلى أحدث التقنيات والابتكارات وسياسة القرب والتواجد في كل أنحاء المغرب، بفضل نقط البيع و خدمة ما بعد البيع والدعم بالإضافة إلى ما تتميز به الشركة من معرفة وخبرة قويتين.

أمينة ابن الشيخ تراسل الملك محمد السادس من أجل الاعتراف بالسنة الامازيغية

وجهت مديرة جريدة «العالم الأمازيغي»، أمينة ابن الشيخ رسالة خطية إلى العاهل المغربي، الملك محمد السادس، تطالبه بـ« الاعتراف وإقرار رأس السنة الأمازيغية عيدا وطنيا رسميا بعطلة مؤدى عنها، على غرار باقي الأعياد والعطل الرسمية، مشيرة في رسالتها إلى أن من « شأن الاعتراف برأس السنة الأمازيغية أن يعيد الانتعاش للأمازيغية تماشيا مع روح وفلسفة الدستور وانسجاما مع خطاباتكم السامية».

وقالت ابن الشيخ، العضوة السابقة بالمجلس الإداري للمعهد الملكي للثقافة الامازيغية وعضوة سابقة باللجنة الملكية المكلفة بإعداد مشروع القانون التنظيمي للمجلس الوطني للغات والثقافة المغربية، في رسالتها الموجهة للعاهل المغربي: «إننا نتوجه إلى جلالتكم بهذه الرسالة، وكلنا أمل أن تعترفوا برأس السنة الأمازيغية وان تقروا بها عيدا وطنيا رسميا بعطلة مؤدى عنها، على غرار باقي الأعياد والعطل الرسمية، ما من شأنه أن يعيد الانتعاش للأمازيغية تماشيا مع روح وفلسفة الدستور وانسجاما مع خطاباتكم السامية».

وأضافت الإعلامية الأمازيغية في رسالتها «ونحن على أبواب السنة الثامنة للاعتراف بالأمازيغية لغة رسمية في الدستور الجديد، إلى جانب اللغة العربية، منذ سنة 2011، وأمام التراجعات التي عرفتها القضية الأمازيغية في كل المجالات، بدءا بتأخير إخراج القوانين التنظيمية المتعلقة بتفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية، والقوانين التنظيمية الخاصة بإنشاء المجلس الوطني للغات والثقافة المغربية، مرورا إلى محاولة أطراف حزبية إعادة النقاش حول حرف تيفيناغ، لكتابة اللغة الأمازيغية، إلى نقطة الصفر بعد أن حسم فيه جلالتكم منذ سنة 2003 بعد استشارة جميع الأحزاب السياسية، وصولا إلى عدم استجابة كل الحكومات المتعاقبة لما بعد دستور 2011 للمطلب الشعبي المتمثل في إقرار رأس السنة الأمازيغية عيداً وطنيا رسميا بعطلة مؤدى عنها، على غرار باقي الأعياد والعطل الرسمية».

وفي الأخير عبرت ابن الشيخعن أملها بالإعتراف برأس السنة الأمازيغية «وكلنا أمل أن تعترفوا برأس السنة الأمازيغية وان تقروا بها عيدا وطنيا رسميا بعطلة مؤدى عنها، على غرار باقي الأعياد والعطل الرسمية، ما من شأنه أن يعيد الانتعاش للأمازيغية تماشيا مع روح وفلسفة الدستور وانسجاما مع خطاباتكم السامية».

و في الختام، تقدمت بتهانيها الحارة لصاحب الجلالة بمنسابة السنة الأمازيغية الجديدة حيث قالت: «يشرفني أن أتقدم إلى جلالتكم بأحر التهاني وأسعد الأماني بمناسبة حلول «السنة الميلادية 2019» و «السنة الامازيغية 2969»، كما أسأل الله العلي القديرأن يديم على هذا البلد الحبيب نعمة الأمان، التآخي، التضامن والتلاحم بين كل مكوناته الثقافية واللغوية، ويوفقنا جميعا لما فيه خير لوطننا العزيز».

• هيئة التحرير:
رشيد راخا
رشيدة إمرزيك
كمال الوسطاني
منتصر أحولي (إثري)
• المتعاونون:
سعيد باجي
خيرالدين الجامعي
حميد ايت علي (افرزيز)
خديجة الصابري

• الإخراج الفني:
رشيدة إمرزيك
• ملف الصحافة:
* الإيداع القانوني:
2001/0008
* الترقيم الدولي: 1476-1114
* رقم اللجنة الثنائية للصحافة المكتوبة
أ.م.ش 046-06
• الإدارة والتحرير:
5 زنقة دكار الشقة 7 المحيط - الرباط
Tél/Fax: 05 37 72 72 83

E-mail:
amadalamazigh@yahoo.fr
Web:
www.amadalamazigh.press.ma
• السحب:
GROUPE MAROC SOIR
• التوزيع:
SAPRESS
• الجريدة تصدر عن شركة
EDITIONS AMAZIGH

* Editeur
Rachid RAHA
• R.C.: 53673
• Patente: 26310542
• I.F.: 3303407
• CNSS: 659.76.13
• Compte Bancaire:
BMCE-Bank - Rabat centre
011.810.00.00.01.210.00.20703.58
• سحب من هذا العدد:
10.000 نسخة

• المديرة المسؤولة:
أمينة الحاج حماد
أكدورت
ابن الشيخ

إعداد: هيئة التحرير

تفاعلا مع الزيارة الرسمية التي تقوم بها إلى المغرب، «اي تينداي أشيومي»، المقررة الخاصة الخامسة المعنية بالأشكال المعاصرة للعنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، في الفترة الممتدة ما بين 13 و21 دجنبر الجاري، والتي اجتمعت فيها مع مختلف منظمات المجتمع المدني، والمنظمات الغير حكومية، وكذا مع القطاعات الحكومية. التقت يوم الجمعة 14 في دجنبر الجاري، في مقر بعثة الأمم المتحدة بالرباط، مع عدد من تنظيمات الحركة الأمازيغية والحقوقية.

في لقاء مع «تينداي أشيومي» المقررة الخاصة المعنية بالأشكال المعاصرة للعنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب:

التنظيمات الأمازيغية تقر باستمرار الدولة المغربية في تكريس كل مظاهر التمييز ضد الأمازيغ

تطرق عدد من رؤساء التنظيمات والفعاليات الأمازيغية، في لقاء مع تينداي أشيومي، المقررة الخاصة المعنية بالأشكال المعاصرة للعنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، مساء الجمعة 14 دجنبر 2018، بمقر الأمم المتحدة بالرباط، إلى مختلف مظاهر وأشكال التمييز والعنصرية التي يعاني منها الأمازيغ والأمازيغية في المغرب.

وانتقد رؤساء التنظيمات الأمازيغية المشاركة في اللقاء مع أشيومي، استمرار الدولة المغربية في «تكريس مظاهر التمييز ضد الأمازيغ، من خلال إقصاء وتهميش اللغة والثقافة الأمازيغيتين، والعمل على محو الهوية الأمازيغية للمغرب، والتراجع على المكتسبات القليلة التي تحققت للأمازيغية»، كما «انتقدوا تأخير إخراج مشروع القوانين التنظيمية المتعلقة بتفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية، بالرغم من مرور قرابة 8 سنوات على دستور 2011، والذي اعتبر عدد من المتدخلين، أنه يكرس التمييز بين اللغة الأمازيغية والعربية»، ويبرز «الهوية العربية الإسلامية» للمغرب.

وقدمت التنظيمات الأمازيغية المذكورة، ملفات شاملة، تطرقت فيها لمختلف مظاهر وأشكال التمييز العنصري الذي تعيشه الأمازيغية في شتى المجالات، إضافة إلى مشكل استمرار سياسة نزع أراضي القبائل الأمازيغية من السكان الأصليين ومحاولة تهجيرهم من أراضيهم وممتلكاتهم، (قدمت) إلى المقررة الخاصة المعنية بالأشكال المعاصرة للعنصرية والتمييز العنصري، أشيومي التي استمعت إلى مداخلاتهم القصيرة والمختصرة للتقارير التي توصلت بها.

وقال الفاعل الحقوقي، أحمد كيكش، في تصريح لـ «العالم الأمازيغي» إن اللقاء مع المقررة الأممية، كان حول الحقوق اللغوية والثقافية وخاصة تدريس الأمازيغية في المنظومة التربوية، وهو المجال الذي قدم فيه كيكش وهو إطار سابق في وزارة التربية الوطنية، أرقام ومعطيات تبين حجم التمييز الذي تعاني منه الأمازيغية في التعليم. كما تطرق بالتفصيل إلى بعض التشريعات الوطنية التي لا تتلاءم مع المواثيق الدولية لحقوق الإنسان.

بدوره، جدّد رشيد الراخا، الرئيس الدولي لمنظمة التجمع العالمي الأمازيغي، اتهامه للدولة المغربية بممارسة «الأبارتايد» ضد الأمازيغ، موضحا أن «الأبارتايد» الذي تمارسه الدولة في حق الأمازيغ يتجلى في ما هو ثقافي ولغوي ومحو هوياتي وتهجير السكان الأصليين من أراضيهم. وقدم الراخا بدوره ملفا شاملا يشير فيه إلى عدد من المعطيات التي تبين «عنصرية الدولة» ضد الأمازيغ.

كما عرض الراخا أمام المقررة الأممية، صورة للمحكمة الدستورية بالرباط، يظهر من خلالها كتابة واجهتها باللغة العربية ببند عريض وواضح، مقابل كتابته بالأمازيغية بشكل محتشم و «تحقيري» في أقصى يمين بابها الرئيسي، معتبرا أن «صورة المحكمة الدستورية تتحدث عن نفسها وتبرز التمييز الذي تعاني منه الأمازيغية والأمازيغ».

وأوضح الراخا أن الحكومة تمارس العنصرية ضد السكان الأصليين، بالرغم من أن أغلب وزرائها والأمناء العامون للأحزاب، أمازيغ ناطقين، إلا أنهم يمارسون سياسة تمييزية ضد الأمازيغية والأمازيغ».

من جانبه، أكد عبد الله بادو، رئيس الشبكة الأمازيغية من أجل المواطنة، أن اللقاء مع المقررة الأممية، تطرق للإشكاليات المرتبطة بممارسة الدولة المغربية في علاقتها بمناهضة جميع أشكال التمييز، مشيرا في تصريح لـ «العالم الأمازيغي» أن «من بين الإشكاليات المطروحة اليوم، هي أنه بالرغم من مصادقة الدولة المغربية على عدد من الاتفاقيات، بما فيها اتفاقية مناهضة التمييز، إلا أننا نجد عددا من الممارسات التمييزية ما زالت مهيمنة في السياسات العمومية والسياسات الترابية».

وأشار بادو إلى أنه «من بين الأولويات اليوم، هي تقييم هذه الممارسات لاتفاقية الدولة المغربية في العلاقة مع كل أشكال التمييز التي يمكن وصفها بالعرضانية التي تمس الأمازيغية في جميع المجالات بما فيها ما هو اقتصادي واجتماعي وثقافي..، مشدّدا على «ضرورة خلق آلية وطنية لمناهضة جميع أشكال التمييز الذي يمكن للأمازيغ من خلالها مناهضة التمييز الذي تمارسه الدولة».

من جهتها، تطرقت رئيسة التجمع العالمي الأمازيغي ـ المغرب ـ أمينة ابن الشيخ، إلى مظاهر التمييز ضد الأمازيغية في مجال الإعلام، مشيرة إلى «عدم احترام دفتر التحملات من طرف قنوات القطب العمومي»، وهذا ما يشكل نوع من «التمييز ضد الأمازيغية في الإعلام». وأشارت ابن الشيخ، التي قدمت بدورها ملفا حول الموضوع، إلى إجبار شركات الإنتاج الأمازيغية بترجمة انتاجاتها إلى العربية، وهو ما لم يحدث مع الشركات التي تنتج للقنوات الأخرى، الناطقة بالعربية».

أمينة زيوال، رئيسة جمعية صوت المرأة الأمازيغية، تطرقت بدورها إلى مجموعة من مظاهر التمييز الذي تعاني منه المرأة الأمازيغية في مجالات الصحة والقضاء والمشاركة السياسية. وقدمت زيوال مجموعة من المعطيات والأرقام المتعلقة بمعاناة المرأة الأمازيغية مع مظاهر التمييز، خصوصا المرأة التي لا تجيد الحديث بالعربية في المستشفيات والمحاكم وغيرها. وانتقدت زيوال التأخير الحاصل في إخراج القوانين التنظيمية للأمازيغية.

من جهته، تطرق محي الدين حجاج، عن الفيدرالية الوطنية للجمعيات

الأمازيغية، لمجموعة من الأرقام والمعطيات بخصوص التمييز ضد تدريس الأمازيغية وأساتذة تدريس اللغة الأمازيغية. كما أشار إلى عدد من «التناقضات التي تكرس التمييز ضد الأمازيغية في دستور 2011». وقدم بدوره ملفا شاملا للمقررة الأممية، وهي المعطيات ذاتها التي أشار إليها عبد الله بوزنداك، عن المرصد الأمازيغي للحقوق والحريات، والمتعلقة بالتراجعات التي يعيشها ملف تدريس الأمازيغية، وإقصاء أساتذة تدريس الأمازيغية. وأكد بوزنداك أن سبب تقلص عدد الناطقين بالأمازيغية وفق ما جاء في إحصائيات الدولة نفسها، ناتج عن الإقصاء والتهميش والتمييز الذي تمارسه الدولة، في هذا المجال والمجالات الأخرى المتعلقة بالأمازيغية.

بدوره، أشار منتصر إثري، رئيس منتدى توبقال للثقافة الأمازيغية وحقوق الإنسان، إلى استمرار سياسة نزع الأراضي من القبائل الأمازيغية والسكان الأصليين تحت مبررات ما يسمى ب"تحديد الملك الغابوي". واعتبرها « سياسية تمييزية وعنصرية تروم إلى تهجير السكان من أراضيهم ودفعهم إلى التخلي عن ممتلكاتهم».

كما تطرق إلى ما «تتعرض له الحركة الثقافية الأمازيغية بالجامعات المغربية، من هجومات واعتداءات وصلت إلى حد اغتيال الشهيد الطالب عمر خالق «إزم» بمراكش»، وكذا «استمرار سياسة الاعتقالات والتهديدات والتواطؤ بين الدولة وفصائل طلابية تسعى إلى إنهاء وجود المكون الطلابي الأمازيغي في الجامعات المغربية، وما حدث مع طلبة المكون الأمازيغي والطلبة الناطقين بالأمازيغية نهاية السنة الماضية في جامعة أكادير وتحت أعين السلطات لدليل على ذلك».

أحمد الهايج، رئيس الجمعية المغربية لحقوق الإنسان، أكد بدوره أن الجمعية ركزت في اللقاء مع المقررة الأممية، تينداي أشيومي، على مظاهر التمييز الموجود في القانون والتشريعات المغربية، وعلى رأسها الدستور الذي يكرس عدم المساواة بين الرجل والمرأة»، مشيرا إلى أن «الدستور يعتبر أن هذه المساواة يجب أن تكون على أساس الثوابت، ونحن نعرف أن هذه الثوابت خصوصا ما يتعلق منها بالجانب الديني، الذي لا يساوي بين الرجل والمرأة، المساواة الكاملة».

وأشار الهايج لـ «العالم الأمازيغي» على هامش اللقاء ذاته، إلى أن «هناك تشريعات تجرم الكثير من الحقوق والحريات، كالحريات الدينية والحريات المبنية على الهوية الجنسانية، وعلى مستوى الواقع هناك تمييز ضد بعض الفئات الأخرى، من ضمنها أشخاص ذوي الإعاقة وغيرهم».

من جانبه، تطرق أدام الرباطي، قس مسيحي وراعي كنيسة المجد بتمارة، إلى «معاناة المسيحيين المغاربة مع التمييز والإقصاء الذي يعانون منه في جميع المجالات الدينية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية..»، وقدم هو الآخر ملفا شاملا إلى المقررة الأممية يضم معطيات وحالات التمييز التي يعيشها المسيحيون المغاربة»، معتبرا في تصريحه لـ «العالم الأمازيغي» على هامش اللقاء، أن «حرية المعتقد هي أم الحريات»، وطالب المنظمات والجمعيات الحقوقية بالوقوف إلى جانب المسيحيين لنيل حقوقهم في وطنهم. وهي نفس المطالب التي عبرت عنها، فرح وهي مواطنة مسيحية مغربية، التي تطرقت بدورها إلى معاناة المسيحيين بصفة عامة والمرأة المسيحية خاصة، وقدمت حالات للمقررة الأممية المعنية بالأشكال المعاصرة للعنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب.

هذا وانطلقت زيارة تينداي أشيومي للمغرب، والتي تدوم تسعة أيام، في الفترة ما بين 13 و21 دجنبر الجاري، بلقاء مع وزير الدولة المكلف بحقوق الإنسان، تلته لقاءات مع مسؤولي القطاعات الحكومية المعنية. بالإضافة إلى عدد من رؤساء وممثلي الهيئات والمؤسسات الوطنية المعنية كالمجلس الوطني لحقوق الإنسان والهيئة العليا للاتصال السمعي البصري والمعهد الملكي للثقافة الأمازيغية والنيابة العامة ولجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان بمجلس النواب. إضافة إلى الرابطة المحمدية للعلماء ومجلس الطوائف اليهودية بالمغرب ولقاءات مع بعض منظمات المجتمع المدني. كما قامت المقررة خلال هذه الزيارة أيضا بزيارة بعض أماكن الحرمان من الحرية".

وتجدر الإشارة إلى أن المقرر(ة) الخاص (ة) ينتمي إلى فئة آليات مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة. وهو خبير مستقل يعينه المجلس المذكور بموجب قرار لتنفيذ الولاية الموكولة إليه من خلال القيام بزيارات ميدانية وتقديم المشورة والتوصيات بخصوص قضايا موضوعاتية وأوضاع حقوق الإنسان في بلدان معيّنة، ويقدم بشأنها تقريرا إلى المجلس. وتوجد حاليا 44 ولاية موضوعاتية و12 ولاية قطرية.

والمقررة إي تينداي أشومي، هي المقررة الخاصة الخامسة المعنية بالأشكال المعاصرة للعنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب. تم تعيينها من قبل مجلس حقوق الإنسان في شتنبر 2017 وتولت مهامها كمقررة خاصة في فاتح نونبر2017.

تشغل المقررة الخاصة حاليا منصب أستاذة القانون في كلية الحقوق بجامعة كاليفورنيا في لوس أنجلوس، وأحد الباحثين في المركز الأفريقي للهجرة والمجتمع (ACMS)، في جامعة ويتواترسراند في جنوب أفريقيا. شاركت سنة 2016 في رئاسة الاجتماع السنوي للجمعية الأمريكية للقانون الدولي. وهي مختصة في القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي للاجئين والهجرة الدولية، وتتمحور البحوث الحالية التي تقوم بها السيدة تينداي حول علاقة القانون الدولي بمشكلة العنصرية وكراهية الأجانب.

قامت المقررة الخاصة، منذ توليها هذا المنصب، بزيارة للمملكة المتحدة في شهر ماي 2018.

وقد تم إنشاء ولاية المقرر الخاص المعني بالأشكال المعاصرة للعنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب سنة 1994، بموجب القرار 64/1994. وعيّن مجلس حقوق الإنسان السيدة إي. تينداي أشيومي لتكون المقررة الخاصة المعنية بالأشكال المعاصرة للعنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب سنة 2017، بعد أن تولى هذه الولاية مقررون خاصون آخرون.

*الرباط: منتصر إثري

المفوضة السامية لحقوق الإنسان ترد على رسالة التجمع العالمي الأمازيغي وتعلن استعدادها للتعاون

توصل رئيس التجمع العالمي الأمازيغي، رشيد الراخا، يوم الأربعاء 14 نونبر 2018، برسالة من المفوضة السامية لحقوق الإنسان بالأمم المتحدة، السيدة ميشال باشيلي، تعبر فيها عن تقديرها العميق لجميع الرسائل التي تتوصل بها المفوضية من عدد من المنظمات غير الحكومية ضمنها التجمع العالمي الأمازيغي، وتهنئتها الحارة بتعيينها في منصب المفوض السامي لحقوق الإنسان.

وقالت باشيلي، الرئيسة السابقة لجمهورية تشيلي، أنه بدعم من المنظمات غير الحكومية خلال الأشهر المقبلة، «نحن على ثقة بأن الجهود التي نبذلها لتعزيز وحماية حقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم سوف تكون ناجحة، بالرغم من كل التحديات».

وأعربت المفوضة السامية لحقوق الإنسان عن تقديرها الكبير للدعم والصداقة والمشورة والتعاون الذي تقدمه المنظمات غير الحكومية الدولية للمفوضية.

وعبرت ذات الرسالة الموقعة باسم أنطون نيكفوروف عن المكتب التنفيذي للمفوضية السامية لحقوق الإنسان، عن اعتذارها على التأخير الذي اعتبرته طويلا للرد على رسائل التجمع العالمي الأمازيغي وعدد من المنظمات غير الحكومية، الموجهة إلى المفوضة السامية لحقوق الإنسان، ميشيل باشيليت.

وعزت ذلك لكون المفوضية غير قادرة على الإجابة على عدد هائل من الرسائل ورسائل البريد الإلكتروني وغيرها من الاتصالات، مشيرة إلى أن جميع هذه الرسائل «قد لقيت استقبالا حسنا واطلعت عليها المفوضة السامية، وتقاسمتها مع الزملاء المعنيين للمتابعة، حسب الاقتضاء».

وفيما يلي نص الرسالة التي بعثها رئيس التجمع العالمي الأمازيغي، رشيد الراخا، إلى السيدة ميشال باشيلي، نعيد نشرها بمناسبة الذكرى 70 للإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

التجمع العالمي الأمازيغي يراسل المستشارين بشأن ميزانية الأمازيغية

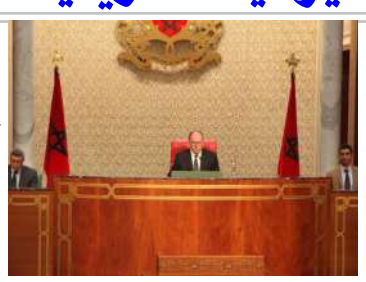

أيام قليلة على مراسلته للبرلمانيين، وجه التجمع العالمي الأمازيغية، فرع المغرب، رسالة مماثلة إلى أعضاء مجلس المستشارين بالغرفة الثانية للبرلمان، يلتمس منهم «الضغط على الحكومة لإدراج ميزانية خاصة في مشروع ميزانيتها لسنة 2019، بغرض إدراج الأمازيغية في قطاعي التعليم و الإعلام و في كل مناحي الحياة العامة باعتبارها (أي اللغة الأمازيغية) لغة رسمية للبلاد في دستور2011».

وقالت رسالة التجمع إن «أجرأة ترسيم اللغة الامازيغية نعيش وضعا تراجيديا في المؤسسات و الإدارات العمومية، هذه الوضعية التي تزداد تفاقما من حكومة إلى أخرى بفعل الكثير من العقبات بسبب وجود مقاومة تارة سياسية و تارة إدارية». مشيرة إلى أن «نتائج هذه المقاومة، على سبيل المثال لا الحصر، يتجلى في إجهاض مشروع عملية إدراج الامازيغية في منظومة التربية الوطنية وأقسام محو الأمية، و ذلك بسلك مجموعة من الإجراءات من قبيل سحب تكليف تدريس اللغة الامازيغية من الأساتذة المختصين بذلك وتكليفهم بتدريس لغات أخرى كالعربية و الفرنسية، بالرغم من تكوينهم في الأمازيغية، وتهديد كل من يرفض هذا القرار بالطرد من عمله، إضافة إلى تراجع تدريس الأمازيغية في عدد من المؤسسات التعليمية التي كانت تدرس فيها من قبل، ممّا تسبب في تقليص عدد الساعات المخصصة لها في ما تبقى من المؤسسات، من 3 ساعات إلى ساعتين و25 دقيقة في التوزيع الزمني المعمول به، وإيقاف تدريسها بشكل نهائي في بعض المؤسسات الأخرى بحجة عدم توفر الموارد البشرية والمالية اللازمة».

وأكد التنظيم الأمازيغي أن ذلك يؤكد بـ «الملموس الالتفاف على مشروع إدراج اللغة و الثقافة الأمازيغيتين في المنظومة التربوية التي تعد الرافعة الأساسية للنهوض بالهوية واللغة والثقافة الأمازيغيتين وصيانة مكتسباتها، بل والتفافا على القرار الملكي القاضي بالنهوض بالأمازيغية هوية ولغة وثقافة وتعزيز مكانتها في المجال الاجتماعي والتربوي والثقافي والإعلامي والذي أعلن عنه صاحب الجلالة في خطاب أجدير يوم 17 أكتوبر 2001».

هل تمارس المملكة المغربية التمييز والعنصرية تجاه الأمازيغ ؟

التجمع العالمي الأمازيغي يقدم تقريرا شاملا للمقررة الأممية إي تينداي أشيومي بسط فيه مختلف أشكال التمييز والعنصرية التي يتعرض لها

تسلمت السيدة تينداي أشيومي، من الرئيس الدولي للتجمع العالمي الأمازيغي، الأستاذ رشيد الراخا، والأستاذة أمينة ابن الشيخ، رئيس التجمع العالمي الأمازيغي بالمغرب، تقريرا وملفا شاملا يتعلق بانتهاك حقوق الشعب الأمازيغي والقبائل الأمازيغية وممارسة التمييز ضدهم في شتى المجالات، مثل المحاكمة السياسية التي تعرض لها معتقلو الحراك الشعبي بالريف، واستمرار سياسة نزع الأراضي من السكان الأصليين بمختلف مناطق المغرب. إضافة الاعتداءات والعنف الذي يتعرض له طلبة الحركة الثقافية الأمازيغية بمختلف المواقع الجامعية، إلى جانب مختلف أشكال التمييز والعنصرية التي يتعرض لها الأمازيغ والأمازيغية في المغرب.

واستهل التجمع العالمي الأمازيغي، تقريره بالتأكيد على أن "لجنة القضاء على التمييز العنصري التابعة للأمم المتحدة، أوصت ضمن ملاحظاتها الختامية الصادرة في شهر غشت سنة 2012 بخصوص المغرب، وفقا لأحكام الفقرة الأولى من المادة التاسعة من الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، (أوصت) المملكة المغربية بتكثيف جهودها من أجل تعزيز اللغة والثقافة الأمازيغيتين، خاصة من خلال التعليم، واتخاذ التدابير اللازمة لضمان عدم تعرض الأمازيغ لأي شكل من أشكال التمييز العنصري لاسيما في مجال التشغيل والولوج إلى الخدمات الصحية. كما شجعت اللجنة الدولة المغربية على إدراج اللغة الأمازيغية كلغة رسمية في الدستور(وهو ما تم بالفعل)، والعمل على محو الأمية باللغة الأمازيغية، وكذا التركيز بشكل خاص على تنمية المناطق التي يسكنها الأمازيغ، وذلك في إطار اللجنة الاستشارية الإقليمية").

وأكد في السياق ذاته، أن أقرت لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة، من خلال اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في أكتوبر 2015، بأن المملكة المغربية تمارس بوضوح سياسة تمييز فعلي ضد الأمازيغ في مجال التشغيل والتعليم ، وهو ما تم تأكيده من طرف لجنة التقرير الدوري السادس الذي تم إعداده حول العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية في فاتح دجنبر 2016 ، دعت اللجنة الدولة المغربية بالعمل بشكل مستعجل على إصدار القانون التنظيمي المتعلق بتفعيل الطابع الرسمي للامازيغية، التي تمت دسترتها في فاتح يوليوز 2011، ومضاعفة الجهود الرسمية لضمان إدماج وتعميم تعليم الامازيغية بشكل يشمل المستويات الابتدائية والإعدادية والجامعية، وكذا العمل على دعم تواجد الامازيغية والرفع من حصص البرامج المخصص لها في الإعلام العمومي، والحل النهائي لمشكل منْع تسجيل المواليدَ المغاربة بأسماء أمازيغية".

*السلطات المغربية عوض احترام توصيات الأمم المتحدة تمادت في خرق أبسط حقوق الإنسان

وقال تقرير"التجمع العالمي الأمازيغي" إن السلطات المغربية "عوض احترام توصيات الأمم المتحدة وتحسين وضع حقوق الإنسان بمختلف جهات المملكة، تمادت في خرق أبسط حقوق الإنسان بالنسبة للساكنة الامازيغية، كما يتضح ذلك من خلال المقاربة الأمنية الموسومة بالقمع

الشرس الذي طال الشباب الامازيغي لـ"الحراك الشعبي" بمختلف أقاليم منطقة بالريف". وهكذا، يضيف التقرير"وجد الشباب الذي رفع مطالب تتعلق بتوفير البنيات التحتية، وبالمستشفيات والجامعات، نفسه تحت طائلة أحكام وصلت إلى 20 سنة سجنا نافذا، بذريعة واهية تتعلق بتهمة الانفصال".

واستطرد المصدر ذاته :"وأمام دهشة الجميع، وللرد على المطالب المشروعة ذات الصبغة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية التي رفعها الشباب الريفي(المعبر عنها في التجمعات الشعبية، لجأت الدولة المغربية إلى القمع الأعمى والاستعمال المفرط وغير المتناسب للعنف، ضد آلاف المواطنات والمواطنين الذين خرجوا للاحتجاج السلمي بالحسيمة وباقي القرى والمدن بالريف. وبعد حملة من الاعتقالات التعسفية التي تمت دون احترام للقانون أو المواثيق الدولية لحقوق الإنسان (وقد تم شجبها حتى من طرف المجلس الوطني لحقوق الإنسان، وطرد الصحفيين الأجانب دون أي مبرر، شنت الدولة المغربية حملات إعلامية لتشويه سمعة المتظاهرين وشيطنتهم في الريف وفي المناطق الأخرى من البلاد".

"تم اعتقال زعيم الحراك، ناصر الزفزافي، وما يزيد عن 500 من نشطاء الاحتجاج الشعبي. وأصدرت الغرفة الجنائية الابتدائية لدى محكمة الاستئناف بالدار البيضاء، يوم 26 يونيو المنصرم، أحكاما تراوحت بين سنة موقوفة التنفيذ وعشرين سنة سجنا نافذا، في حق المتهمين على خلفية أحداث الحسيمة، بتهم عديدة تتعلق بـ "تقويض الأمن الداخلي للدولة" و"محاولات التخريب والقتل والنهب" و"الحصول على الأموال والتبرعات وغيرها من الوسائل المادية لتنفيذ وتمويل أنشطة دعائية من شأنها المساس بوحدة المملكة"، كما اتهموا بـ "تقويض ولاء المواطنين للدولة المغربية والمؤسسات الوطنية" و"المشاركة في تنظيم مظاهرة غير مصرح بها" و"عقد تجمعات عامة دون ترخيص".

وأبرز التنظيم الدولي الأمازيغي، أن "ذنبهم الوحيد والسبب العميق وراء هذه الاتهامات العنصرية بالانفصال، من قبل نظام يعتقد نفسه "عربيا"، ضد السكان الأصليين الأمازيغ هو أن المتظاهرين لوحوا بأعلام ترمز إلى الهوية الأمازيغية وأعلام جمهورية الريف التي أسسها الثائر الكبير محمد بن عبد الكريم الخطابي في عشرينيات القرن العشرين، والتي أصبحت الآن جزءًا من الإرث التاريخي لجميع المواطنين المغاربة، والتي يجب على الدولة المغربية أن تأخذها بعين الاعتبار في سياستها قصد المصالحة مع تاريخها الاجتماعي والشعبي.".

*توصيات الأمم المتحدة لا تزال لم تنفذ لحد الآن..

من جانب أخر، أكد التجمع العالمي الأمازيغي في تقريره بأن "توصيات الأمم المتحدة، التي نشرتها مختلف لجان الخبراء المكلفة بدراسة التقارير الرسمية للمغرب، والتي تؤكد بإصرار على ضرورة إسراع الحكومة المغربية بإصدار القانون التنظيمي المتعلق بتفعيل الطابع الرسمي للغة الأمازيغية وإنشاء المجلس الوطني للغات والثقافة المغربية، (هذه التوصيات) لا تزال لم تنفذ لحد الآن."

وأضاف التقرير الذي توصلت به المقررة الأممية من التجمع أن "الغريب في الأمر، هو أن القصر الملكي كان قد كلف لجنة من الخبراء لتحضير نظام للمجلس الوطني للغات والثقافة المغربية، والتي اشتغلت حول اختصاصات وصلاحيات المجلس في احترام للمؤسسات المهتمة بالنهوض باللغات كمعهد الأبحاث والدراسات للتعريب، والمعهد الملكي للثقافة الامازيغية، إلا أن رئيس الحكومة السابق، عبد الإله بنكيران، عمد إلى تحضير مشروع آخر ألغى بشكل صريح "إيركام" كمؤسسة استشارية، وهو ما يقوّض كل العمل المنجز المتراكم في مجال تدريس الامازيغية من خلال حروفها الخاصة "تيفيناغ".

وأردف :"وكما سبق أن أبلغنا شخصيًا السيدة نافي بيلاي، المفوضة السامية السابقة لحقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة، أثناء زيارتها للرباط في 28 مايو 2014/2964، فإن هناك بالفعل أشخاص داخل القصر الملكي، لا يخفون كراهيتهم وعدائهم للأمازيغية، لدرجة أن أي شخص يُظهر اعتزازه بهويته الامازيغية قد يتعرض لتشويه سمعته والتمييز والإبعاد، كما حدث مع الناطق الرسمي السابق باسم الملك، السيد حسن أوريد. ولايزال رئيس الدولة حتى الآن لا يتوفر على مستشارين بخصوص ملف الأمازيغية! كما لايزال المعهد الملكي للثقافة الامازيغية، الذي تولى تدبير ملفه المستشار الملكي الراحل مزيان بلفقيه، يعمل في غياب المجلس الإداري، الذي تتوفر عليه جميع المؤسسات الأخرى!".

ومضى التقرير يقول:"كما أحطنا سعادة السيدة نافي بيلاي علما، بأن وزير الشؤون الخارجية الأمازيغي السابق الدكتور سعد الدين العثماني، تمت إزاحته بسرعة وذلك خلال تعديل وزاري داخل الحكومة السابقة بسبب اقتراحه تغيير الاسم ذي النبرة العنصرية لاتحاد المغرب العربي (UMA) ، ليصبح "اتحاد المغرب الكبير"، الذي تم الاعتراف به في الدستور الجديد لعام 2011. والمفارقة الغريبة وغير المفهومة، هي أن السيد العثماني، وبعد أن أصبح الآن رئيسا للحكومة، أصبح يعارض التعديل المذكور رغم أن رئيس التجمع العالمي الأمازيغي رفع دعوى قضائية بهذا الشأن ورفضتها المحكمة الإدارية الابتدائية! ولم يجرؤ الرئيس الحالي للحكومة حتى على الاعتراف برأس السنة الأمازيغية الجديدة كعيد وطني، كما فعلت الدولة الجزائرية المجاورة رغم الحملة الشعبية التي نظمت في دجنبر 2017 ويناير 2018!".

*"أحمد لحليمي" و"عمر عزيمان" في مرمى تقرير التجمع

اتهم تقرير التجمع العالمي الأمازيغي الحكومة الحالية، بـ"تأييد السيد احمد لحليمي في منصب مندوب السامي للتخطيط، ورغم تجاوزه لسن التقاعد بكثير فإنه لم يتزحزح من منصبه على رأس المندوبية، وقد أشرف لمرتين على عملية إحصاء الساكنة سنتي 2004 و2014، والذي كان له دائما شرف التزوير المتعمد لعدد السكان الناطقين بالامازيغية من خلال تقزيم نسبهم إلى أرقام مثيرة للسخرية تتمثل في 27 إلى 28.4 بالمائة من ساكنة المغرب! ويتضح أن كل هذا يتم من أجل تبرير إقصاء الأمازيغ وحرمانهم من حقهم في التعليم بلغتهم الأصلية. كما أن هناك مستشار آخر داخل القصر الملكي يكره كل ما له علاقة بالامازيغية، وهو المكلف بملف التعليم الوطني ذي الحساسية الكبيرة، ويتعلق الأمر بالسيد عمر عزيمان." متهما هذا الأخير بأنه"المسؤول الأول الذي أصر بعناد على تجاهل دستورية الامازيغية وعرقل تنزيل طابعها الرسمي على أرض الواقع". وأوضح ذات التقرير أن "المجلس الأعلى للتعليم، الذي يرأسه عمر عزيمان، لايزال يتجاهل الامازيغية في رؤيته الاستراتيجية 2030 ويصر على التشبث بسياسة التعريب الايديولوجية التي دمّرت النظام التعليمي بالمغرب، في الوقت الذي يعمل فيه على ازدراء وضرب تعميم تدريس الامازيغية بدءا من المستوى الابتدائي وصولا إلى المستوى الجامعي كما توصي بذلك منظمتكم الأمم المتحدة. في تصريحه الأخير التزم وزير التربية الوطنية السيد سعيد امزازي، بتوظيف 8000 مدرس للامازيغية في أفق 2030 بالنسبة للمستوى الابتدائي فقط، في الوقت الذي كان لزاما ان يعمم تدريس الامازيغية منذ سنة 2008 كما كان مقررا !"

وشدّد تقرير الهيئة الأمازيغية على أن "الضرورة الاستعجالية لتدريس الامازيغية، بالنسبة لـ 4 ملايين ونصف من التلميذات والتلاميذ الذين يدرسون بالابتدائي، تستدعي توفير 100 الف مدرسا، ومن المنتظر أن يتضاعف عدد التلاميذ سنة 2030 وبالتالي فإن عدد الأساتذة يجب أن يتضاعف كذلك، إذا كنا نريد فعلا احترام المساواة في الحقوق اللغوية"!

*الحقوق اللغوية والثقافية..

وأكد تقرير التجمع الذي بين أيادي المقررة الأممية،إي تينداي أشيومي، أن "الحقوق اللغوية والتربوية والثقافية، شبه غائبة كذلك في برامج محو الأمية بالنسبة للكبار وفي البرامج التربوية الموجهة لأطفال المغاربة المقيمين بالخارج". وبخصوص التوصيات الأممية المتعلقة بالرفع من الحصص المخصصة للأمازيغية في وسائل الإعلام العمومية، أشار التجمع إلى إن "الدولة المغربية تواصل نهج سياستها التمييزية الفاضحة تجاه الامازيغ".

وأضاف:"لا توجد سوى قناة تلفزية أمازيغية واحدة (والتي تحترم حرفيا حصة 30 في المائة المخصصة للبرامج العربية) في حين هناك سبع قنوات تبث بالعربية والفرنسية وهي قنوات يسيطر عليها صحافيون عروبيون ومعادون للامازيغية. إن حصة 20 في المائة المخصصة للامازيغية، كما تنص على ذلك دفاتر التحملات الخاصة بالقنوات الوطنية، لا يتم احترامها من قبل الإذاعة والتلفزة المغربية وقناة 2M فيما تواصل ميدي1 تيفي وإذاعة البحر الأبيض المتوسط قصف المستمعين الامازيغ، عبر نشراتها الإخبارية والجوية، بتعابير ومصطلحات عنصرية كـ"المغرب العربي"، دون أدنى احترام للتعديلات الدستورية".

"كما أن الهيئة العليا للاتصال السمعي–البصري(HACA)، على غرار المجلس الوطني لحقوق الانسان(CNDH)، والتي لا تضم بين حكمائها أي شخصية مدافعة عن الامازيغية، لا تتخذ أي إجراءات حاسمة في حق مسؤولي هذه القنوات الوطنية، بخصوص احترام نسبة الحصص الامازيغية ضمن برامجها وكذا في ما يتعلق بانتقال القناة الثامنة (TV8 TAMAZIGHT) من البث على مدى ست ساعات إلى 24 ساعة كما وعدت بذلك الحكومة السابقة. وبالنسبة للبرامج الامازيغية التي تُبث على القناة الثامنة(تامازيغت) فإنها مُلزَمة بإرفاقها بترجمة إلى اللغة العربية في حين أن القنوات التي تبث برامجها بالعربية ليست ملزمة بترجمتها إلى الأمازيغية" يورد تقرير التنظيم الدولي الأمازيغي

واتهم التجمع العالمي الأمازيغي البرلمان المغربي هو الأخر بـ"نهج نفس السياسة"، من "خلال عدم احترامه لمقتضيات الفصل الخامس من الدستور، بخصوص المساواة بين اللغتين الرسميتين. ولاتزال واجهتيه تحملان اسمه باللغة العربية فقط، كما انه يواصل حرمان المواطنات والمواطنين الناطقين باللغة الامازيغية من ترجمة وتفسير تدخلات النواب والمستشارين بغرفتيه باللغة الامازيغية، كما صرحت بذلك في ابريل 2012، البرلمانية السابقة فاطمة تاباعمرانت. لقد تذرعت الحكومة آنذاك، بقلة الوسائل التقنية، رغم ان هذه الأخيرة يتم توفيرها كلما تعلق الأمر بنواب أو زوار أجانب في وقت يتم حرمان الساكنة الأصلية منها. لقد نجح البرلمان في التواصل مع "الصم والبكم" عن طريق استعمال لغة الإشارة، إلا أنه ظل يتجاهل الامازيغية، متسببا بذلك في حرمان أكثر من نصف الساكنة الناطقة بالامازيغية من متابعة المناقشات البرلمانية..".

*استمرار الدولة المغربية في نهب الأراضي الجماعية ومصادرة أراضي القبائل الامازيغية

ذكر التجمع في تقريره لـ"إي تينداي أشيومي " أن "الأمم المتحدة، عبر هيئاتها المختصة، لا تفتأ تطالب الدولة المغربية بوضع حد لمصادرة الأراضي الجماعية، التي تسببت في هجرة ونزوح السكان، واستبدالها بمخطط للتنمية بالمناطق المهمشة وردم الهوة بين المناطق والفضاءات الحضرية والقروية. إلا أن الدولة المغربية أبانت عن ريادتها في نهج سياسات معاكسة بهذا الخصوص. وقد استطاعت منظمتنا تنظيم لقاء وطني يومي 15 و 16 نونبر 2014 بالرباط، وذلك لدق ناقوس الخطر وتنبيه السلطات العمومية والرأي العام بخصوص هذا الخطر الاجتماعي الذي ما فتئ يتخذ يوما بعد يوم أبعادا مقلقة..."، مضيفا "وكما سبق أن أشرنا إلى ذلك،فإن »أخطر هذه الخروقات كلها، هي استمرار الدولة المغربية في نهب الأراضي الجماعية بشكل غير مسبوق، ومصادرة أراضي القبائل الأمازيغية تحت ذريعة "التحديد الغابوي". وفي هذا الإطار فإن المندوبية السامية للمياه والغابات، المؤسسة المكلفة بنزع الأراضي، أعلنت يوم 10 فبراير 2015 خلال ندوة صحفية بالرباط، أن إيقاع "التحديد الغابوي"(أي نزع الأراضي) يسير بوتيرة سريعة. وحسب الاحصائيات

←

التي قدمتها، فإن معدل نزع الأراضي بلغ حوالي 24 ألف و 800 هكتارا سنويا، ما بين 1995 و 2004، لينتقل إلى 300.000 هكتار ما بين 2005 و 2014، وهو ما يعادل عشرة أضعاف المساحة التي صادرها المستعمر الفرنسي خلال مدة تواجده بالمغرب! وينضاف إلى هذه الأراضي المصادرة من أصحابها، تلك المساحات الموزعة بدون موجب حق على من يسمون بـ"خدام الدولة"، أو تلك الممنوحة بكرم حاتمي لـ"عرب" المشرق، كما هو الشأن بالنسبة للمساحة الكبيرة التي مُنحت لأمير قطر قصد بناء قصر في قلب غابة إفران". حسب التقرير دائما
كما أشارتقرير الهيئة الأمازيغية إلى سكان "إميضر" الذين لا يزالون يواصلون احتجاجاتهم بشكل دائم منذ عام 2011، دون ان تجد السلطات أية حلول لما يعانون منه.

*نهب أكثر من 30 ألف هكتار في إقليم الحسيمة لوحده..

وجاء في ذات التقرير، أن الدولة المغربية أقدمت، بالضبط سنة 2016، على نهب أكثر من 30 ألف(30.000) هكتار في إقليم الحسيمة لوحده، وخاصة ضمن أراضي قبائل "صنهاجة سراير". مبرزا أن "في هذه المنطقة، التي تعتبر مركزا لزراعة القنب الهندي، يعاني أكثر من 45 الف مزارع من الاضطهاد والمطاردة من طرف العدالة دون أن يتم وضع حد لهذا الوضع، من خلال منحهم عفوا أو التوصل إلى مصالحة تنهي معاناتهم، وتشجيعهم على زراعة الأشجار المثمرة كبديل من أجل العيش بكرامة وفي أمن وأمان". مشيرا إلى أن "المستفيدين من زراعة القنب الهندي هم "بارونات" المخدرات، فهم يقدمون قروضا لمزارعين صغار، يعجز هؤلاء عن تسديدها مما يجعلهم عبيدا تحت رحمة البارونات الذين يستغلونهم بشكل فظيع وغير مطاق".
"نفس الشيء يسري على منطقة سوس، حيث تتم عملية نزع أراضي القبائل بذريعة حماية الخنزير البري"، يقول تقرير التجمع.

*الجهوية الإدارية..

وأكد التقرير التنظيم الدولي الأمازيغي أن "الجهوية الادارية، والتقسيم الذي فرضه المستشار عمر عزيمان- الذي رفض أخذ مطالب الحركة الامازيغية بعين الاعتبار- لا يخدم في شيء التنمية الاقتصادية في المناطق الهامشية، التي يسكنها مواطنون غالبيتهم من الناطقين بالامازيغية. و"قد اعترف الملك محمد السادس شخصيا بفشل النموذج الاقتصادي، الذي لم يستطع حلّ مشاكل الساكنة سواء في "الريف" أو "زاكورة" أو "جرادة"...وتعلم السلطات المغربية جيدا أن 60 في المائة من الناتج الداخلي الخام الوطني تستحوذ عليه أربع جهات ساحلية لوحدها، فيما تتقاسم الجهات الثمانية، لما يسمى بالمغرب غير النافع، الـ 40 في المائة المتبقية من الناتج الداخلي الخام"!
واختتم تقرير التجمع الذي توصلت به إي. تيندايي أشيومي بأن " التمييز الفعلي ضد الامازيغ يتبدى كذلك في بطاقة التعريف الوطنية حيث عمد المسؤولون على إخفاء حرف تيفيناغ؟ كما أن هذه البطاقة كما هو الشأن بالنسبة للعملة الوطنية وجواز السفر ورخصة السياقة يجب أن تُترجم معطياتها إلى اللغة الامازيغية وتكتب بحروف تيفيناغ، كما هو الشأن في بلجيكا حيث تتم ترجمة كل البيانات والمعطيات باللغات الوطنية الثلاثة، إضافة إلى الانجليزية ".
ودعا التقرير الموقع باسم رئيس التجمع العالمي الأمازيغي، رشيد الراخا، الأمم المتحدة بـ"التمعن في واجهة المحكمة الدستورية، المؤسسة التي يفترض أن تسهر على الاحترام التام للنص الدستوري والمساواة في الحقوق اللغوية والثقافية؛ إن اللافتة المعلقة على الواجهة تعكس بشكل واضح هذا التمييز غير المقبول الممارس في حق الامازيغ: كتابة عربية بحروف كبيرة وواضحة من بعيد، وبالمقابل فإن ترجمتها إلى الامازيغية كُتبت بحروف صغيرة جد".

مسيحيون وأقليات دينية يطالبون بوضع حد للتمييز والإقصاء

طالبت لجنة الأقليات الدينية (المسيحيين، الأحمديين، الشيعة) المنضوية تحت الجمعية المغربية للحقوق والحريات الدينية، بوضع حد للتمييز والإقصاء والتفضيل، القانوني والفعلي، الذي يلغي التمتع بالحقوق والحريات الأساسية في المغرب، مؤكدة على ضرورة إلغاء الفقرة الثانية من المادة 35 من مدونة الأسرة التي تمنع "زواج المسلمة بغير المسلم"، والعبارات الدينية الإسلامية في عقد الزواج، وإقرار الزواج المدني شكلا ومضمونا.
ودعت الجمعية من خلال تقريرها المقدم في إطار زيارة المقررة الخاصة بالتمييز العنصري والكراهية للرباط يوم 14 دجنبر 2018، إلى اتخاذ إجراءات لضمان يقظة لحماية جميع الأفراد المنتمين للأقليات الدينية غير المعترف بها من الخروقات ذات الصلة بفقدان الحقوق المترتبة على الجنسية، ومن الانتهاكات، مع الاحترام التام للقانون الدولي لحقوق الإنسان.
وذكرت الأقليات الدينية الدولة المغربية بالتزاماتها الدولية والحقوقية وحثتها على مراجعة التعليمات التي تعطى للسلطات التنفيذية ضد الأنشطة الدينية للأقليات، داعية المقررين الخاصين والخبراء المستقلين لدى مجلس حقوق الإنسان لزيارة المغرب.
ودعت الدولة المغربية إلى جعل الصكوك والاتفاقيات الدولية ذات الصلة بحرية المعتقد وحقوق الأقليات، قانونيا وفعليا أسمى من القانون الوطني، وتقديم تقاريرها، ومراجعة مخططاتها وسياساتها العمومية بالشكل الذي يساهم في إدماج الأقليات الدينية في المجتمع.
وطالبت الجمعية المغربية للحقوق والحريات الدينية بإلغاء كافة القيود المفروضة عن طريق الأجهزة الأمنية على حقوق المنتمين للأقليات الدينية، لاسيما القدرة على الزواج وحق تأسيس الجمعيات ونشر الديانات، وإخضاع المغرب للمساءلة القانونية الدولية فيما يتعلق بالتدابير التقييدية غير المشروعة بموجب القانون الدولي، والاجراءات المصحوبة بالمنع من التمتع بحرية التدين، لاسيما الرقابة القضائية والمقاربة الأمنية.

الحق في التنظيم والانتماء

أكد تقرير الجمعية المغربية للحقوق والحريات الدينية أن السلطات الإدارية منعت بموجب الفصل 3 من قانون تأسيس الجمعيات، "جميع الأقليات الدينية (المسيحيين، الأحمديين، الشيعة) من تأسيس الجمعيات، بدعوى أنها تمس بالدين الإسلامي".
وأضاف التقرير أن السلطات قررضت على جمعية بمدينة سلا تجميد انخراط مواطن مسيحي (ف.ق) لإعادة منحها التوصيل القانوني، مشيرا لرفض سلطات ولاية الرباط تسجيل الجمعية المغربية للحقوق والحريات الدينية بدعوى أنها تتعارض مع الإسلام وفقا للفصل 3 من نفس القانون.
وطالبت الجمعية بإلغاء الفصل 3 من قانون تأسيس الجمعيات، بالشكل الذي يضمن الحق في التأسيس والتنظيم لجميع المواطنين دون الاعتبارات الدينية.

التمييز أمام القضاء

ذكر تقرير الجمعية المغربية للحقوق والحريات الدينية أن المحكمة الابتدائية بمدينة تطوان رفضت في أكتوبر 2018، في شخص وكيل الملك، قبول شكوى كمال رصاين، يدعي فيها أن رجال الشرطة وصفوه بـ "المرتد" وقاموا بحجز جواز سفره بمعبر باب سبتة.
وأضاف التقرير أن نفس المحكمة رفضت في نفس الشهر، شكوى الجمعية المغربية للحقوق والحريات الدينية التي حاولت وضعها لصالح نفس الشخص "المشار إليه أعلاه".
وأشار التقرير لإلى أن محكمتين بمدينة الحاجب ومكناس رفضتا متابعة شكوى لصالح محمد لمغني يزعم فيها أن رجلا حاول قتله بسبب الكراهية الدينية، "إلا أن رجال الدرك الملكي طالبوه بعدم التصريح بديانته أو إعادة وضع الشكوى مرة أخرى، وذلك سنة 2017".

السياق والأسس الاستنادية

أشارت الجمعية المغربية للحقوق والحريات الدينية أن تقريرها يندرج في سياق مهامها الرامية إلى تعزيز حقوق الإنسان بالمغرب في كونيتها، وعالميتها، وهو التقرير الأول الذي تعرضه المنظمة على المقررة الخاصة المعنية بالأشكال المعاصرة للعنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب.
وأشار التقرير إلى عدد من الأسس التي يستند عليها، كاتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز العنصري، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الإقتصادية والإجتماعية والثقافية، إضافة إلى العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.
وذكر التقرير أن الجمعية المغربية للحقوق والحريات الدينية بالمغرب، عبارة عن ائتلاف للأقليات الدينية بالمغرب، "وهي منظمة وطنية غير حكومية وغير ربحية ترفض السلطات تسجيلها بدعوى "مضايقة الديانة الإسلامية"، وتظم في عضويتها 4 جماعات أقلية دينية موجودة في مختلف مناطق المغرب، ولها مقر في الرباط".
وكما جاء في التقرير، تهدف الجمعية بالنظر إلى قانونها الأساسي إلى حماية الأقليات الدينية من التمييز العنصري القائم على أساس الدين والمذهب، والنهوض بأوضاعها والنضال من أجل ضمان استمرار تواجد هذه الأقليات، وبحث سبل مشاركتها في الحياة العامة، إضافة الى تقريب الرؤى وخلق التواصل البناء والإيجابي بين مكوناتها ومختلف الجمعيات الحقوقية والمدنية، من أجل دينامية مؤثرة على مركز القرار، وتشجيع شباب الأقليات الدينية ومرافقته لتقوية حضوره ودوره في النضال من أجل الحريات والديمقراطية عموما وحرية المعتقد خصوصا. كما النضال من أجل تحقيق مبدأ المساواة الكاملة بين مختلف المعتقدات والطوائف المذهبية في إطار الدستور والقانون بما ينسجم مع المرجعية الدولية لحقوق الإنسان.

آدم وفرح

تطرق آدام الرباطي، قس مسيحي وراعي كنيسة المجد بتمارة، إلى "معاناة المسيحيين المغاربة مع التمييز والإقصاء الذي يعانون منه في جميع المجالات الدينية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.."، وقدم ملفا شاملا يضم معطيات وحالات التمييز التي يعيشها المسيحيون المغاربة، إلى المقررة الأممية "، معتبرا في تصريحه لـ"العالم الأمازيغي" على هامش اللقاء، أن "حرية المعتقد هي أم الحريات"، وطالب المنظمات والجمعيات الحقوقية بالوقوف إلى جانب المسيحيين لنيل حقوقهم في وطنهم.
وهي نفس المطالب التي عبرت عنها، زوجته فرح وهي مواطنة مسيحية مغربية، وتطرقت بدورها إلى معاناة المسيحيين بصفة عامة والمرأة المسيحية خاصة، وقدمت حالات للمقررة الأممية المعنية بالأشكال المعاصرة للعنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب.

التنمية في المغرب أي واقع ؟

الأستاذة مارية الشرقاوي

التنمية لغة هي نمو وارتفاع الشيء من مكانه إلى مكان آخر مكان أفضل و أرقى ،لذلك حينما نتحدث عن تنمية مجتمع ما فإننا نقصد الارتقاء به في جميع المجالات دون الاقتصار على مجال واحد ، بل في جميع المجالات الاقتصادي منها و الاجتماعي والسياسي والتعليمي من أجل تحقيق الرخاء الاقتصادي والعدالة الاجتماعية والقضاء على كل أشكال الظلم داخله.
والمغرب خلال العقدين الأخيرين انخرط في مجموعة أوراش تهم التنمية ورصد لذلك ملايير الدراهم نذكر على سبيل المثال لا الحصر:
*المبادرة الوطنية للتنمية البشرية ورش ملكي أعطى انطلاقته صاحب الجلالة الملك محمد السادس في خطابه السامي بتاريخ 18 مايو 2005، هدفه التقليص من الفوارق الاجتماعية والجغرافية و القضاء على الفقر والهشاشة للقضاء على كل إقصاء اجتماعي و اقتصادي .
*نظام المساعدة الطبية الراميد برنامج يهدف إلى تحسين الولوج للعلاج تفعيلا لمقتضيات دستور 2011 موجه للفئة الاجتماعية المحدودة الدخل . لكن صاحبته مجموعة من التعثرات على مستوى التفعيل نذكر منها تعقيد المساطر والوثائق المطلوبة وتعدد المتدخلين،مما يجعل طالب بطاقة الراميد ينتظر شهورا للحصول عليها ، كما أن الشروط الموضوعة من طرف وزارة الصحة و المتمثلة في مرور حامل بطاقة الراميد عبر نظام للمسالك الصحية جعل العديد يتخلون عن استعمال البطاقة نظرا لتعقيداتها
*برنامج تيسير وهو برنامج يعمل على الدعم المشروط بتمدرس أطفال الأسر القاطنة بالمناطق التي تسجل معدلا مرتفعا في نسبة الهذر المدرسي.
*وكالة تنمية أقاليم الشمال والشرق والجنوب تبقى من أهم مهامها تصحيح الاختلال في مجال التنمية وفي معدلات النمو .
*الوكالة الوطنية لمحاربة الأمية،مهمتها توفير التعليم لكل المواطنين و المواطنات الذين لم تسعفهم الظروف على التعليم ،وذلك عن طريق عقد شراكات مع فعاليات المجتمع المدني كالجمعيات و غيرها ، ومع دلك نجد نسبة الأمية في المغرب حسب تقرير أصدرته المندوبية السامية للتخطيط بلغت 41.9 بالمائة بالنسبة للإناث مقابل 22.1 بالمائة بالنسبة للذكور سنة 2014.
*المجلس الاقتصادي و الاجتماعي و البيئي والدي سيشتغل في شقه الاجتماعي على السياسات الاجتماعية المتعلقة بالعناية بالأشخاص المسنين والمساواة بين الرجل والمرأة في المجال الاقتصادي، ومهام المدرسة الثقافية وتحدياتها التكنولوجية.
*صندوق دعم الأرامل خصص للأرملة 1000 درهم كتعويض شهري لكن شروط الاستفادة منه تثير الاستغراب ، فمثلا الأرملة بدون أطفال لا تستفيد من هذا التعويض ونحن نعلم أن نسبة كبيرة من الأرامل تبلغن من السن عتيا .
*صندوق التكافل العائلي خصص مبلغ 350 درهم للطفل الواحد على أن لا يتجاوز المبلغ الإجمالي للأسرة الواحدة 1050 درهم. ، لكن على مستوى التفعيل صاحبته عدة إشكاليات منها إجراءات ومساطر الاستفادة منه ، وسقف الاستفادة الذي حدد في 1050 درهم فقط الشيء الذي لا يتوافق وغلاء المعيشة ناهيك عن السكن و التدريس والتطبيب ،كما أنه تضمن شرطا غريبا وهو ضرورة عدم توفر المطلقة على ملك بمعنى إن كان لديها بيتا يؤويها وأطفالها فهي محرومة من التعويض ، أما من ناحية الموارد المالية للصندوق فقد استعصى تحصيل نسبة 76 في المائة من المبالغ الواجب تحصيلها حسب تصريح أدلى به وزير العدل و الحريات .
*مبادرة مليون محفظة وما اعتراها من إشكاليات
رغم كل المجهودات و التدابير السالفة الذكر ظل المغرب حسب تقارير الأمم المتحدة لسنة 2016 و 2017 و 2018 يحتل المرتبة 123 في التنمية دون تقدم يذكر ولعل الواقع يعكس ذلك :
*البطالة وحسب المندوبية السامية للتخطيط ارتفعت ب 63 ألف شخص مابين الفصل الأول لسنة 2016 ونفس الفصل من سنة 2017 بالوسط الحضري بحيث بلغ العدد الإجمالي على المستوى الوطني مليون و296 ألف شخص. وقد أشار جلالة الملك في خطابه السامي الأخير الذي ألقاه بمناسبة ذكرى ثورة الملك و الشعب أن البطالة تمس شابا من بين أربعة.
*الفقر حسب تقرير المندوبية السامية للتخطيط لسنة 2016 حوالي 14,2 في المائة من المغاربة هم فقراء 4,2 منهم يعيشون تحت خط الفقر و تجدر

الاشارة هنا الى كون المندوبية اعتمدت في انجاز التقرير مقاربة تعتمد على ثلاثة أبعاد لتصنيف الأسر في خانة الفقر وهي المعيشة ، التعليم و الصحة على اعتبار أن الأسر الفقيرة هي التي لا تستطيع تلبية ما لا يقل عن 30 في المائة من احتياجاتها من الثلاثي السابق ذكره .
*التعليم حسب تقرير صدر عن منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة اليونيسكو سنة 2014 صنف المغرب ضمن 21 أسوأ دولة في مجال التعليم إلى جانب موريتانيا وباكستان وعدد من الدول الإفريقية الفقيرة. وقد أشار صاحب الجلالة إلى الوضع المخجل لقطاع التعليم بالمغرب في خطاب ألقاه بتاريخ 20 غشت 2013 حيث جاء فيه " .....أن ما يحز في النفس أن الوضع الحالي للتعليم أصبح أكثر سوءا، مقارنة بما كان عليه الوضع قبل أزيد من عشرين سنة..... " وكذلك في خطاب الذكرى الخامسة والستين لثورة الملك و الشعب أشار إلى كون المنظومة التعليمية لا تتواكب مع متطلبات الشغل.
إذن وكخلاصة لما سلف أعلاه يتضح بأن النموذج التنموي الذي تبناه المغرب لتحقيق عدالة اجتماعية عرف فشلا بحيث لم تتحقق الغاية المنشودة منه وقد أعلن عن هدا الفشل أيضا جلالة الملك في الخطاب الذي ألقاه عند افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية التاسعة حيث قال "...النموذج التنموي للمملكة أصبح غير قادر على تلبية احتياجات المواطن المغربي..."
أكيد أن النموذج التنموي الهدف منه تحقيق تنمية متوازنة ومنصفة وتضمن العيش الكريم لكل مواطن عن طريق توفير فرص الشغل و تحسين الدخل وتعميم التغطية الصحية وتوفير الصحة للجميع بشكل يحافظ على كرامة المواطن الإنسانية لكن كيف السبيل لإنجاح أي نموذج تنموي بديل ؟
حسب وجهة نظرنا المتواضعة جدا لا يمكننا الحديث عن نجاح أي نموذج تنموي مهما برعنا في وضع أسسه ونقطه العريضة ما لم نقم بما يلي:
*نبذ الحسابات السياسوية الضيقة بين الفرقاء السياسين و الاشتغال بقلب رجل واحد وبحس وطني عالي.
*ترشيد النفقات العمومية مع تجفيف منابع الريع وتعديل أو حذف القوانين التي تعطيه مصداقية فهي تبقى قوانين وليست بقران منزل.
*عودة النقابات للقيام بالدور المنوط بها بكل تفان وجرأة.
*برلمان قوي محنك قادر على تفعيل دوره سواء في التشريع أو المعارضة، فبدون معارضة قوية قادرة على التتبع والمرآقبة لتصحيح المسار لن تتحقق انجازات في مستوى تطلعات المغاربة
*التعاون بين القطاع العمومي والخاص والمجتمع المدني واشتراكهم جميعا في عملية التخطيط والتصميم.
*مجتمع مدني يشتغل بتفان ، بحس وطني وليس بحس استرزاقي.
وأخيرا يبقى ربط المسؤولية بالمحاسبة جوهر كل هاته المقترحات فبدون مراقبة و محاسبة يفتح الباب على مصراعيه للفساد واستنزاف خيرات الوطن .

* كاتبة و رئيسة منتدى أسرة

دجنبر 2018 - العدد 215
ⴷⵊⵏⴱⵔ 2018 - ⵓⵙⵎⵙⵉ-215 - 2968
الأمازيغي العالم ⵜⴰⵎⴰⵣⵉⵖⵜ ⵜⴰⵎⴰⵣⵉⵖⵜ
www.amadalpresse.com

الترسانة القانونية المغربية تكرس التمييز ضد المكون الهوياتي واللغوي الأمازيغي

قالت الشبكة الأمازيغية من أجل المواطنة في ديباجة تقريرها الذي قدمته للمقررة الخاصة المعنية بالأشكال المعاصرة للعنصرية والتمييز العنصري وكُره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب السيدة تيندي أشيوم ، «أن التمييز بين البشر بسبب اللغة أوالعرق أو اللون أو الأصل الإثني يشكل عقبة تعترض العلاقات السلمية بين الأمم وواقعا من شأنة الإخلال بالتعايش بين أشخاص يعيشون جنبا إلى جنب حتى داخل الدولة الواحدة».

وتسعى «أزطا» حسب تقريرها، الذي حصلنا على نسخة منه، إلى «فضح ومناهضة أي تمييز أو استثناء أو تقييد أو فَصْل يستهدف أو يستتبع تعطيل أو عرقلة الاعتراف بحقوق الإنسان والحريات الأساسية أو التمتع بها أو ممارستها، على قدم المساواة، في الميدان السياسي أو الاقتصادي أو الاجتماعي أو الثقافي أو في أي ميدان آخر من ميادين الحياة العامة».

واعتبر تقرير أزطا «الوثيقة الدستورية أهم اعتراف قانوني بأمازيغية المغرب وسكانه، من خلال الإقرار بالأمازيغية ضمن مكونات الهوية وكذا الاعتراف باللغة الأمازيغية لغة رسمية بمقتضى الفصل الخامس من الدستور». إلا أن هذا الإطار الدستوري يضيف التقرير «سرعان ما يتلاشى أمام تحديات الواقع، لأن القانون التنظيمي لتفعيل الطابع الرسمي للغة الأمازيغية الذي نصت عليه الفقرة الرابعة من الفصل الخامس المذكور، باعتباره إطارا لممارسة الحق في اللغة وضمانة دستورية لحمايتها من التهميش والسهر على تنمية استعمالها. لم يتم إقراره بعد مرور حوالي 8 سنوات على اعتماد دستور 2011.» كما أن المشروع الرائج حاليا في البرلمان لا يلبي طموحات ومطالب الحركة الأمازيغية، وقد كان ل(AZETTA AMAZIGH) السبق في اقتراح مسودة قانون تنظيمي على الحكومة والبرلمان منذ دجنبر 2012. كما عبرت عن موقفها المفصل من المشروع الحكومي للقانون التنظيمي في مذكرة صادرة في أبريل 2017.

وأضاف التقرير بأن «هذا التأخر في إصدار القانون التنظيمي وضحالة مضامينه وانعدام ضمانات حماية اللغة ومستعمليها، هو تملصٌ سافر للدولة من التزاماتها الدستورية بحضر التمييز وتحقيق المساواة الكاملة بين المواطنين، وتأكيدٌ على استمرار الدولة في تهميش الأمازيغية وإقبارها، وتفضيل لغات ومكونات ثقافية أخرى وتشجيع استعمالها ودعمها».

أما الترسانة القانونية المغربية فهي تكرس التمييز ضد المكون الهوياتي واللغوي الأمازيغي، وتحمل بين طياتها مقتضيات لا تخلوا من تمييز ضد الأمازيغ والأمازيغية وتنتصب عقبة أمام التمتع بالحقوق في شتى المجالات، والتي تناولها تقرير «الشبكة» بتفصيل.

الحق في التقاضي والمحاكمة العادلة:

وأكدت الشبكة في تقريرها بأن لكل شخص الحق في المعاملة على قدم المساواة أمام المحاكم كما أنه له الحق في اللجوء إليها لحمايته بصدد أي تمييز عنصري يكون انتهاكا لما له من حقوق الإنسان والحريات الأساسية، وكذلك حق الرجوع إلى المحاكم التماسا لتعويض عادل عن أي ضرر لَحِقهُ كنتيجة للتمييز.

واضافت «ما زال القانون المنظم للتقاضي بالمغرب ينص على اللغة العربية لغة وحيدة للتقاضي وتقديم الوثائق والمذكرات، وتلزم المسطرة المدنية ضباط الشرطة القضائية)المادة 21(والسلطة القضائيةالمكلفة بالبحث والتحقيق)المادة 112(وهيئة المحكمة)المادة 318(بالاستعانة بترجمان لترجمة الأقوال والمراسلات والاتصالات، إذا كانت بلغة أجنبية، إلى اللغة العربية. فالقانون المغربي يعتبر اللغة الأمازيغية لغة أجنبية في مخالفة صريحة للدستور، ويجبر الناطقين بها على الترجمة أو التواصل بلغة غير لغتهم أثناء لجوئهم للقضاء».

مشيرا إلى أن المعاهد المكلفة بتكوين المترجمين والقضاة ومنفذي القانون لا تقدم دروسا في اللغة و/أو باللغة الأمازيغية.

تسجيل الأسماء الأمازيغية

وأشار التقرير إلى كون المادة السادسة من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان تنص على حق كل فرد في الشخصية القانونية، وتؤكد اتفاقية حقوق الطفل على إلزامية التسجيل الفوري لكل مولود جديد، وحقه في اكتساب اسم (المادة 7)،أما إذا حُرِم أي طفل من بعض أو كل عناصر هويته، فعلى الدولة تقديم المساعدة والحماية المناسبتين من أجل الإسراع بإعادة إثبات هويته (المادة 8).

موضحا أن قانون الحالة المدنية المعمول به في المغرب لازال يشترط أن يكون الاسم ذا طابع مغربي، كما تم تحديد لائحة للأسماء المقبولة في سجلات الحالة المدنية. وتم فتح باب التظلم الإداري في حالة رفض الاسم، إلا أنها إجراءات غامضة وتتطلب وقتا وجهدا للقيام بها. ويتم بذلك حرمان العديد من الأسر من إطلاق أسماء أمازيغية على أبنائها، والاعتزاز بهويتها وانتمائها.

ونبهت الشبكة إلى كون الحرمان المستمر للأمازيغ من حق التسجيل الفوري واكتساب اسم وشخصية قانونية، نتيجة للتمييز العنصري، يشكل انتهاكا جسيما وممنهجا لحقوق الإنسان، ويتطابق مع ما جاء في الفقرة باء من قرار مجلس حقوق الإنسان 34/7 بتاريخ 28 مارس 2008.

الحق في التعبير والخطاب العنصري

وذكرت بكون لجنة CERD في تعليقها العام رقم 15 أعلنت أن «حظر نشر جميع الأفكار القائمة على التفوق العنصري أو الكراهية العنصرية ينسجم مع حرية الرأي والتعبير»؛

وتأسفت «أزطا» لكون الخطاب العنصري ضد الأمازيغية والأمازيغ يتخذ مظاهر مختلفة، فنجده في الإعلام الرسمي وغير الرسمي. كما يوجد في مضامين المقررات الدراسية، أو يأتي في شكل تصريحات ومواقف صادرة عن أفراد أو مجموعات. ولكن القاسم المشترك بين كل هذه الحالات هو انعدام أي تدخل زجري من طرف الدولة ومؤسساتها، وغياب أي سبل للانتصاف بالنسبة للمتضررين. خاصة أن القانون الجنائي المغربي لم يجرم التمييز

المبني على أساس اللغة (الفرع 2 مكرر).

حرية الاجتماع السلمي وتكوين الجمعيات

قالت «أزطا» بأنه يتم تدبير الحريات العامة في المغرب بمقتضى قانون صادر منذ 60 سنة، وقد أصبح متجاوزا وهناك حاجة مُلحة لملاءمته مع المعايير الدولية في هذا الصدد.

مشيرة إلى أن الجمعيات الأمازيغية، على غرار جمعيات أخرى، تعيش صعوبات وتضييقا ممنهجا في تأسيس الجمعيات. ويتعذر عليها الحصول على ترخيص السلطات لتنظيم الأنشطة واستغلال القاعات العمومية. مما يؤثر على السير العادي لأنشطتها، ويُضعِف قدرتها على التطور والاستمرارية. وقد دأبت القوات العمومية في المغرب على منع المسيرة الوطنية للحركة الأمازيغية TAWADA، وقمع المشاركين فيها والتنكيل بهم.

ونبهت الشبكة إلى كون معاناة الطلبة المنتمين للفصيل الطلابي الأمازيغي لازالت مستمرة مع التضييق على أنشطتهم واستهداف سلامتهم الجسدية، أما الحزب السياسي الأمازيغي فهو محضور منذ 2005 إلى اليوم، كما يمنع القانون تأسيس الأحزاب على أساس جهوي.

الحق في التعليم

واستغرب تقرير «ازطا» المقدم للمقررة الأممية، كون «كل الأرقام والإحصائيات التي تقدمها الجهات الرسمية في موضوع تدريس الأمازيغية مفارقة للواقع ولا تعطي صورة حقيقية عن تدريس الأمازيغية الذي يتخبط في مشاكل جمة، لخصتها الشبكة في في ثلاثة مداخل كبرى:

1.التعميم على جميع المستويات، وعلى جميع المؤسسات، وفي القطاع العمومي والخصوصي.

2.الوسائل الديداكتيكية، الكتب المدرسية، البحث والابتكار البيداغوجي.

3.تكوين وتوظيف الأطر التربوية والإدارية (أساتذة، مفتشين)

حق الإسهام في الأنشطة الثقافية والفنية

وسجل التقرير «كون القرار 34/7 المذكور سابقا، ينص على ضرورة احترام التنوع الثقافي كوسيلة لمنع التمييز العنصري. فإذا كان المكون الثقافي الأمازيغي مصدرا للاعتزاز بالنسبة لشرائح عريضة من المجتمع المغربي، ويسترعي اهتمام العديد من الباحثين والمهتمين من داخل المغرب وخارجه، فإن المؤسسات المغربية مازالت تتعامل معه بمنطق الإقصاء والتهميش».

مبرزا أن «من بين 29 قناة عمومية بالمغرب هناك قناة وحيدة متخصصة في الإعلام الأمازيغي، وهي تعاني من عدة مشاكل مرتبطة بالإمكانيات وتأهيل الموارد البشرية وجودة البرامج. بالإضافة إلى جودة عتادها التقني وقدرتها على البث المستمر والممتد في مختلف المناطق.

أما دعم الإنتاجات السينمائية الذي يقدمه المركز السينمائي المغربي، فهو مشروط بتقديم السيناريو باللغة العربية فقط. مما يعني إقصاءً فجّا للمبدعين بالأمازيغية. ويمكن الوقوف على فوارق شاسعة في دعم المهرجانات وفي أجور الفنانين الأمازيغ بالمقارنة مع غيرهم.

وجدير بالذكر أن كل معاهد تكوين الفنانين في مختلف المجالات لا تستعمل اللغة الأمازيغية ولا تعتمد الموروث الفني الأمازيغي، سواء تعلق الأمر بالمعاهد الموسيقية التي لا تقدم أي تكوين في الموسيقى الأمازيغية، أو المعهد العالي للفن المسرحي أو غيرهما».

حقوق الشعوب الأصلية

ونبهت إلى أنه ورغم «أن المكون الأمازيغي يتميز بأصالته في شمال إفريقيا وبعمقه الحضاري في حوض المتوسط، وحيث أن اتفاقية CERD تسري على الشعوب الأصلية)التعليق العام 23(، فيمكن القول أن الدولة المغربية لا تُقر أي حماية لحقوق القبائل والجماعات الأمازيغية في امتلاك وتنمية ومراقبة واستخدام أراضيها وأقاليمها ومواردها الطبيعية المشتركة. بل تنهج سياسات للحد من ملكية السكان للأراضي ونزعها لفائدة الدولة أو المستثمرين الخواص. دون استشارة السكان أو طلب موافقتهم الصريحة والمستنيرة.

أما عدم احترام ثقافة وتاريخ ولغة وطريقة العيش المتميزة للسكان الأصليين، وعدم إدماجها كبُعد أساسي في برامج التنمية والسياسات العمومية، فقد ألحق أضرارا بليغة بالنسيج الاجتماعي وبالمحيط البيئي. بدل تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية مستدامة تتماشى مع خصائصها الثقافية واللغوية المحلية».

تعزيز آليات مكافحة التمييز العنصري

وزاد ذات التقرير إلى أن «ما تم سَردُه أعلاه بشأن مظاهر التمييز العنصري ضد الأمازيغية والأمازيغ بالمغرب، يزداد وطأة بسبب غياب أي آلية للتظلم والانتصاف بهذا الصدد. فرغم أن المغرب كدولة طرف في اتفاقية التمييز العنصري قد اعترف باختصاص لجنةCERD في استلام ودراسة تظلمات الأفراد، وتعهّد بأن ينشئ جهازا وطنيا مختصا باستلام ومعالجة تلك التظلمات.

ولعل دور هذا الجهاز هو:

-استعراض السياسات الحكومية الرامية إلى الحماية من التمييز العنصري؛

-رصد الامتثال التشريعي لأحكام الاتفاقية؛

-تثقيف الجمهور بشأن التزامات الدول الأطراف بموجب الاتفاقية؛

-عدم الإفلات من العقاب على أعمال التمييز العنصري وتعظيم سبل الانتصاف لضحايا هذه الانتهاكات؛

- مساعدة الحكومات على إعداد التقارير المقدمة إلى لجنة القضاء على التمييز العنصري؛».

توصيات.

وختمت «أزطا» تقريرها بمجموعة من التوصيات، إذ أكدت على أن إصدار قانون تنظيمي عادل ومنصف لتفعيل الطابع الرسمي للغة الأمازيغية هو واجب دستوري على عاتق الدولة، وقد يشكل خطوة أولى في مسار إنصاف الأمازيغية وتبويئها المكانة اللائقة بها في النسيج الاجتماعي والمؤسساتي المغربي. ويمكن أن يكون مدخلا لخلق انسجام تام بين مؤسسات الدولة وتشريعاتها وبين روح ومنطوق الدستور، والالتزامات الدولية للمغرب أمام المنتظم الدولي.

انطلاقا من ذلك فإن الشبكة الأمازيغية من أجل المواطنة (AZETTA AMAZIGH) توصي ب:

•إخضاع مشروع القانون التنظيمي المعروض على البرلمان لنقاش وتعديلات من شأنها مراجعة وتصحيح الاختلالات والنواقص التي تشوبُه.

•الإسراع بتنقيح الترسانة القانونية المغربية من كل مظاهر التمييز العنصري، وفتح باب الدفع بعدم دستورية القوانين بإصدار القانون التنظيمي المنصوص عليه في الفصل 133 من الدستور المغربي.

•تعزيز وسائل التظلم والانتصاف لضحايا التمييز العنصري، لا سيما من خلال إحداث الآلية المنصوص عليها في المادة 14 من اتفاقية CERD.

•تقييم نجاعة البرامج الحكومية في مجال إدماج الأمازيغية في الحياة العامة، قصد وضع برنامج مندمج لتفعيل الالتزامات الدستورية للدولة، ورصد الإمكانيات اللازمة لذلك.

الفيدرالية الوطنية للجمعيات الأمازيغية بالمغرب:

التشريع المغربي ما يزال يكرس التمييز ضد الأمازيغ في مجالات متعددة

طالبت الفدرالية الوطنية للجمعيات الأمازيغية برفع كل أشكال التراتبية والالتباس الواردة في الصياغة المعتمدة للفصل الخامس من الدستور وذلك بإقرار تدابير وقوانين تجعل من الأمازيغية لغة رسمية وعلى قدم المساواة مع اللغة العربية، مذكرة الدولة المغربية بالتزاماتها الدستورية والحقوقية وحثها على مراجعة مسودة القانونين التنظيميين لتفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية والمجلس الوطني للغات والثقافة المغربية بالشكل الذي يضمن رد الاعتبار للأمازيغية بمقاربة تشاركية واعتماد معيار التمييز الإيجابي لفائدة الأمازيغية.

ودعت الفيدرالية في تقريرها المقدم للمقررة الخاصة بالتمييز العنصري والكراهية في إطار زيارتها للرباط يوم 14 دجنبر 2018، لإلغاء القانون المؤرخ في 1/25/ 1965 بالشكل الذي يجعل الأمازيغية لغة القضاء والإدارة بالمغرب، وإلغاء كافة التعديلات المدخلة على قانون المسطرة الجنائية الخاصة التي تمنع استعمال اللغة الأمازيغية أمام القضاء وإدماجها بالمعاهد التكوينية، مع مطالبة الدولة المغربية بتعديل القوانين المكرسة للتمييز (التي ذُكر بعضها في هذا التقرير)، ومناهضة التمييز في الواقع، وجعل كل المؤسسات الرسمية الإدارية منها والعلمية تستعمل الأمازيغية لغة للتواصل والعمل، وكذا تخصيص جزء مهم من إنتاجاتها العلمية والفكرية والأدبية للغة الأمازيغية بما في ذلك النقود والطوابع البريدية وغيرها.

وطالبت الفيدرالية بإدراج الأمازيغية كلغة للتكوين في كافة مؤسسات تكوين موظفي وأعوان الدولة في كل التخصصات وبالخصوص في ميدان العدالة والصحة والتربية والتعليم ومنفذي القانون...إلخ، مع اعتماد الثقافة والأعراف الأمازيغية كمصدر من مصادر التشريع الوطني فيما لا يتنافى مع القانون الدولي لحقوق الإنسان.

وأكدت على ضرورة مأسسة الأمازيغية، في إطار مقتضيات ومعايير إعلان باريز، عبر إقرار مؤسسات عمومية مستقلة ماليا وإداريا توكل إليها صلاحيات سياسية وقانونية واسعة اولا لمرافقة القانون التنظيميين المقررين بالفقرة الرابعة والأخيرة من الدستور، واخرى مكلفة بمعيرة وتوحيد الأمازيغية وكذا أرشفة الموروث الثقافي والقانوني والفني الأمازيغي الوطني كمرحلة أولية تستهدف الإدماج الكامل للأمازيغية في كافة مجالات الحياة اليومية.

وشدد التقرير على احترام الحق في الملكية العقارية، وإلغاء المراسيم المعتمدة في موضوع التحديد الغابوي وتلك الخاصة باراضي الجموع وارجاع الأراضي المنتزعة لمالكيها الأصليين، داعيا لإلغاء اللجنة العليا للحالة المدنية التي تفتقد لأي شرعية حقوقية وإلزام الموظفين المكلفين بتنفيذ قوانين الحالة المدنية باحترام الحق في الشخصية القانونية للأمازيغ ورفع كافة أشكال الحضر على الأسماء الأمازيغية الشخصية وأسماء الأماكن واسترجاع الأماكن لأسمائها الأصلية الأمازيغية.

حصيلة الرصد

سجل تقرير الفدرالية الوطنية للجمعيات الأمازيغية بالمغرب، أن الحكومة المغربية لم تستجب إلى الآن، خلال الست سنوات الأخيرة 2012 إلى 2018 لأي توصية باستثناء، قضية الأسماء الشخصية الأمازيغية حسب ما جاء ببلاغ اللجنة العليا للحالة المدنية التابعة لوزارة الداخلية المغربية على إثر اللقاء الخاص، المنعقد بتاريخ 23 يناير 2014 على هامش الاجتماعات الدورية التي تعقدها، حيث "طالبت من ضباط الحالة المدينة اعتماد المرونة في معالجة الطلبات المعروضة عليهم والحرص على تقديم كافة التسهيلات للمواطنين في هذا المجال ...".

إضافة إلى اقتراح الحكومة لتجريم التمييز بسبب اللغة، بمسودة مشروع القانون الجنائي الجديد، واقتراحها الحكومة بشكل أحادي وبدون أي تشاور مع المنظمات الغير الحكومية والفاعلين والفاعلات لمسودة مشروع القانون التنظيمي لتفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية، بتاريخ 27 يوليوز 2016، أي بعد تأخير دام أربع سنوات ونصف، ولمسودة مشروع القانون التنظيمي للمجلس الوطني للغات والثقافة المغربية بتاريخ 1 غشت 2016.

في حين، أكد التقرير، أن مجمل ما سجلته لجنة حقوق الإنسان في دورتها 82 لا زال غير مفعل ولم تتخذ بشأنه الإجراءات المطلوبة.

الحقوق الثقافية واللغوية

فيما يتعلق بالحقوق الثقافية واللغوية سجل التقرير انفراد الحكومة في شخص رئيسها بوضع مسودة مشروع القانون التنظيمي لتفعيل الطابع الرسمي، خارج أية مقاربة تشاركية، "وهي المسودة التي رفضت من قبل اغلب مكونات الحركة الجمعوية الأمازيغية بالمغرب "، إضفة لاقتراح الحكومة لمسودة مشروع القانون التنظيمي للمجلس الوطني للغات والثقافة المغربية المكرس للتمييز المؤسساتي واللغوي ضد الأمازيغية.

وبالرغم مما جاء في بلاغ اللجنة العليا للحالة المدنية، أشار التقرير إلى استمرار منع الأسماء الشخصية الأمازيغية، "حيث تم رصد ومتابعة 43 حالة منع طيلة الخمس سنوات الأخيرة بأغلب المدن المغربية والقنصليات المغربية بالخارج.

وسجل التقرير أيضا، استمرار تماطل الحكومة المغربية في تنفيذ مقتضيات المادة 11 والفقرة الثانية من المادة 14 من اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز العنصري، من أجل فتح المجال أمام خلق جهاز في إطار النظام القانوني الوطني يكون مختصا باستلام والنظر في التماسات الأفراد والجماعات، الذين هم ضحايا التمييز والميز، "وهو ما يعوق التطبيق الشامل للاتفاقية ويفرغ مجموعة من مقتضياتها من محتواها الحقوقي والمؤسساتي".

حق المشاركة في الحياة العامة بلغة الأم

بهذا الصدد، سجل تقرير الفدرالية الوطنية للجمعيات الأمازيغية عدم تعميم اللغة الأمازيغية بالإدارات العمومية ومرافق الدولة كالمستشفيات ومخافر الشرطة ومراكز الإدارة الترابية والمحاكم وذلك ارتكازا على القانون المعروف بقانون المغربة والتوحيد والتعريب لسنة 1965، كما سجل غياب الأمازيغية كتابة ونطقا في أغلب المواقع الإلكترونية الرسمية للدولة (الموقع الرسمي www.maroc.ma ، مواقع الوزارات والمؤسسات العمومية، منبر الناطق الرسمي باسم الحكومة...).

وسجلت الفيدرالية غياب الأمازيغية في كافة اللافتات والنشرات التواصلية وعلامات التشوير في الطرقات والشوارع في الوقت الذي تستعمل لغات أخرى أجنبية في هذه الوسائل، مشيرة أن التشريع المغربي ما يزال يكرس التمييز ضد الأمازيغ في مجالات متعددة، إدارية واقتصادية واجتماعية وثقافية، وذلك اعتمادا على قوانين تحمل في طياتها ميزا صريحا وواضحا ضد اللغة والثقافة الأمازيغيتين.

وأضافت أن أبرز تجليات هذا التمييز كون القوانين تحرم على القاضي إنجاز المحاكمات إلا باللغة العربية فقط دون غيرها، وعندما يكون الأمازيغ طرفا في النزاع فإنهم يكونون ملزمين بتحرير مذكراتهم وكافة إجراءات المحاكمة باللغة العربية، والمعاناة تزيد شدة وتمييزا إذا لم يعرف المواطن الأمازيغي (طرف النزاع) اللغة العربية فيضطر إلى الاستعانة بكاتب عمومي قد يشوه مضمون ما يرغب في قوله، "وكذلك تزداد المعاناة عند الوقوف أمام ضباط الشرطة القضائية والنيابة العامة والقاضي الذين يضطرون إلى الاستعانة أحيانا بحراس المحاكم أو بمساعدي القضاء في الترجمة إلى العربية، وهو ما يمس بشروط المحاكمة العادلة، وهو نفس التوجه الذي تبناه السيد وزير العدل في مقترحة الخاص بمشروع قانون التنظيم القضائي الجديد".

الحقوق الاقتصادية والاجتماعية

فيما يخص الحقوق الاقتصادية، سجل تقرير الفيدرالية الوطنية للجمعيات الأمازيغية استمرار الاعتداء على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية من خلال استمرار سياسة نزع الأراضي وعدم تمكين الساكنة من الثروات الطبيعية وتقليص حقها في التنمية، الشيء الذي ساهم في تأجيج العديد من الصراعات بين هذه الساكنة والسلطة (احتجاجات ساكنة سوس، منطقة مريرت، منطقة أميضر، منطقة بنصميم ...).

وأشار التقرير في هذا السياق ان رئيس الحكومة المغربية وقع يوم 20 يونيو 2016 على 15 مرسوما تم نشرها دون توقيع بالعطف من أي وزير، نشرت في الجريدة الرسمية، عدد 64814 (11/07/2016) نصت المادة 2 من كل مرسوم على أن تصنف نهائيا ضمن الملك الغابوي للدولة أملاك تم تحديدها طبقا لمسطرة استثنائية فرضها كل من المقيم العام العسكري لفرنسا ومعه الصدر الأعظم محمد الجباص بظهير (03/01/1916) وتم تنفيذها بمختلف وسائل العنف والتدليس لانتزاع الأراضي من أصحابها الشرعيين، لشل قدراتهم الاقتصادية والمالية.

كما سجل التقرير حالات لانتهاك الحق في التنظيم والانتماء للتنظيمات الأمازيغية وحرمان بعضها من وصل الإيداع القانوني الذي يخوله لها القانون، رغم استنفاذها للطرق القانونية المقررة، "كما حدث خلال سنتي 2015 و2016 للجمعيتين "جمعية ادهار أوبران للثقافة والتنمية " بتمسمان إقليم الدريوش، التي عقدت جمعها العام التجديدي بتاريخ 14 دجنبر 2015 بتمسمان، و"جمعية مرصد إيزوران لحماية البيئة وتقييم السياسات العمومية" بإفران الأطلس الصغير، التي جددت مكتبها بتاريخ 31 مارس 2016.

الحق في المعتقد

بخصوص الحق في المعتقد، سجل تقرير الفيدرالية أن السيدين ع.ل.ك و ب.خ.م، تقدما بشكاية مفادها تعرضهما للحجز والاعتقال التعسفي والإهانة والمس بكرامتهما وحريتهما في المعتقد الديني من قبل الشرطة الإدارية والقضائية -الدرك الملكي- المثبتة بمنطقة "العرجات" بمدينة سلا - الرباط مساء يوم 10 مارس 2016 بالنسبة للأول، ويوم 6 مارس 2016، من قبل شرطة مدخل مدينة "أكليم" بالنسبة للثاني.

وأشار التقرير أن المعنيين بالأمر مواطنين مغربيين يعتنقان بمحض إرادتهما الديانة المسيحية وأنهما عندما كانا في إطار تنقلات خاصة بهما، تعرضا للتوقيف والحجز والاستنطاق التعسفي والذي استغرق بالنسبة للأول بمدينة سلا من الساعة السابعة مساءا من يوم 10 مارس 2016 إلى الساعة الثالثة والنصف صباحا من يوم 11 مارس 2016، ليتم الإفراج عنه بعد مصادرة هاتفه النقال والكتب التي كانت بمعيته، في حين تعرض الثاني لنفس المعاملة المهينة والحاطة بالكرامة بمدينة أكليم من الساعة الخامسة مساءا إلى الساعة العاشرة ليلا من يوم 6 مارس 2016، ليتم فيما بعد الإفراج عنه.

وأضاف أنه رغم تقدم المعنيين بشكاية لوزير العدل بتاريخ 18 مارس 2016 فإنه لم يتم فتح أي تحقيق في الموضوع.

أمنستي : يجب أن يحقق استئناف «حراك الريف» العدالة في أعقاب محاكمة شابتها عيوب جسيمة

كشفت منظمة العفو الدولية (أمنستي) عن وقوع عيوب جسيمة في محاكمة عشرات الصحفيين والمحتجين، وغيرهم من المحتجزين بسبب الاحتجاجات السلمية التي نظمها «حراك الريف»، مع انطلاق جلسة الاستماع الثانية. مؤكدة أنه تم حرمانهم من حقهم في محاكمة عادلة أمام المحكمة الابتدائية في الدار البيضاء.

وأظهر تحليل منظمة العفو الدولية العديد من الانتهاكات للمحاكمة العادلة، ومن بينها أحكام الإدانة المستندة إلى «الاعترافات» المنتزعة تحت وطأة التعذيب والتي وصلت إلى 20 سنة حبسا. كما يسرد التحليل أسماء المحتجزين والتهم الموجهة إليهم، والأحكام الصادرة بحقهم.

وقالت هبة مرايف، مديرة المكتب الإقليمي للشرق الأوسط وشمال إفريقيا بمنظمة العفو الدولية: «لقد أدت إجراءات المحاكمة الأولى إلى وقوع أخطاء قضائية جسيمة. واستخدمت الحكومة المغربية هذه الإجراءات القانونية الخاطئة لمعاقبة وإسكات صوت المحتجين السلميين البارزين في مجال العدالة الاجتماعية، وترهيب الآخرين من التعبير عن رأيهم».

وأضافت هبة مرايف قائلة: «يجب على السلطات القضائية المغربية ضمان عدم انزلاق محاكمة الاستئناف إلى مهزلة أخرى تشوبها شكاوى التعذيب وغيرها من انتهاكات المحاكمة العادلة. ولكي تثبت السلطات المغربية أنها جادة في تحقيق العدالة، فعليها اتخاذ خطوات ملموسة لاستبعاد أي اعترافات تم الحصول عليها تحت وطأة التعذيب أو التهديد بالتعذيب، وضمان احترام حق الجميع في المحاكمة العادلة خلال الاستئناف».

وبما أن المحاكمة كانت مرتبطة بالاحتجاجات - بعضها ينطوي على مصادمات مع قوات الأمن – فقد وجهت النيابة تهما مشددة وغير متناسبة في كثير من الأحيان تحمل بعضها أقسى العقوبات في القانون الجنائي المغربي، بما في ذلك «التآمر للمس بأمن الدولة» الذي يمكن أن يعاقب عليه بالإعدام.

وقالت أمنستي أن قوات الأمن المغربية اعتقلت بين ماي ويوليو 2017، مئات من محتجي «حراك الريف»، ومن بينهم المحتجان السلميان المرتضى إعمراشا ونوال بن عيسى، إلى جانب العشرات من الأطفال. «وواصلت محكمة الحسيمة إدانة المئات من المحتجين، والصحفيين، والمدافعين عن حقوق الإنسان، في محاكمات دون المعايير الدولية للعدالة إلى حد كبير».

ومن بين الـ 43 شخصاً الذين تنظر في قضاياهم محكمة الاستئناف في الدار البيضاء، تم الإفراج مؤقتاً عن أربعة منهم، في يونيو ويوليو 2017. ويقضي المحتجزون الـ 39 الباقون أحكامهم في سجن عين السبع (عكاشة) بالدار البيضاء. ومن بينهم شخصيات بارزة مثل: ناصر زفزافي، زعيم «حراك الريف»، ونبيل أحمجيق، فضلاً عن عدد آخر من المحتجين السلميين، من بينهم محمد جلول وأشرف اليخلوفي والصحفيين حميد المهداوي وربيع الابلق، والصحافي المواطن محمد الأصريحي، وحسين الإدريسي، وفؤاد السعيدي، وعبد المحسن الأتاري.

ومن أجل التحليل الذي قامت به في هذا الصدد، أجرت منظمة العفو الدولية مقابلات مع ستة محامين لكل من فريقي الدفاع والادعاء، فضلاً عن ست عائلات من المحتجزين، وحللت لوائح الاتهام، ودفوع النيابة العامة، وحكم المحكمة، والتقارير التي قدمتها المنظمات الوطنية والدولية ووسائل الإعلام بشأن القضية.

وكشفت المعلومات التي تم تجميعها أن إجراءات المحاكمة كانت معيبة إلى حد كبير مع ملفات استندت على أدلة مشكوك في صحتها. وعند إلقاء القبض عليهم، لم يُسمح لأي من هؤلاء المدانين بالاتصال بمحاميهم على الفور. وتم نقلهم إلى الدار البيضاء على مسافة تزيد عن 600 كم لاستجوابهم، مما جعل من الصعب على محاميهم إعداد دفاع مناسب، وقيام عائلاتهم بزيارتهم. وأفاد العديد منهم أنهم وقعوا على «اعترافات» في الحجز تم الحصول عليها تحت وطأة التعذيب، أو تحت التهديد بالتعذيب.

وكانت التحقيقات والإفادات التي وقعها المتهمون باللغة العربية، وهي لغة لا يتحدث بها 22 شخصاً من منطقة تتحدث بالأمازيغية، أو يتحدثون بها بشكل ضعيف.

ولقد استندت المحكمة في حكمها إلى «الاعترافات» الموقعة على أنها الدليل الوحيد المقبول، على الرغم من تراجع المتهمين عنها بأكملها أثناء المحاكمة.

وقد وصف المتهمون في القضية ظروف احتجازهم بأنها غير إنسانية، واحتُجز بعضهم قيد الحبس الانفرادي المطول. واحتُجز ناصر الزفزافي في الحبس الانفرادي لما يزيد عن 15 شهراً، في ظروف تصل إلى حد التعذيب، أثناء التحقيق معه في تهم تتعلق بأمن الدولة. كما احتجز حميد المهداوي قيد الحبس الانفرادي لما يزيد عن 470 يوماً، وهي فترة من الحبس الانفرادي طويلة إلى حد أنها تشكل تعذيباً.

وفي المحكمة، احتُجز المتهمون في قفص اتهام مرتفع ذي زجاج داكن، وهي ممارسة مهينة من شأنها أن تقوض قرينة البراءة.

كما تقاعست المحكمة عن إتاحة أدلة رئيسية قدمتها النيابة - بما في ذلك مقاطع فيديو وتعليقات على وسائل التواصل الاجتماعي لمحامي الدفاع قبل المحاكمة التي بدأت في شتنبر 2017. كما رفضت المحكمة قبول شهادات أكثر من 50 شاهد دفاع؛ فمن بين 34 شاهداً عموماً، لم تقبل المحكمة سوى 12 شاهداً للدفاع.

* كمال الوسطاني

LA FONDATION BMCE BANK FETE LA SEPTIEME PROMOTION DES BACHELIERS ISSUS DES ECOLES MEDERSAT.COM

En présence de Monsieur Saaid AMZAZI, Ministre de l'Education Nationale, de la Formation professionnelle, de l'Enseignement supérieur et de la Recherche scientifique, Dr Leila Mezian Benjelloun, Présidente de la Fondation BMCE Bank pour l'Education et l'Environnement accompagnée de Monsieur Othman Benjelloun, Président de BMCE Bank of Africa, a accueilli au Siège de la banque la septième promotion des bacheliers issus des écoles Medersat.com, Le Mercredi 12 Décembre dernièr.

La cérémonie de célébration de ces bacheliers de la promotion 2018 s'est tenue le Mercredi 12 décembre dans une ambiance de fierté et de convivialité en présence des Administrateurs de la Fondation, des représentants de ses partenaires nationaux et étrangers, des Directeurs Généraux et autres dirigeants du Groupe BMCE Bank of Africa ainsi que d'autres personnalités et invités.

Cette cérémonie consacre les parcours scolaires réussis des élèves bacheliers issus de la Fondation BMCE Bank qui, désormais, poursuivent des études universitaires au Maroc et à l'étranger.

La promotion 2018 des bacheliers ayant effectué leur scolarité dans les écoles MedersatCom est au nombre de 248, leur nombre cumulé, depuis l'année 2012, s'élevant à 1465.

Une quarantaine parmi les bacheliers 2018 a obtenu les mentions Très Bien et Bien et a reçu, à cette occasion, un ordinateur PC portable.

Nous vous reppellons que la Fondation BMCE Bank a été créée en 1995 par Monsieur Othman BENJELLOUN, Président Directeur Général de BMCE Bank. La Fondation BMCE Bank, présidée par Dr Leïla Mezian BENJELLOUN, s'est assignée la mission de promouvoir l'éducation en milieu rural défavorisé et de valoriser la langue et la culture amazighe à travers d'une part, la construction et l'équipement d'un vaste réseau d'écoles publiques appelé Medersat.com et d'autre part la mise en place d'un dispositif éducatif et pédagogique moderne et efficace.

BMCE BANK OF AFRICA CONSACRE 13 LAURÉATS DE L'AFRICAN ENTREPRENEURSHIP AWARD 2018

Le Groupe BMCE Bank of Africa a annoncé les lauréats de la quatrième édition de l'African Entrepreneurship Award, lors de la cérémonie de la remise des prix qui s'est tenue le lundi 10 décembre 2018au siège de la Banque, à Casablanca.

Ce prix, annoncé par le Président Othman Benjelloun à l'occasion du Global Entrepreneurship Summit tenu à Marrakech en 2014 et doté d'un million de dollars chaque année, illustre l'engagement de BMCE Bank of Africa à promouvoir l'entrepreneuriat innovant en Afrique.

A travers l'African Entrepreneurship Award, BMCE Bank of Africa concrétise sa vision d'une Afrique dynamique, portée par ses jeunes entrepreneurs pour un renforcement des opportunités économiques et sociales offertes àtous les Africains.

Cette année, la quatrième Edition a présentédeux nouvelles catégories, "l'Innovation" et "le Sport Business". D'une part, l'innovation se définit par la résolution de problèmes autravers des nouvelles technologies, les nouveaux processus et lesnouveaux Business Models. D'autre part, Les entreprises sportives appuient les disciplines sportives lesplus populaires sur le continent.

A l'issue de la phase finale du prix AEA, 30 finalistes, provenant de 20 pays africains, ont été réunis pour un Boot Camp à Casablanca du 5 au 9 Décembre 2018. Les coaches issus du Nigeria, de Namibie, du Sénégal, du Cameroun et d'Australie ont dispensé trois jours de coaching personnalisé avec des présentations convaincantes et des Business Plans mis à l'épreuve.

Au final, 13 lauréats ont été sélectionnés par un jury prestigieux composé par 6 membres, représentant la Chine, l'Amérique, le Ghana, le Sénégal, le Canada et le Maroc.

Pour cette édition 2018, le jury a été enrichi par 2 nouveaux membres opérant dans leséconomies de sport. Le Jury Présidentiel est composé de :

•M. Amadou Gallo Fall, Vice Président NBA& Directeur Général Afrique – Sénégal

•Dr. Aubrey Kent, Auteur, chercheur et fondateur de Sports Industry Research Center, USA – Canada

•M. GongLi, Ancien Président d'Accenture en Chine

•M.John-Bernard Duler, Investisseur et entrepreneur Franco-américain

•Mme Deborah Ahenkorah, Fondatrice de Golden Baobabau Ghana

•M.Brahim Benjelloun-Touimi, Administrateur Directeur Général Exécutif du Groupe BMCE Bank of Africaet Président de Bank of Africa Group – Maroc Au titre de la 4ème édition du Programme African EntrepreneurshipAward, 13 lauréats issus de 11 pays africains ont partagé une enveloppe de 1 million de dollars.

PRIX DE LA CATEGORIE "INNOVATION"

•150 000 $

•Jonathan Kornik – Afrique du Sud: Plentify, Start Up – Régulation et réduction de la consommation d'eau et d'électricité grâce à un système de contrôle relié aux chauffes-eau.

•100 000 $

•Awa Caba – Sénégal: Sooretul, Start Up – Promotion et distribution de produits des petites entreprises agro-industrielles à travers une plateforme e-commerce

•Ronald Hakiza – Ouganda: Ugabus, Start Up – Réservation de tickets de bus en ligne par application mobile ou site web

•Lincoln WinimiPeedah – Ghana: Neat Eco-Feeds, Prototype Transformation des valeurs résiduelles collectées des abattoirs en alimentation animale

•Hend Riad – Egypte: Reform Studios, Start Up- Création de la haute couture et articles de maison durables à partir du matériel Plastexrecyclé

•50 000 $

•Kevin Miengan Cedric Sesse – Côte d'Ivoire: Mon Artisan, Start Up – Mise en relation des artisans du secteur informel et des clients de la classe moyenne à travers un portail en ligne

PRIX DE LA CATEGORIE "SPORT"

•150 000 $

•NangadoKauluma – Namibie: PerfectFit, Start Up – Plateforme virtuelle disposant de cours de fitness accessibles via le web et le mobile

•75 000 $

•Ibrahim Musisi – Ouganda: Sukuma Dance Fitness, Start Up – Cours de danse dispensés sur la base de la musique africaine

•AderojuOpe-Ajayi– Nigéria: Dolphin Aquatic Center, Start Up – Centre d'apprentissage de la natation et des techniques de sauvetage pour femmes et enfants

PRIX "DES PROJETS A HAUT POTENTIEL"

•25 000 $

•AmaDadson – Ghana: AkooBooks Audio, Start Up – Transformation de la littérature Africaine en livres audio disponibles sur mobiles

•Anass El Hilal – Maroc : Medtrucks, Prototype Unité mobile qui offre des soins médicaux dans des zones rurales

•Divin Arnaud Kouebatouka– CongoBrazzaville: Green Tech Africa, Prototype – Transformation de la Jacinthe d'eau invasive en absorbants naturels destinés au nettoyage industriel

•Christian Songwa – République démocratique du Congo: NdundaAquaponics, Idée de projet Ferme aquaponique pour élevage de poissons et production de légumes

Le ministre Amzazi exprime son admiration et reconnaissance à la Fondation BMCE BANK

Madame la Présidente de la Fondation BMCE Bank pour l'éducation et l'environnement,

Monsieur le Président Directeur Général du groupe de BMCE BANK OF AFRICA,

Mesdames et Messieurs,
Chers membres de la Fondation BMCE Bank pour l'éducation et l'environnement
Chers lauréats,

C'est toujours pour moi un immense plaisir et un vrai bonheur de me joindre aux activités et aux évènements de la Fondation BMCE Bank pour l'éducation et l'environnement, à l'appel de sa très charismatique Présidente, Madame Leila MEZIAN BENJELLOUN. Et à plus forte raison aujourd'hui, puisque nous sommes réunis pour célébrer le succès et la réussite.

La Fondation BMCE Bank est un partenaire institutionnel du Ministère de l'Education, avec lequel nous collaborons avec la plus grande fierté. C'est une institution qui a su s'imposer d'elle-même, d'abord par le rayonnement et la personnalité de sa Présidente, fervente adepte des causes sociales et humanitaires, mais aussi et surtout par l'intelligence et le bien fondé de ses approches. Car sans intelligence, même avec la meilleure volonté du monde, l'action sociale reste peu féconde.

Intelligence d'avoir ciblé l'éducation, l'école, véritable terreau des générations futures. Car à l'heure de la société du savoir, du capitalisme cognitif, à l'heure où la connaissance devient le fondement de la richesse des nations, où le pouvoir de l'information supplante celui de l'industrie, l'ignorance est plus encore qu'hier synonyme d'exclusion. L'éducation est la voie royale pour édifier une société démocratique, égalitaire et moderne.

Intelligence d'avoir ciblé l'enseignement préscolaire, fenêtre d'apprentissage unique et déterminante, dont les retombées positives, nous le savons aujourd'hui, s'exprimeront jusqu'à l'âge adulte. Déjà en son temps, Sigmund Freud, le père de la psychanalyse nous disait « C'est l'éducation reçue dans la première enfance qui laisse la plus profonde empreinte ».

Intelligence d'avoir ciblé le milieu rural. Répondre à l'enclavement par l'évasion spirituelle et intellectuelle, répondre à la pauvreté par la richesse culturelle et la perspective d'un avenir meilleur.

Intelligence d'avoir valorisé la langue et la culture berbère, afin tout d'abord de s'adresser aux jeunes enfants qui quittent le giron familial dans leur langue maternelle, mais aussi parce que cette langue fait partie intégrante de notre identité et qu'il est bon, tout simplement, que nos enfants prennent pleinement conscience de toutes les composantes qui ont construit l'identité marocaine.

Intelligence de promouvoir le multilinguisme dès le plus jeune âge, en offrant aux jeunes élèves du réseau dès le primaire la formidable opportunité de s'initier, en plus du Français et de l'arabe, au mandarin et à la culture chinoise. Les spécialistes n'ont de cesse de louer les avantages du multilinguisme, lesquels vont au-delà de l'utilité linguistique.

Intelligence d'accompagner l'action éducative par un soutient infaillible au développement communautaire intégré, dans toutes ses composantes : Alphabétisation, électrification, approvisionnement en eau potable des douars, co-éducation parentale, préservation de l'environnement… Parce que permettre à un enfant de s'épanouir à l'école, c'est déjà formidable. Mais lui permettre de s'épanouir en dehors de l'école, c'est encore mieux !

Intelligence enfin de s'auto-évaluer, en suivant de façon rigoureuse chaque promotion d'élèves afin de mesurer le chemin parcouru et le bien fondé des actions menées.

Et le résultat, nous l'avons aujourd'hui devant nous, incarné par l'excellence des bacheliers que nous nous apprêtons à primer.

Je ne peux, pour finir, qu'exprimer ma plus vive admiration et reconnaissance à tous les acteurs de la Fondation BMCE Bank, avec à leur tête Mme Leila MEZIAN BENJELLOUN, pour leur dévouement et leur implication exemplaire dans le monde rural, pour avoir éclairé le chemin de milliers d'enfants.

Je tiens à les assurer du soutient inconditionnel de notre ministère à leur cause et à leur ambition de faire de nos zones rurales un monde meilleur.

Heureux sont ceux qui ont compris, comme le dit si bien l'Abbé Pierre, qu'« On n'est jamais heureux que dans le bonheur qu'on donne. Donner, c'est recevoir. »

Lois organiques relatives à l'amazighe : pourquoi attendre ?

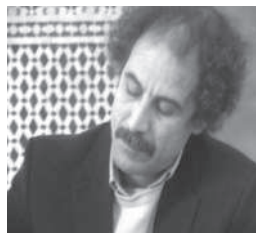

Par : Moha Moukhlis

Le retard constaté au niveau à la promulgation de la loi organique relative à la mise en œuvre de l'officialisation de la langue amazighe ainsi que de la loi relative à la création du Conseil national des langues et de la culture marocaine est à imputer au pouvoir législatif et exécutif, embourbé dans des débats idéologiques stériles et stérilisants. Ceci, en dépit de la volonté politique largement exprimée par le Souverain marocain et en dépit de la loi suprême qui stipule que la promulgation de ces lois ne doit pas dépasser cinq années : et nous sommes à la huitième année après l'adoption de la constitution. La mouvance amazighe estime que ces atermoiements sont injustifiés et injustifiables et que des acteurs politiques continuent à regarder dans le rétroviseur, s'accrochent à une vision dogmatique sclérosée en matière de gestion de la diversité linguistique et culturelle, vision qui risque d'impacter la paix sociale.

L'Institut Royal de la Culture Amazighe est devenu une référence incontournable au niveau national, régional et international, par la qualité de ses travaux et de ses réalisations et pas sa contribution à l'édification d'une société plurielle, qui fait de la diversité une richesse et de la tolérance et l'ouverture sur le monde ses valeurs fondatrices. Les nouveaux « messi » qui agissent sournoisement pour l'amputer de ses prérogatives ou réduire ses missions en nanisant ses attributions et ses acquis optent pour des choix irréfléchis qui risquent de remettre en question la stabilité du pays, d'autant plus que ces voix sont portées par des détracteurs notoires de l'amazighité, formatés par une idéologie liberticide et linguicide et dont les ravages ne se comptent plus dans le monde. La question amazighe constitue le devenir du royaume. Les problèmes identitaire, culturel et linguistique sont à la base de conflits – parfois meurtriers et sanglants– qui agitent plusieurs régions dans monde. Ceux qui veulent empêcher les roues de l'Histoire de tourner dans la bonne direction hypothèquent le devenir du pays et de ses institutions.

L'officialisation de l'amazighe devrait « booster » l'IRCAM en renforçant ses ressources humaines, ses structures – par le biais d'une délocalisation qui s'inscrit dans le cadre de la politique de proximité tant galvaudée par nos responsables politiques – et ses prérogatives. Pour lui permettre de relever le défi de la mise en œuvre de l'officialisation de l'amazighe. Les lois organiques doivent stipuler le caractère obligatoire de l'enseignement de l'amazighe, l'obligation pour les départements de l'Etat, tous secteurs confondus, d'intégrer l'amazighe.

L'amazighe doit bénéficier de mesures exceptionnelles, d'une discrimination positive qui lui permettront de rattraper le retard historique inhérent aux politiques de marginalisation, d'exclusion, de négation et de répression dont il est victime. L'IRCAM est un acquis, le seul acquis officiel. Chercher à l'amputer ou à réduire son champ d'action est une aventure dangereuse dont les conséquences sont plus qu'inquiétantes.

*(Activiste amazighe)

Raha insiste à protester contre la ligne éditoriale de France 24

Objet : Protestation contre la ligne éditoriale de Marc SAIKALI, Directeur de France 24, qui s'entête à ne pas rectifier l'appellation discriminatoire du « Maghreb Arabe ».

Madame la PDG,

Je porte à votre connaissance que j'avais envoyé au mois de juin une lettre et que j'ai dû remettre une copie en mains, –du fait que je n'avais reçu aucune réponse–, à Monsieur Marc SAIKALI, directeur de France 24, lors de la plénière des premières assises internationales du journalisme, qui se sont tenues à Tunis du 15 au 17 novembre derniers, afin d'insister sur la rectification de la dénomination du « Maghreb arabe » utilisée fréquemment dans les JT de vos chaînes de France24 en arabe.

Je lui est rappelé, devant cette assemblée internationales des journalistes des deux rives de la Méditerranée, que "Le Maghreb n'a jamais été arabe, et il ne le sera plus jamais à l'avenir", et je lui ai souligné de nouveau que l'origine des populations nord–africaines se trouve dans la localité tunisienne de Gafsa (civilisation préhistorique capsienne : https://journals.openedition.org/encyclopedieberbere/2057), et que en plus, France24 avait le privilège de donner le scoop mondial comme quoi le berceau de l'humanité, l'homo sapiens le plus vieux, se trouvait désormais, au Maroc, à « Adrar n Ighoud », ou « Jbel Ighoud », datant de plus de 300 mille ans !

Dans sa réponse, M. Mark SAIKALI, de formation anthropologue si je ne trompe pas, a répondu ouvertement et publiquement que s'il arrive à changer cette terminologie de" Maghreb arabe ", il sera démis de ses fonctions. Que vous allez le démettre ?! Ci–contre ma question et les propos de sa réponse:https://www.facebook.com/Amadalpresse/videos/351491338976223/?t=5).

Madame la PDG,

Laissez–moi partager avec vous ce principe qui est que l'une des qualités primordiales que devrait avoir un journaliste est avant tout celle de dire « la vérité » et rien que la vérité. Malheureusement, M. Saikalli a vraiment failli à celle–ci. Il a failli à la vérité historique et à la vérité scientifique lorsque il a affirmé sur un ton sarcastique que l'origine de l'humanité se trouve chez lui, au Liban, pour le simple fait que lui est d'origine libanaise, s'attaquant de ce fait aux conclusions et aux résultats des années de recherche de l'équipe des fameux archéologues français Jean–Jacques HUBLIN et marocain Abdelouahed BEN–NCER, comme quoi l'origine de l'homo sapiens se trouve désormais à Adrar n Ighoud, à 70 km de Marrakech, et non pas en Ethiopie ni encore moins au Liban (www.amadalamazigh.press.ma/archivesPDF/201.pdf).

Entre temps, voici une autre et surprenante découverte qui vient de tomber ces jours–ci, l'industrie lithique découverte sur le site d'Aïn Boucherit, près de Sétif algérienne remet en question l'origine lointaine de nos ancêtres, dans ce cas de l'homo habilis et que votre propre site de France24.com a eu le privilège de diffuser le 30 novembre dernier (www.france24.com/fr/20181130–algerie–afrique–est–ethiopie–berceau–humanite?fbclid=IwAR0v1XhCumloZbj2NzBAIIKs0evfGxQAFhma63uWoVmRndNv9Ye8A7akGvs). Des outils en pierre taillée datant de 2,4 millions d'années qui pointent vers un nouveau foyer de berceau de l'humanité, à part de celui de Kouna éthiopienne en Afrique de l'Est. Encore plus, les données génétiques de la nouvelle discipline de l'anthropologie biologique convergent vers les mêmes conclusions de l'anthropologie physique en ce qui concerne le paléolithique supérieur et le néolithique, en confirmant que presque toutes les actuelles populations d'Afrique du nord sont d'origine amazigho–saharienne. De ce fait, les apports génétiques des tribus « Arabes » des Banu Hilal, des Banu Maqil … du Moyen Age, ou avant eux, des phéniciens qui ont accompagné Elyssa Didon et qui ont contribué à la création de la civilisation carthaginoise, venus de pays de Saikali, se sont bel et bien dilués dans la grande masse génétique des populations autochtones Amazighes, comme le souligne fort bien Gabriel Camps, dans son formidable livre « Berbères, aux marges de l'histoire » : http://amadalpresse.com/RAHA/Origines.html .

Même en péninsule ibérique, depuis sa conquête par l'amazigh Tarik Ibnou Ziad en 711, jusqu'à l'expulsion des derniers mauresques, « moriscos » en espagnole, des montagnes d'Alpujarras de Grenade en 1609, ses huit siècles de présence musulmane était plutôt une présence à prédominance de tribus amazighs plutôt que de tribus arabes. Les espagnoles ne se sont jamais trompés de leur dénomination, on les appelaient, – et on les appellent toujours de nos jours–, « moros », qui voudrait dire des « maures », c'est–à–dire des Amazighs, des habitants de la Mauritanie tingitane (Maroc) ou de la Mauritanie césarienne (Algérie) à l'époque romaine…(voir l'article de Jacinto Bosch Vilà in Imazighen del Magreb entre Occidente y Oriente de Rachid Raha, Ed., Granada 1994 : http://amadalpresse.com/RAHA/PDF/Imazighen%20del%20magreb%20entre%20occidente%20y%20oriente.pdf). Et lorsque ses maures se sont vus expulsés de ce paradis d'Al Andalus, ils se sont juste retournés massivement chez eux, en Afrique du Nord, pour la simple raison qu' ils étaient des Amazighs, et s'ils étaient vraiment des Arabes, ils auraient dû prendre la route de retour vers le Liban et le reste des pays du Moyen Orient !

En définitive, je vous prie, Madame la PDG SARAGOSSE, de faire votre mieux pour que votre responsable de France24 et vos journalistes rectifient et d'utiliser une terminologie réaliste, loin des orientations idéologiques et de la promotion du « nationalisme arabe » décadent au détriment de l'objectivité scientifique et de la vérité historique, et par conséquent, essayer de leur conseiller d'éviter l'appellation « Maghreb arabe » ou même le « printemps arabe », qui blesse profondément la sensibilité, l'identité et la fierté de millions de citoyennes et citoyens autochtones de sud de la Méditerranée, et des millions de vos propres compatriotes français d'origine nord–africaine. Et il n'y a aucun problème de les substituer respectivement soit par le « Grand Maghreb», ou tout simplement par l'appellation géographique « Afrique du Nord », et le « printemps démocratique des peuples », qui a commencé avec la révolution tunisienne de jasmin, suivi par celle du 25 Février en Egypte, du 17 Février en Libye, et du 20 Février, toutes en terre de Tamazgha, c'est–à–dire Afrique du Nord.

Veuillez agréer mes salutations les plus distinguées,

Rachid RAHA,
Président de l'Assemblée Mondiale Amazighe.

Assemblée Mondiale Amazighe-Maroc demande la dotation d'un budget pour l'amazighe

Lettre aux Mesdames et Messieurs
Les Conseillers(es) de la deuxième Chambre du Parlement

Objet : Demande de dotation d'un budget réservé à l'amazighe dans le projet du budget de 2019

Mesdames et messieurs les respectables député(e)s de la deuxième Chambre,

Nous avons l'honneur, au sein de l'Assemblée Mondiale Amazighe– Maroc, de vous adresser cette requête, eu égard à la situation tragique que connaît la mise en œuvre de l'officialisation de l'amazighe, dans les institutions et les établissements publics. Situation qui va en s'aggravant d'un gouvernement à un autre, en raison des multiples obstacles inhérents à une résistance politique ou administrative.

Et parmi les conséquences de cette résistance, à titre d'exemple, l'avortement de l'action d'intégration de l'amazighe dans le système éducatif national et dans les classes de lutte contre l'analphabétisme. Ceci en raison d'un ensemble de décisions dont le retrait de la charge d'enseigner l'amazighe à des professeurs spécialisés qui sont sommés d'enseigner d'autres langues, tels l'arabe et le français. Bien qu'ils soient formés en langue amazighe. D'autres, qui ont contesté cette décision, sont menacés d'expulsion. A cela s'ajoute le recul de l'enseignement de l'amazighe dans plusieurs institutions scolaires où cette langue était enseignée. Fait qui a réduit le nombre d'heures octroyées à l'enseignement de l'amazighe dans d'autres établissements et qui est passé de 03 heures à 02 heures 25 minutes, tel que le consignent les progressions en vigueur. Outre, l'enseignement de l'amazighe s'est arrêté dans d'autres établissements sous prétexte d'absence de ressources humaines et financières nécessaires. Ce qui témoigne clairement de la volonté politique de marginaliser le projet d'intégration de l'amazighe dans le système éducatif national qui constitue un levier fondamental pour le développement de l'identité, de la langue et de la culture amazighes. Ainsi que la sauvegarde des acquis. Bien plus, il s'agit d'un contournement de la décision Royale quant à la promotion de l'amazighe, identité, langue et culture, et au renforcement de sa place dans le domaine social, éducatif, culturel et médiatique ; décision annoncée par Sa Majesté dans son discours d'Ajdir le 17 octobre 2001.

Mesdames et messieurs,

Partant de ces données qui témoignent clairement de l'absence d'une volonté gouvernementale pour la promotion de l'amazighe, et dans le cadre de vos prérogatives juridiques, politiques et institutionnelles en tant que député(e)s dans la deuxième chambre de la nation, nous vous sollicitons de bien faire pression sur le gouvernement afin de réserver un budget spécifique et conséquent dans son projet de budget de 2019, pour l'intégration de l'amazighe dans le secteur de l'enseignement et des médias ainsi que dans les autres secteurs de la vie publique, du fait que l'amazighe est langue officielle du Royaume dans la Constitution de 2011.

Dans l'attente de votre réponse, nous vous prions de croire en l'expression de nos profonds respects.

Signée : Mme. Amina Ibnou Cheikh
Présidente déléguée de l'Assemblée Mondiale Amazighe pour le Maroc

RMA تأمين السيارات

*وفقا لصيغة الإنجاد المختارة في العقد الخاص بك

MOSAÏK

ديرحسابك !

www.dir-hsabek.ma

جمع كلشي وشوف الفرق !

مع عرض تأمين السيارة RMA، استفيدوا من مجموعة متكاملة من الإمتيازات تضمن راحتكم وطمأنينتكم أينما كنتم.

عروض مناسبة، نقل سيارتكم في حالة عطب أو حادثة*، سيارة تعويض لمدة تصل إلى 15 يوما*، خدمات عديدة عبر الأنترنيت لتسهيل الاستفادة من خدمات التأمين : عالم من الإمتيازات الحقيقية في متناولكم لتوفير أفضل تأمين لسيارتكم.

زوروا بسرعة موقعنا www.dir-hsabek.ma

ديروا حسابكم، مع تأمين السيارة RMA، نتوما ديما رابحين !

RMA | الملكية المغربية للتأمين

لعالم أكثر إنسانية

080 200 13 20 rmaassurance.com

مؤسسة خاضعة للقانون رقم 17.99 المنظم للتأمين

ⵖⵓⵎⵎⴰ

ⵜⵓⵏⴰⵕⵉⵜ ⵓⵖⵔ ⵖⵓⵎⵎⴰ ⵙ ⵜⵓⵙⵙⵓⵔⵉⵜ, ⵙⵉⵔⵜⵉⵏⴰ ⵏ ⵓⵏⴰⵕⵉⵜ, ⵣⵓⵔⵉⵜ ⵏ ⵜⵉⵏⵎⵍⵍⴰⵍ ⵏ ⵜⵎⵣⵣⵉⵖⵜ ⵏ ⵜⵎⵣⵣⵉⵖⵜ ⵏ ⵜⵎⵣⵣⵉⵖⵜ

ⵜⵉⵎⵣⵉ ⵏ ⵜⵉⵎⵓⵔⴰ.

ⵙⵍⵣⵉⵜ ⵙ ⵉⵎⵉ ⵏ ⵉⵣⵎⵍⵉⵏ ⵏ ⵜⵉⵎⵣⵉⵜ ⵏ ⵜⵎⵣⵓⵖⵉ

ⵏⵉⵙ ⵜⵉⵎⵣⵉⵜ ⵏ ⵜⵉⵎⵓⵔⴰ ⵏ ⵜⵉⵎⵣⵉⵜ ⵏ ⵜⵎⵣⵓⵖⵉ

ⵜⴰⵎⴰⵣⵉⵖⵜ ⵏ ⵜⵓⵔⵉⵜ

ⵜⵓⵔⵉⵜ

Amawal amaziγ n wawalen imγnuten

Muḥand Aḥi ḤADDAOU

Tamaziγt-tatranslit-tarabt

TAMAZIγT

TATRART

Muḥand Aḥi ḤADDAOU

TAMAZI γT

TATRART

LE MONDE

AMAZIGH

ⵜⵉⵎⵣⵉⵖⵜ ⵏ ⵜⵓⵔⵉⵜ

www.amadamazigh.press.ma

L'AMAZIGHITÉ

AU MAROC

Étude diagnostique des caractéristiques et des tâches fonctionnelles de la tifinaghe-tarmicitaine en matière des droits humains

ⵜⴰⵎⴰⵣⵉⵖⵜ ⵏ ⵜⵓⵔⵉⵜ

ⵜⵎⵣⵉⵖⵜ ⵏ ⵜⵓⵔⵉⵜ

ⵎⵍⵉ ⵉⵏⵏⵉⵎ ⵉⵎⵙⵙⵓⵔⵙ ⵙⵉⵡⴰⵍ. ⴰⵅ ⵜⵏⵜⵔ ⴰ ⵜⴻⵙⵓⵍⵙ ⵜⵎⵣⵉⵖⵜ ⵏ ⵜⵎⵣⵉⵖⵜ ⵏ ⵜⵎⵣⵉⵖⵜ ⵏ

→ dérisoire de 27 à 28,4 % de la population! Et cela, se fait manifestement dans le but de justifier la minorisation et l'importance des Amazighs et de les priver de leur droit à l'enseignement en leur langue autochtone. Un autre conseiller amazighophobe du palais royal s'occupe du délicat dossier de l'éducation nationale, en l'occurrence M. Omar Azziman.

Il est le responsable numéro un de s'entêter à ignorer la constitutionalité de la langue amazighe et de bloquer sa mise en œuvre sur le terrain. Son Conseil Supérieur de l'Education dans sa vision de 2030 insiste sur son obstination de la politique idéologique de l'arabisation qui a ruiné le système éducatif marocain (voir ma lettre à la secrétaire générale de l'UNESCO : http://amamazigh.org/2017/11/lama-interpelle-lunesco-sur-limportance-de-la-langue-maternelle-dans-la-resolution-de-la-problematique-de-leducation-au-maroc-et-dans-les-pays-de-tamazgha/), tout en infravalorisant la généralisation de l'enseignement de l'amazighe du primaire jusqu'à l'université, comme le recommande votre organisation, les Nations Unies. La dernière déclaration de l'actuel ministre de l'Education Nationale M. Saaïd Amzazi, amazigh de surcroit, s'engage à recruter 8000 enseignants en amazighe à l'horizon de 2030 juste pour le cycle primaire, alors que l'enseignement de l'amazighe devait être généralisé, comme prévu, déjà en 2008 ! Mais pour l'urgence de son enseignement, et pour les 4 millions et demi d'écolières et d'écoliers du l'enseignement primaire, il faudrait au moins 100 000 enseignants et en 2030 peut être le nombre d'étudiants serait doublé et, alors, il faudrait doubler aussi le nombre de professeurs si on voudrait vraiment respecter l'égalité des droits linguistiques !

Les droits linguistiques, éducatifs et culturels sont aussi presque totalement absents dans les programmes d'Alphabétisation des adultes et dans les programmes éducatifs destinés aux enfants des citoyens marocains résidents à l'étranger (MRE).

Quant à la recommandation onusienne concernant l'augmentation de la présence de l'amazighe au niveau des médias publiques, l'Etat marocain continue à poursuivre sa politique de discrimination notoire à l'encontre des amazighs.

Il y a qu'une seule chaine de télévision en amazighe (qui respecte scrupuleusement les 30 % de sa programmation en arabe) et sept chaines en langue arabe et français accaparés par des journalistes pan-arabistes et anti-amazighs. Les 20% de programmes télévisés en langue amazighe qui figurent dans les cahiers de certaines chaines nationales comme RTVM et TV2M ne sont plus respectés et la chaîne Medi1Sat et sa radio « Méditerranée » continue à bombarder les locuteurs amazighs dans ses bulletins informatives et de la météo par le terme discriminatoire de « Maghreb arabe », sans aucun respect de la réforme constitutionnelle.

La Haute Autorité de la Communication Audiovisuelle (HACA), à l'exemple de Conseil National des Droits Humains, qui ne comporte au sein de son comité des sages aucune personnalité pro-amazighe, ne prend pas de tout de décisions fermes à l'encontre des responsables de ces chaînes nationales quant au respect de leurs programmation en amazighe ni le respect de passage de 6 à 24 heures de la chaîne Tamazight (TV8) promise par l'ancien gouvernement. Pour les programmes qui passent en langue amazighe dans TV8, on oblige la chaîne au sous-titrage en arabe et aux programmes en arabe des autres chaînes on ne leur demande guère le sous-titrage en langue amazighe.

Le parlement marocain fait la même chose. Il ne respecte pas l'article 5 de la constitution concernant l'égalité des langues officielles. L'écriteau de ses deux façades est écrit qu'en arabe et il continue à priver les citoyennes et les citoyens amazighophones de la traduction et de l'interprétariat des interventions des députés et des conseillers de la deuxième chambre en langue amazighe, comme l'avait dénoncé, déjà en avril 2012, l'ancienne parlementaire Fatima Tabaamrant (www.amazighnews.net/20120501707/Tabaamrant-a-pose-une-question-en-langue-amazighe-au-Parlement.html). On avait avancé à l'époque le prétexte des moyens techniques qu'on met à disposition des députés étrangers qui les visitent et on la prive aux autochtones. Le parlement a réussi à disposer de l'interprétariat en langue des signes pour les sourds, mais pas de tout en langue amazighe, et par conséquent il prive plus de la moitié de la population amazighophone de suivre les débats parlementaires !

L'ONU à travers ses instances a toujours demandé à l'Etat marocain à mettre fin à la spoliation de la propriété et des terres collectives qui est source d'exode et d'émigration, et à mettre en place un plan de développement pour les régions marginalisées et juguler les écarts entre régions et espaces urbains des espaces ruraux. Dans ce domaine, l'état marocain excelle par son action de faire tout le contraire. Nous-mêmes nous avons réussi à organiser une rencontre nationale les 15 et 16 novembre 2014 à Rabat (voir annexe III) afin d'alerter les autorités publiques et l'opinion publique de ce danger social qui prend des proportions de plus en plus préoccupantes.

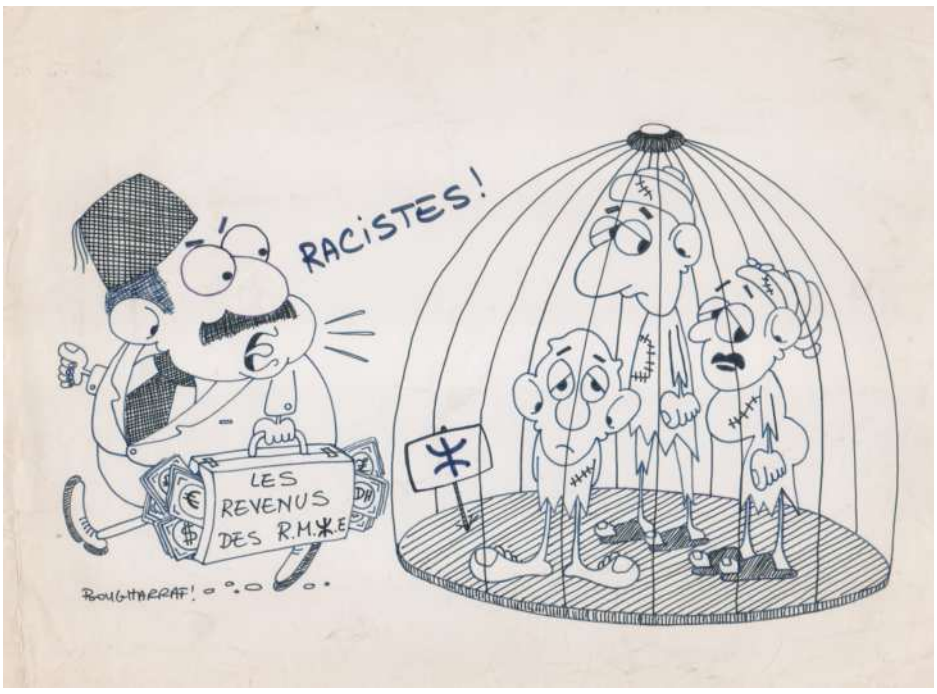

Comme on l'avait déjà signalé dans notre rapport (https://tbinternet.ohchr.org/Treaties/CCPR/.../INT_CCPR_CSS_MAR_25898_F.docx) : « Le plus grave de tous ces violations c'est que l'Etat marocain continue à spolier les terres collectives et poursuit, de manière inédite, la confiscation des terres des tribus amazighes, sous prétexte de « limitation forestière ». Et dans ce cadre, le Haut-commissaire aux eaux et forêts, responsable de l'institution qui opère la confiscation, a déclaré, le 10 février 2015 lors d'une conférence de presse à Rabat, que le rythme de « limitation forestière » (c'est-à-dire l'expropriation) s'est accéléré. D'après les statistiques qu'il a présentées, la moyenne de confiscation a atteint entre 1995 et 2004 environ 24 mille et 800 hectares annuellement et est de 300 000 hectares entre 2005 et 2014. Dix fois plus qu'avait entrepris le colonialisme français durant toute sa présence au Maroc ! En plus des terres qui se trouvent partagés illégalement entre les soi-disant serviteurs de l'Etat, ou données gracieusement aux « Arabes » du Machrek comme cette grande parcelle offerte à l'émir de Qatar pour ériger un palais en plein forêt d'Ifrane » .

Ainsi à Imider les populations continuent à se manifester de façon permanente depuis 2011 sans que les autorités les trouvent de solutions !

Dans le nord du Maroc, l'action de l'Etat, juste en 2016, a abouti à la spoliation de plus de trente mille (30.000) hectares que dans la province d'Al-Hoceima, plus particulièrement le territoire des Sanhajas Srair (Annexe IV en arabe). Dans cette région, foyer de la culture de cannabis, plus de 45 000 agriculteurs sont persécutés et recherchés par la justice sans jamais essayer de mettre fin à cette situation, en leur offrant une amnistie ou une réconciliation, et ni on proposant à ces montagnards rifains, en contrepartie de se dédier à des agricultures fruitières alternatives, afin de vivre dignement en sécurité et en paix. Les seuls qui se bénéficient de la culture du cannabis ce sont les barons de drogue, qui à travers des prêts financiers offerts aux petits agriculteurs, qui n'arrivent pas à leurs débourser, les maintiennent dans un esclavagisme intolérant !

La même chose se passe dans la région de Souss où sous le prétexte de protéger le sanglier on exproprie des terres tribales.

En plus, la régionalisation administrative, et son découpage imposés par le conseiller Omar Azziman, -qui n'a pas voulu prendre en considération les revendications du Mouvement Amazigh-, n'arrange en rien le développement économique des régions périphériques, habitées majoritairement par les populations amazighophones. Le roi du Maroc Mohamed VI reconnait, en personne, l'échec du modèle économique, qui ne résout ni les problèmes des populations du Rif, ni de Zagora, de Jrada, ni de ... Les autorités marocaines savent très bien que seulement quatre régions de la côte atlantique accaparent 60% du PIB national, alors que les huit autres régions, du soi-disant Maroc inutile, devraient partagent les 40% restant du PIB !

En définitive, la discrimination de fait à l'encontre des Amazighs se manifestent aussi dans la carte nationale où on cache caractère en tifinagh ? Celle-ci, comme la monnaie nationale, le passeport, le permis de conduire, devrait être traduite aussi en langue amazighe et écrite en tifinagh, comme le fait par exemple la Belgique en traduisant les données dans ses trois langues nationales, en plus de l'anglais !

Et pour terminer ce modeste rapport, je vous laisse à observer l'écriteau du Tribunal constitutionnel, une institution qui devait veiller aux respect scrupuleux de texte constitutionnel et à l'égalité des droits linguistiques et culturels, eh ben, cet écriteau reflète bel et bien cette inadmissible discrimination à l'encontre des Amazighs: l'écriture en arabe est volumineuse et très visible de loin, et sa traduction en amazighe est minuscule !!!

Veuillez agréer, Excellence Mme. ACHIUME, l'assurance de notre considération forte distinguée.

Signé: Rachid RAHA
Président de l'Assemblée Mondiale Amazighe
Rabat le 14/12/2018-2968

LE MONDE AMAZIGH
العالم الأمازيغي
ⵜⴰⵏⴰⵡⴰⵢⵜ ⵏ ⵜⵎⴰⵣⵉⵖⵜ
www.amadalamazigh.press.ma
ⵜⴰⵎⴰⴷⴰⵍⵜ ⵏ ⵜⵎⴰⵣⵉⵖⵜ

DIRECTEUR RESPONSABLE: AMINA IBNOU-CHEKH – DEPOT LEGAL: 2001/0008 – ISNN: 1114 – 1476 – N° 215 / Décembre 2018 – ⵎⵓⵍⵍⵓⵙ 2018/2968 – PRIX: 5 DH / 1,5EURO

LE ROYAUME DU MAROC EST-IL UN ÉTAT RACISTE À L'ENCONTRE DES AMAZIGHES ?

Mme Tendayi Achiume, Rapporteuse Spéciale des Nations Unies sur les formes contemporaines de racisme, la discrimination raciale, la xénophobie et formes connexes d'intolérance, en visite au Maroc, a eu une rencontre avec diverses ONG de la société civile à Rabat le vendredi 14 décembre dernier, au siège de la délégation des Nations unies au Maroc.
L'Assemblée Mondiale Amazighe, représenté par son président Rachid Raha, sa présidente déléguée pour le Maroc, Amina Ibnou-Cheikh, et Ahouli Montacer, président du Forum Toubkal pour la culture amazighe et les droits humains, après avoir exposé leurs points de vue, lui ont remis plusieurs rapports concernant les violations des droits des citoyens et communautés amazighs, tels le procès politique des détenus du Mouvement Populaire du Rif, problème des terres collectives et tribales et les violences à l'encontre des militants du MCA, accompagnés de plusieurs annexes. Ci-contre le contenu du rapport principal:

Objet : Le royaume du Maroc est-il un état raciste à l'encontre de ces populations autochtones amazighes ?

Excellence,

Parmi les observations finales du Comité pour l'élimination de la discrimination raciale concernant le Maroc du Comité pour l'élimination de la discrimination raciale, publié en août 2012, en conformité avec les dispositions du paragraphe 1 de l'article 9 de la Convention internationale sur l'élimination de toutes les formes de discrimination raciale, le Comité recommandait à l'État marocain d'intensifier ses efforts en vue de promouvoir la langue et la culture amazighes, notamment par leur enseignement, et de prendre les mesures nécessaires pour veiller à ce que les Amazighs ne soient victimes d'aucune forme de discrimination raciale, notamment dans l'accès à l'emploi et aux services de santé. Il encourage également l'État partie à envisager de faire inscrire la langue amazighe comme langue officielle dans sa Constitution (chose faite), et à assurer également l'alphabétisation des Amazighs dans leur langue, et dans le cadre de la Commission consultative de régionalisation, mettre particulièrement l'accent sur le développement des régions habitées par les Amazighs. (https://tbinternet.ohchr.org/_layouts/treatybodyexternal/Download.aspx?symbolno=CERD/C/MAR/CO/17-18/ADD.1&Lang=Fr).

Dans le même sens, le Comité des Droits de l'Homme de l'Onu, tout en reconnaissant que le Royaume du Maroc pratique explicitement une politique de discrimination de fait à l'encontre des Amazighs dans le domaine de l'emploi et de l'éducation par le Comité du Pacte international des Droits Economiques, Sociaux et Culturels, en octobre 2015 (https://tbinternet.ohchr.org/_layouts/treatybodyexternal/Download.aspx?symbolno=E/C.12/MAR/CO/4&Lang=Fr), réaffirmé par le Comité du sixième rapport périodique du Pacte international relatif aux droits civils et politiques du 1er décembre 2016 (https://tbinternet.ohchr.org/_layouts/treatybodyexternal/Download.aspx?symbolno=E/C.12/MAR/CO/4&Lang=Fr), appelait l'Etat marocain pour qu'il s'activait urgemment pour promulguer la loi organique relative à la mise en œuvre de la langue l'amazighe, reconnue officiellement le premier juillet 2011, à multiplier les efforts officiels pour garantir l'intégration et la généralisation de l'enseignement de l'amazighe de telle sorte qu'il concerne l'enseignement primaire, secondaire et universitaire, à l'augmentation de la présence de l'amazighe au niveau des médias publiques et de résoudre définitivement le problème de l'interdiction des prénoms amazighes pour les nouveaux nées…

Malheureusement, les autorités marocaines, au lieu de respecter les recommandations de l'ONU et améliorer la situation des droits de l'homme, au sein des différentes régions du Maroc, s'est obstiné à continuer à violer les droits de l'homme les plus élémentaires des populations amazighes, comme en atteste l'approche sécuritaire, caractérisé par une sévère répression des jeunes amazighs du « Mouvement populaire du Rif » des provinces de la région du Rif. Des jeunes qui revendiquaient des infrastructures, des hôpitaux, des universités se sont retrouvés condamnés à vingt ans de prison, sous la fausse et prétexte accusation de séparatisme.

Avec grand étonnement, afin de répondre aux revendications légitimes d'ordre économiques, sociales, culturels et environnementales des jeunes rifains (exprimés en assemblées populaires : voir annexe I), l'Etat marocain a fait usage de la répression aveugle et de la violence disproportionnée, contre des milliers de citoyennes et citoyens qui sont sortis pacifiquement pour protester dans la ville d' Al-Hoceima et dans d'autres villes et villages du Rif. Après une campagne d'arrestations arbitraires menée sans respect pour la loi ni pour les chartes internationales des droits de l'homme (dénoncés même par le Conseil National des Droits Humains : annexe II), et en chassant sans aucune justification les journalistes étrangers, l'Etat a orchestré des campagnes médiatiques pour diaboliser et discréditer les manifestants dans le Rif et dans les autres régions du pays. Il a procédé à l'arrestation du leader de la protestation, Nacer Zafzafi et plus de 500 activistes de la contestation populaire dans le Rif. Des peines allant de 20 ans de prison ferme à un an de prison avec sursis ont été prononcées, prononcées le 26 juin dernier par la Chambre criminelle de la Cour d'Appel de Casablanca à l'encontre des accusés dans les événements d'Al Hoceima, en avançant plusieurs chefs d'inculpation, comme « atteinte à la sécurité intérieure de l'État », « tentatives de sabotage, de meurtre et de pillage », « réception de fonds, de donations et d'autres moyens matériels destinés à mener et à financer une activité de propagande à même d'attenter à l'unité et la souveraineté du Royaume », « d'ébranler la loyauté des citoyens envers l'État marocain et les institutions nationales », « la participation à l'organisation d'une manifestation non autorisée » et « la tenue de rassemblements publics sans autorisation »…Alors que leur tort et la raison profonde de ces accusations raciales et de séparatisme de la part d'un pouvoir qui se croit « Arabe » à l'encontre des populations autochtones amazighes c'est le fait que les manifestants brandissaient des drapeaux identitaires amazighs et des drapeaux de la république de Rif qu'avait créée le grand révolutionnaire Mohamed Abdelkrim El Khattabi dans les années vingt, et qui fait partie désormais du patrimoine historique de tous les citoyennes et citoyens marocains, et que l'Etat marocain devrait en assumer dans sa politique de réconciliation avec son histoire sociale et populaire.

Par ailleurs, les recommandations onusiennes, publiées par les différents Comités des experts chargés de l'examen du rapport officiel du Maroc, insistaient sur l'activation urgente du gouvernement marocain à promulguer la loi organique relative à la mise en œuvre de la langue l'amazighe et la création d'un Conseil national des langues et de la culture marocaine. Elles n'ont pas encore vu le jour.

Ce qui est profondément bizarre c'est le fait que le palais avait chargé un comité d'experts à élaborer un statut du Conseil national des langues et de la culture marocaine, qui a largement travaillé sur ses prérogatives tout en respectant l'autonomie des institutions qui promouvaient la promotion des langues comme l'Institut de Recherches et des Etudes de l'arabisation et l'Institut Royal de la Culture Amazighe (IRCAM). Mais l'ancien président du gouvernement Abdelillah Benkirane élabore un autre projet et supprime carrément le statut d'institution consultatif de l'IRCAM tout en remettant en cause le travail accumulé dans l'enseignement de l'amazighe à travers son écriture propre qu'est le tifinagh!!!

Effectivement, comme on l'avait déjà signalé en personne à son excellence Mme. Navi Pillay, ancienne Haut-commissaire des droits de l'Homme de l'ONU, lors de sa visite à Rabat le 28 mai 2014/2964 (http://amadalpresse.com/RAHA/Lettre17.html), il y a au sein du propre palais royal, des personnes qui ne cachent pas leur haine et leur hostilité envers l'amazighité et toute personne qui manifeste sa fierté envers celle-ci risque par être discréditée, discriminée et écartée, comme s'est passé avec l'ancien porte-parole du roi, M. Hassan Aourid. Et jusqu'à présent, le chef de l'état ne dispose pas encore de conseillers pour le dossier amazigh ! L'IRCAM dont le défunt conseiller Meziane Belfkih s'en chargeait fonctionne en étant amputé de son conseil administratif, alors que toutes les autres institutions en disposent !

A son excellence Mme. Navi Pillay, on lui avait signalé aussi que l'ancien ministre amazigh des Affaires Extérieures Dr. Saaeddine El Othmani, a été rapidement évincé lors d'un remaniement gouvernemental du précédent gouvernement à cause du fait d'avoir proposé le changement du nom de dénomination raciste de l'Union du Maghreb Arabe (UMA) par celle d'Union du Grand Maghreb, qui est maintenant reconnu dans la nouvelle constitution de 2011. Incompréhensible, maintenant qu'il est devenu l'actuel président du gouvernement, il s'oppose à la dite modification malgré le fait que le président de l'Assemblé Mondiale Amazighe avait intenté un procès judiciaire que le tribunal administratif du première instance a rejeté ! Il n'a même pas osé reconnaître le nouvel an amazigh comme l'a fait le voisin état algérien malgré une campagne populaire menée en décembre 2017 et janvier 2018!

Ce gouvernement continue à maintenir éternellement à son poste M. Ahmed Lahlimi Alami, dépassant largement son âge de la retraite à son intouchable poste du Haut-Commissaire au Plan, qui avait dirigé l'opération, à deux reprises, du recensement de la population en 2004 et en 2014, et qui a eu toujours le mérite de falsifier délibérément le nombre des locuteurs Amazighophones, en les réduisant à un chiffre

→

دجنبر 2018 - العدد 215
ⴷⵊⵏⴱⵔ 2018 - ⵓⵙⵎⵓⵔⵜ 215 - 2968
الأمازيغي العالم AMAZIGH
ⵜⴰⵎⴰⵣⵉⵖⵜ ⵜⴰⵎⴰⵣⵉⵖⵜ
www.amadalpresse.com

أمازيغ يحتجون ضد الرعي الجائر ونزع أراضيهم

تنسيقية «أكال» تطالب بإلغاء الظهائر الاستعمارية السالبة للأراضي وترفض قانون المراعي

خرج مئات الآلاف من الأمازيغ المتضررين من هجومات الرعاة الرحل وسياسة نزع الأراضي وافراغ الخنزير البري في ممتلكات الساكنة بمناطق الجنوب؛ في مسيرة احتجاجية عارمة بشوارع مدينة الدار البيضاء؛ يومه الأحد 25 نونبر الماضي؛ رافعين شعارات تطالب بوضع حد لهجومات الرعاة الرحل واعتداءاتهم المتكررة على المواطنين في منطقة سوس.

وطالب المحتجون بوضع حد لسياسة نزع الأراضي من السكان الأصليين وضمها لما يسمى بالملك الغابوي. ونددت حناجر مئات الآلاف من المحتجين بسياسة افراغ الخنزير البري في ممتلكات الساكنة وحمايته.

وشارك في المسيرة التي فاقت كل التوقعات ، حسب الجهات المنظمة، العديد من الجمعيات والهيئات المدنية؛ والتنظيمات الحقوقية والتنموية، التي صدحت حناجرها ضد ما يتعرضون له؛ وسط صمت للدولة والسلطات المحلية.

ونددت تنسيقية «أكال للدفاع عن حق الساكنة في الأرض و الثروة"، التي نظمت المسيرة؛ بما وصفته بـ"استمرار سياسة التهميش و التفقير، التي تتعرض لها مجموعة من المناطق المستهدفة من طرف عصابات السطو على الأراضي، وعصابات الرعي الجائر، ومعها من يسعى إلى محو هوية شعبنا و تاريخه المجيد".

واعتبرت التنسيقية في بيانها الختامي لمسيرة "الأرض" أن "هذه السياسة التي تعتمد على وسائل متنوعة من أبرزها استعمال أساليب التزوير و التدليس، التي تجرد بها الساكنة الأصلية من أراضيها، بناء على ظهائر استعمارية تعود إلى عهد الماريشال ليوطي، واستنزاف تراثهم السطحية و الباطنية، والإطلاق العشوائي للخنزير البري والحيوانات المفترسة والزواحف السامة في المناطق الآهلة، واستباحة حرمات الساكنة الآمنة في تلك المناطق، من طرف لوبيات الريع الرعوي، الذين يدفعون بآلاف رؤوس الإبل و الأغنام، يسوقها أشخاص مجهزين بسيارات رباعية الدفع، ومدججين بأسلحة متنوعة، هم اقرب إلى مليشيات منهم إلى الرعاة". على حد تعبيرها.

وأضافت أن هؤلاء "الرعاة الرحل" يعيثون في تلك المناطق فسادا و خرابا للأملاك والمزروعات ومخازن المياه، كما يقومون بالسطو على الغلال و المحاصيل و تدمير الموروث البيئي و شجرة الأركان و اللوز ... تحت تهديد السكان بالضرب و الجرح و السب و الشتم بالفاض نابية وعنصرية، وقد نتج عن ذلك وقوع قتلى (الشهيد لحسن لغدايش بايت عبدالله، الشهيد لحسن بوحسون بمنطقة ماسة نموذجا...) وجرحى واحتجازات واغتصابات، أمام أنظار السلطات المركزية والأمنية، التي تقف موقف المتفرج دون أن تتحرك للقيام بواجبها لحماية السكان الأصليين، و لا تتدخل إلا لمنع أي شخص يبدي مقاومة لحماية أملاكه وأعراضه".

واعتبرت مجموعة من التنظيمات و التنسيقيات الحقوقية و التنموية و الثقافية المنضوية تحت لواء "تنسيقية أكال للدفاع عن حق الساكنة في الأرض و الثروة" أن "ما يجري اليوم من أحداث خطيرة في حق الساكنة الأصلية و قبائلها، ليس سوى مخطط جهنمي يهدف إلى تهجيرها قسرا في أفق محو بنيتها السوسيوثقافية الأمازيغية الأصلية و تعويضها ببنية مستوردة".

كما اعتبر المحتجون أن "سياسة التهجير القسري و التجريد من الأراضي، الذي تتعرض له هذه المناطق المستهدفة التي تعيش في عزلة تامة وتهميش ممنهج على جميع المستويات وعلى رأسها الصحة و التعليم والشغل و البنيات التحتية الضرورية للحياة الكريمة، يعد نتاجا للسياسات المخزنية التمييزية بين المناطق، في استمرار مفضوح للمشروع الاستعماري، الذي تبنى نظرية المغرب النافع و الغير النافع، هذا المغرب الغير النافع الذي يسعى اليوم المخزن إلى تحويله إلى مراعي و غابات يتم تفويتها إلى مشايخ البترودولار بطرق مشبوهة". وفق تعبيرهم.

وأشارت التنسيقية إلى أن "هذا الوضع المتأزم الذي تلفه الضبابية"، يؤكد "غياب الإرادة الحقيقية لدى الجهات المعنية، التي تنتهج سياسة الآذان الصماء تجاه مطالب السكان الأصليين"، وعوض مكافئة هذه القبائل وأبناءها على ما قدمته من تضحيات عظيمة، اختار المخزن تهجيرها بطرق دنيئة إلى ضواحي المدن و الارتماء في أحضان البحر لتعيش محنا و معانات على جميع الأصعدة، وهي سياسة خطيرة تهدد في حال استمرارها أمن و استقرار بلادنا و محيطها الإقليمي و الدولي". حسب تعبير البيان دائما.

وأعلنت "تنسيقية أكال" عن "استعدادها للتعبئة من أجل حماية ممتلكاتنا وعائلاتنا بأنفسنا، في حال استمرار عدم استجابة السلطات لمطالبنا العاجلة واستمرارها في تجاهل الأوضاع المذكورة"، تقول التنسيقية، مطالبة "الدولة المغربية بالمصادقة على الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالشعوب الأصلية، و الإجابة على توصيات الأمم المتحدة الأخيرة حول التجريد من الأرضي وتهجير الساكنة".

كما طالبت بـ"الإفراج الفوري عن جميع معتقلي الكرامة و الأرض و وقف متابعتهم في كل ربوع الوطن"، معبرة عن "رفضها التام لقانون المراعي 113.13 الذي يسعى إلى انتهاك حرمة أراضي الأفراد و القبائل"، مؤكدة في السياق ذاته أن "قضية تشبث شعبنا بأرضه قضية مصيرية غير قابلة للمساومات مع أية جهة كانت، و نحمل الدولة المركزية كامل المسؤولية في انتهاك حرمة أراضي القبائل و السكان الأصليين".

ودعا البيان الختامي لمسيرة "تنسيقية أكال للدفاع عن حق السكان في الأرض و الثروة"، المنتظم الدولي و المنظمات الحقوقية الدولية و الجاليات المغربية بالخارج لمساندة الشعب في نضالاته ضد الحكرة و النهب و التمييز العنصري". وفق ما جاء في بيانها.

من جهة أخرى؛ طالبت تنسيقية "أكال للدفاع عن حق السكان في الأرض و الثروة" بحل المندوبية السامية للمياه و الغابات، التي تعتبر غير شرعية و غير دستورية"، مطالبة في المقابل بـ"إسناد صلاحية تدبير القطاع البيئي و الغابوي إلى مجالس منتخبة تراعي العرف القبلي كمصدر من مصادر التشريع".

كما طالبت التنسقية في بيانها الختامي للمسيرة التي عرفت مشاركة مئات الآلاف من الأمازيغ المتضررين من اعتداءات وهجومات "الرعاة الرحل" ومن سياسة نزع الأراضي وإفراغ الخنزير البري في ممتلكاتهم، (طالبت) بـ"إلغاء الظهائر الاستعمارية السالبة لأراضي السكان الأصليين، وكل ما بني عليها من مراسيم وقوانين، و تعويض المتضررين منها على أساس مبدأ جبر الضرر، و نهج مقاربة تشاركية في التشريع مع القبائل حتى تتلائم مع بنياتها السوسيوثقافية".

ودعا المحتجون إلى "ضمان استفادة ساكنة المناطق القبلية من حقها من ناتج استخراج الثروات من أراضيها، وحماية الموروث البيئي و شجرة أركان المحمية من طرف منظمة اليونيسكو ومنظمة البيئة العالمية". معبرين عن رفضهم لتسييج أراضي القبائل وتصنيفها كغابات ومحميات و ضمها لما يسمى بالملك الغابوي.

وشدّدت مجموعة من التنظيمات و التنسيقيات الحقوقية و التنموية و الثقافية المنضوية تحت لواء تنسيقية "أكال للدفاع عن حق الساكنة في الأرض و الثروة" التي نظمت المسيرة "الطوفانية" لم سبق أن عرفت شوارع الدار البيضاء مثلها، (شدّدت) على ضرورة "رد الاعتبار لأعراف القبائل و تفعيلها في تدبير الأراضي و الخلافات".

وأكد بيان التنسيقية أن "قضية تشبث شعبنا بأرضه قضية مصيرية غير قابلة للمساومات مع أية جهة كانت، و نحمل الدولة المركزية كامل المسؤولية في انتهاك حرمة أراضي القبائل و السكان الأصليين". على حد قولها.

*الدار البيضاء/ منتصر إثري

الملك محمد السادس : مراكش أرض إفريقية والمغرب أرض الهجرة والعبور والاستقبال

أكد العاهل المغربي، الملك محمد السادس في الرسالة للمشاركين في المؤتمر الحكومي الدولي حول الهجرة بمراكش، والذي اختتم أشغاله يوم أمس الثلاثاء 11 دجنبر الجاري، على أنه ليس هناك مكان أنسب وأكثر رمزية لاحتضان لقاء تاريخي كالذي نجتمع في إطاره اليوم، أفضل من إفريقيا، أرض التنقلات البشرية الأولى، ومن المغرب، أرض الهجرة والعبور والاستقبال، ومن مراكش بالتحديد التي ظلت على الدوام ملتقى لمختلف الثقافات".

وأضاف العاهل المغربي في الرسالة التي تلاها رئيس الحكومة سعد الدين العثماني:"يسعدنا، أن نرحب بكم هنا، في مدينة مراكش، على أرض إفريقيا بمزيج من الاعتزاز والتواضع. فالاعتزاز نابع من اختيار المجتمع الدولي للمملكة المغربية، لاحتضان هذا الحدث العالمي". مشيرا إلى أن اهتمام المملكة المغربية بمسألة الهجرة "ليس وليد اليوم، ولا يرتبط بظرفية طارئة، بل هو نابع من التزام أصيل وطوعي".

واستطرد الملك محمد السادس:"وأما التواضع فمصدره جسامة القضية التي تجمعنا، والأشواط التي تم قطعها، والعمل الذي ما زال ينتظرنا. وليس من باب الصدفة، أن يتزامن هذا المؤتمر مع تخليد الذكرى السبعين لصدور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، التي تعود بنا إلى سنة 1948، عندما أقرت البشرية بالطابع الكوني لحقوق الإنسان، بغض النظر عن اختلاف الأمم والثقافات والحضارات". وأضاف "وها هي البشرية اليوم في سنة 2018، تعتمد بكل إيمان واقتناع، الطابع العالمي للهجرات البشرية، بعيدا عن الحدود والانقسامات والقارات".

وأوضح الملك أن "اهتمام المملكة المغربية بمسألة الهجرة ليس وليد اليوم ولا يرتبط بظرفية طارئة، بل هو نابع من التزام أصيل وطوعي، يجد تجسيده الفعلي في سياسة إنسانية في فلسفتها، شاملة في مضمونها، وعملية في نهجها، ومسؤولة في تطبيقها. فرؤيتنا تقوم أساسا على استشراف المستقبل، بما يضمن تنظيم حركية الأشخاص". وزاد "أما مقاربتنا، فتهدف إلى تحقيق توازن سليم بين الواقعية والطوعية؛ وبين المصالح المشروعة للدول، واحترام الحقوق الإنسانية للمهاجرين".

وأكد العاهل المغربي على أن "مسألة الهجرة ليست ـ ولا ينبغي أن تصبح ـ مسألة أمنية. فإذا قامت على العقاب والقمع، فلن يكون لها أي تأثير رادع، بل ستؤدي إلى نتيجة عكسية، حيث ستغير مسارات حركات الهجرة، ولكنها لن توقفها. ومن هنا، ينبغي ألا تكون المسألة الأمنية مبررا لخرق حقوق المهاجرين، فهي ثابتة وغير قابلة للتصرف". مشيرا إلى أن الاعتبارات الأمنية لا يجب أن تمس بحقوق التنقل والحركة خاصة في الوقت الذي يعمل فيه المجتمع الدولي على تنزيل خطة التنمية المستدامة 2030. "بل يجب أن تحولها إلى رافعة للتنمية"، كما أن ميثاق الهجرة "مجرد وعود سيحكم التاريخ على نتائجها، والوقت لا يزال مبكرا للاحتفال بنجاحها".

وأشار إلى أن "تواجد أي مهاجر في هذا الجانب أو ذاك من الحدود، لا ينقص من إنسانيته وكرامته، ولا يزيد منها. كما أن المسألة الأمنية، لا يمكن أن تكون مبررا، لعدم الاهتمام بسياسات التنمية الاجتماعية والاقتصادية، التي تهدف إلى الحد من الأسباب العميقة للهجرة، الناجمة أساسا عن هشاشة أوضاع المهاجرين". مضيفا في معرض رسالته أن "التحدي الذي يتعين على هذا المؤتمر رفعه، يتجلى في تغليب منطق الوحدة على الشعبوية، بمختلف أشكالها، ورفض سياسة الانغلاق، واعتماد الحوار والتعاون الدولي للتوصل إلى حلول بناءة، لكسب الرهان الكبير لهذه الظاهرة. ذلك أنه ليس بإمكان أي بلد، أن يواجه وحده تحديات الهجرة. والواقع أنه في غياب خيار التعاون، لن يكون هناك مجال للتحرك والعمل. فالميثاق العالمي ليس غاية في حد ذاته، ولا يستمد معناه الحقيقي إلا عبر التنفيذ الفعلي لمضامينه. وهذا بالذات ما يجعل من مؤتمر مراكش نداء من أجل المبادرة والعمل، قبل أي شيء آخر". يورد العاهل المغربي.

"ويبقى التحدي بالنسبة لهذا المؤتمر، هو إثبات مدى قدرة المجتمع الدولي، على التضامن الجماعي والمسؤول بشأن قضية الهجرة. ولهذه الغاية، يتعين احترام الحق السيادي لكل عضو، في تحديد سياسته الخاصة في مجال الهجرة وتنفيذها". يقول الملك محمد السادس، ويضيف "من واجبنا أيضا، أن نبرز بأن تعددية الأطراف تتنافى مع سياسة المقعد الفارغ، ومع التهرب من المسؤولية، واللامبالاة. بل تتطلب تضافر الجهود، والالتزام في إطار الاختلاف". وأكد ملك المغرب على أن إفريقيا استجابت لهذا النداء "فهي لا ترضى بأن تظل على الهامش، وتكتفي بموقف المتفرج. وبالتالي فإفريقيا لن تكون مجرد موضوع للميثاق العالمي، بل ستكون فاعلا رئيسيا في تنفيذه"، مشيرا إلى أن "الأجندة الإفريقية حول الهجرة" رسمت لها الطريق التي يجب أن تسلكها في هذا الاتجاه، حيث كانت سباقة لتأكيد الأهمية التي أعطاها الميثاق العالمي لمعرفة مختلف الديناميات المتعلقة بالهجرة. كما خصصت لتحقيق هذا الهدف مؤسسة قائمة الذات وهي "المرصد الإفريقي للهجرة"، الذي يحتضن المغرب مقره، والذي أكد الميثاق دعمه له".

وعبر الملك عن أمله في "تعزيز عمل هذا المرصد من خلال شبكة من التعاون مع المؤسسات المماثلة في مختلف جهات العالم". قائلا:"في كل مرحلة في طرق الهجرة، وفي كل درجات الاندماج، ومستويات التكامل بين التنمية والهجرة، نسمع صوت الشباب ونعمل على التجاوب مع مطالبهم. فبين التساهل غير المقبول والمقاربة الأمنية التي يمكن تحملها هناك خيار وسطي، هو الذي ندشنه اليوم، إنه خيار يضع السيادة التضامنية في مواجهة القومية الإقصائية، وتعددية الأطراف مقابل الانغلاق والمسؤولية المشتركة ضد اللامبالاة المكرسة مؤسساتيا".

اتفاقية شراكة لإدماج اللغة الأمازيغية في المرافق العمومية

وقعت الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بإصلاح الإدارة والوظيفة العمومية، والمعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، يوم الجمعة 30 نونبر الماضي، بمقر الوزارة، اتفاقية شراكة بين الوزارة والمعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، لإدماج اللغة الأمازيغية في المرافق العمومية وتقوية حضورها بالإدارات العمومية.

وتهدف هذه الاتفاقية التي وقعها الوزير المكلف بإصلاح الإدارة والوظيفة العمومية، محمد بنعبد القادر، وأحمد بوكوس، عميد المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية (IRCAM)، إلى الاستفادة من دعم المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية في مجالات الترجمة، والخبرة والاستشارة، والتكوين، من أجل تفعيل وتقوية إدماج اللغة الأمازيغية في المرافق العمومية وكذا تعزيز التواصل باللغة الأمازيغية في مختلف الإدارات والمؤسسات العمومية بغية الرفع من جودة الخدمات العمومية الموجهة للمرتفقين.

وتركز محاور هذه الاتفاقية، التي تحدد الإطار العام للتعاون والتنسيق بين الوزارة والمعهد في مجال إدماج اللغة الأمازيغية في المرافق العامة وتعزيز حضورها بالإدارات العمومية. حسب ما تناقلته مصادر إعلامية محلية مختلفة، على ترجمة الوثائق الإدارية إلى اللغة الأمازيغية، خاصة المنشورات الوزارية والمراسيم والنصوص القانونية، والمواد التواصلية ، وبالأخص المواد الرقمية والسمعية البصرية والمكتوبة.

كما تتوخى هذه الاتفاقية تقديم المعهد للرأي الاستشاري بخصوص إدراج اللغة الأمازيغية ضمن التدابير والإجراءات التي تعمل الوزارة على إعدادها وتفعيلها في مجال الإصلاح الإداري، فضلا عن تبادل الخبرات والكفاءات بين الوزارة والمعهد في الميادين ذات الصلة بمجال تدخلهما وبموضوع هذه الاتفاقية.

وبموجب هذه الشراكة، سيتم تنظيم دورات تكوينية لموظفي الوزارة باللغة الأمازيغية، وخاصة الموظفين المعنيين بالاستقبال ومركز الاتصال والشكايات، وكذا اقتراح برامج تكوينية باللغة الأمازيغية لفائدة القطاعات الوزارية والمؤسسات العمومية الراغبة في ذلك.

وأوضح وزير إصلاح الإدارة والوظيفة العمومية، محمد بنعبد القادر في كلمة بالمناسبة، أن هذه الاتفاقية تهدف إلى وضع إطار للتعاون والشراكة بين الوزارة والمعهد، وذلك انسجاما مع الدور الفاعل للوزارة في إعداد وتفعيل السياسة الحكومية في مجال إصلاح الإدارة والوظيفة العمومية بهدف تطوير التدبير العمومي وجعله في خدمة المواطنات والمواطنين.

كما تأتي هذه الاتفاقية، يضيف الوزير، في سياق تفعيل المهمة الأساسية للوزارة المتمثلة في اعتماد التدابير والإجراءات اللازمة لتحسين جودة الخدمات العمومية الموجهة لمختلف فئات المرتفقين في جميع مناطق المملكة ، ومن جهة ثانية، اعتبارا للدور الاستشاري للمعهد في بلورة التدابير الرامية إلى الحفاظ على الثقافة الأمازيغية، وتعزيز حضورها في كافة التعابير المجتمعة والنهوض بها على جميع المستويات، وتعزيز مكانتها باعتبارها لغة رسمية للدولة.

من جانبه، أكد أحمد بوكوس، عميد المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، أن موضوع الاتفاقية يتمثل في مساهمة المعهد في ترجمة مجموعة من الوثائق المكتوبة والرقمية، وذلك لتفعيل الطابع الرسمي للغة الأمازيغية كما ينص على ذلك دستور المملكة، معربا عن اعتزازه بإبرام هذه الاتفاقية بالنظر لأهمية الوزارة الطرف والتي تسهر على التنسيق بين الوزارات الأخرى والمصالح الإدارية بشكل عام.

وأضاف بوكوس أن هذه الاتفاقية ستسهم في إدماج الأمازيغية في الإدارة المغربية من أجل تحقيق الولوج المستحق لعدد كبير من المواطنين للمصالح الإدارية مضيفا أن هذه الخطوة ستتلوها خطوات أخرى تتمثل في توظيف شباب من خريجي المعاهد والمدارس وأسلاك التكوين في مجال الثقافة الأمازيغية للعمل كمترجمين وموظفين بالإدارة العمومية.

حضر توقيع هذه الاتفاقية عدد من مسؤولين وأطر الوزارة والمعهد الملكي للثقافة الأمازيغية.

أمينة ابن الشيخ تراسل «الخليع» حول إقصاء الأمازيغية من «البراق»

سجّلت أمينة ابن الشيخ، رئيسة فرع المغرب للتجمع العالمي الأمازيغي، في رسالة خطية وجهتها إلى المدير العام للمكتب الوطني للسكك الحديدية، ربيع الخليع،»استمرار المكتب الوطني للسكك الحديدة في تهميش اللغة الأمازيغية وإقصائها».

وأشارت ابن الشيخ إلى إقصاء الأمازيغية من واجهة القطار فائق السرعة «التيجيفي» الذي دشنه العاهل المغربي، الملك محمد السادس والرئيس الفرنسي مانويل ماكرون قبل أيام، بين طنجة والدار البيضاء، ومن واجهات المحطات الكبرى لقطار «البراق» بكل من طنجة والرباط/ أكدال والدار البيضاء، ومن التعليمات الموجهة للمسافرين داخل القطارات ومحطاته عامة، وفي الإعلانات التي استثنيتم منها الصحف، المواقع والقنوات الأمازيغية».

وطالبت أمينة ابن الشيخ في رسالتها الموجهة للمدير العام للمكتب الوطني للسكك الحديدية بـ»تدارك هذا الإقصاء المجحف اتجاه هوية ولغة وثقافة المغاربة، وإعادة كتابة واجهة قطار «البراق» و محطا ته وجميع محطات القطارات في المغرب باللغة ا لأ ما ز يغية وبحرفها الأصلي تيفيناغ، في مساواة تامة مع اللغة العربية و ا ستحضا ر الهوية واللغة و ا لثقا فة الأمازيغية في مشاريعكم مستقبلا».

الإبداع الشعري إرث إنساني مشترك وجسر للسلم والتواصل

يزخر الشعر بدلالات عميقة، تغني كينونة الإنسان في فهمه للمكونات الجمالية والرمزية في تفاعل مع اللغة، التي ظلت تحمل قيما إنسانية نبيلة، والتي من أجلها كرست جمعية أدُوْر للثقافة والتنمية برآسة الأستاذ حسن الكاسي جهودها لخلق ملتقيات محلية وجهوية ووطنية، حاولت عبرها إحياء وإغناء ذاكرة مشتركة بين المكونات الإجتماعة والثقافية، ورد الاعتبار لشعراء وفنانين وباحثين ومؤرخين ومبدعين وإعلاميين وفعاليات من المجتمع المدني، تجسيدا لثقافة الإعتراف التي تعمل على تكريسها مختلف الجمعيات للنهوض بالتعابير المختلفة للثقافة المغربية، بتعابيرها المختلفة، العربية، الأمازيغية والحسانية... إلخ.

وبناء على ما سبق، وتحت شعار الإبداع الشعري إرث إنساني، نظمت جمعية أدُور للثقافة والتنمية بصفرو أيام 16 و17 و18 نونبر 2018، الدورة 12 من المهرجان الوطني للشعر، بشراكة مع وزارة الثقافة والإتصال، وجهة فاس مكناس، ومركز لحسن اليوسي للدراسات والأبحاث السياسية .

شكل هذا المهرجان، فرصةً للتواصل والتعارف بين الشعراء، وخلق جوّا من التحفيز في مجال الإبداع، وربط بين جيل الشعراء الشباب والشعراء القدامى، تحاول جمعية أدُور بهذه المبادرة، أن ترفع من مكانة الشعر المغربي بكل تعابيره، إيمانا منها بأن الشعر هو رسالة نبيلة، ولكونه سجل تاريخي مهم في الحضارة الإنسانية.

وتضمن برنامج هذه الدورة، التي ترأس إدارتها السيد الحاج عمر عزيزي، ورشات في تعليم أبجدية تيفيناغ، وتنظيم ندوات فكرية حول موضوع: «شعر المرأة في المغرب الأطلس المتوسط نموذجا» وحول الشاعرة: «مْريريدة نايت أعتيق أيقونة الشعر الأمازيغي بالأطلس الكبير الأوسط»، إضافة إلى الوسائط البيداغوجية لتدريس الأمازيغية وتعلمها.

وأما القراءات الشعرية، فقد تضمنت الشعر الأمازيغي والشعر العربي الفصيح والشعر الحساني والزجل، وعرفت مشاركة كل من بيجا لهبوب من مدينة صفرو ومن الجنوب الشرقي الأستاذ محمد حمام، ومن سوس الأستاذ محمد بن همو، ومن الريف الأستاذة سعاد أكنول، وبخصوص القراءات الشعرية باللغة العربية الفصيحة، ساهم في تنشيط فقرتها كل من الشعراء بلبال بوغنيم من مدينة تيفلت، والشاعر محمد القاطوف من سوريا والشاعرة بلقيس من اليمن والشاعر بابا ديمبا من السينغال، والشاعرة الزجالة نجاة درواش من مدينة سلا.

وبخصوص التكريمات فقد تم تكريم الدكتور يوسف عكوري، ضيف شرف الدورة والأستاذ يشو بنعيسى باحث بمركزالبحث الديداكتيكي والبرامج البيداغوجية التابع للمعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، والشاعر الكبير حدو بويفري/ سكورة إضافة إلى الإعلامية خديجة عزيز.

وقد أثثت هذه الفقرة فرق فن أحيدوس بنمط ثايفارت، قدمت من طرف مجموعات:إعريمن أيت يوسي/ صفرو ومجموعة ثيفاوث بعين أركادة وفرقة أيت أوطالب من كَروان مكناس، إضافة إلى مجموعة إحْضاضن آزرو. واختتمت فعاليات هذا المهرجان الوطني بأمسية فنية من تنشيط الإعلامي ادريس الكايسي، أحيتها مجموعة الفنان المتميز موحى أمزيان تيغسالين، برآسة الفنان ميمون أرحو ومجموعة هياتة من مدينة تاونات والفنان حدو أزهور / بولمان سرغينة.

نبذة مختصرة عن المكرمين

البروفسور يوسف عكوري:

من مواليد إغرم غليل إسفول تاغزوت نايت عطا – إقليم تينغير، تابع دراسته الإبتدائية بمسقط رأسه، ثم مرحلة الإعدادي والثانوي بمدينة وارزازات ومراكش.

حاصل على الدكتوراه بكلية الطب بالرباط، تخصص: في جراحة الدماغ والأعصاب، واشتغل في الطب العمومي بمدينة أزيلال (واويزغت ودمنات) وبعد ذلك التحق بقسم الجراحة تخصص الأعصاب بمستشفى ابن سينا بالرباط، وعمل بمستشفى محمد الخامس بمدينة مكناس وفتح بها قسم لجراحة الدماغ والأعصاب.

عضو مؤسس لجمعيات وطنية ودولية عديدة منها الجمعية الدولية لجراحي الدماغ والأعصاب والجمعية المغربية لجراحة الدماغ والأعصاب وهو من محرري أرضية الإختيار الأمازيغي ومن موقعي بيان حول: ضرورة الاعتراف بأمازيغية المغرب. ويعد من مؤسسي مؤسسة الحسن الثاني للوقاية والتكفل بمرضى الأعصاب، بالإضافة إلى كونه فاعلا جمعويا في الثقافة الأمازيغية.

* يشو بنعيسى

ابن قصر تمغيت، دائرة الريش، إقليم الرشيدية باحث بمركز البحث الديداكتيكي والبرامج البيداغوجية بالمعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، نال شهادة التأهيل للبحث، في تخصص الديداكتيك، منهجية تدريس اللغات، 2016. حصل على شهادة البكالوريا، شعبة الآداب،بثانوية ابن طاهر الرشيدية . سنة 1990 ثم على شهادة الدكتوراه

في علوم التربية، تخصص منهجية تدريس اللغات، كلية علوم التربية، جامعة محمد الخامس بالرباط سنة 2008. كما حصل على شهادة الأهلية في ملاحظة الفصل الدراسي بواسطة نظام سطالينكس للملاحظة: ودبلوم Stallings Observation System (SOS) Snapshot Instrument, Texas A&M University, 2004 . وفي سنة 2000 حصل على دبلوم الدراسات العليا المعمقة (DESA) في منهجية تدريس اللغة العربية، كلية علوم التربية بجامعة محمد الخامس بالربط .

وبخصوص المسار المهني: فمنذ فبراير 2017 إلى الآن، يشتغل منسق وحدة البحث والدراسات الخاصة بالبرامج البيداغوجية بمركز البحث الديداكتيكي والبرامج البيداغوجية، بالمعهد الملكي للثقافة الأمازيغية. ومن فبراير 2014 إلى فبراير2015 ، كان منسقا لوحدة البحث والدراسات الخاصة بالديداكتيك بمركز البحث الديداكتيكي والبرامج البيداغوجية، بالمعهد الملكي للثقافة الأمازيغية.

ومنذ 2016 إلى الآن باحث مؤهل منسق وحدة البحث والدراسات الخاصة بالبرامج البيداغوجية بمركز البحث الديداكتيكي والبرامج البيداغوجية، بالمعهد الملكي للثقافة الأمازيغية. كما سبق واشتغل أستاذ زائر بكلية العلوم القانونية الاقتصادية والاجتماعية، بجامعة محمد الخامس السويسي بمدينة سلا المغرب.

وفي رصيد يشو بنعيسى مجموعة من الأعمال كتحصيل المعجم العربي الفصيح عند المتعلمين الأمازيغ -دراسة تشخيصية تقويمية- مؤلف قيد الطبع، بالإضافة إلى كتاب تعلم المعجم العربي الفصيح من قبل المتعلمين الأمازيغ: دراسة تشخيصية بالسنة الثانية ابتدائي أطروحة لنيل الدكتوراه في علوم التربية، 2008.

2.6. الأعمال الجماعية

أعمال الندوة الدولية «من اللغة الأم إلى لغة المدرسة» المنظمة بالمعهد الملكي للثقافة الأمازيغية تكريما للأستاذ أحمد بوكوس، (قيد الطبع).

تدريس اللغة الأمازيغية: أسئلة محورية، مؤلف جماعي (قيد الطبع).

دراسة حول الممارسات التعليمية في اللغة الأمازيغية: مكون القراءة بالمستويين الرابع والسادس نموذجا، مؤلف جماعي (قيد الطبع).

تقويم التحصيل الدراسي لدى تلميذات وتلاميذ التعليم الابتدائي بالمستويين الرابع والسادس في اللغة الأمازيغية من خلال مكوني القراءة والتعبير الكتابي، منشورات المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، مركز البحث الديداكتيكي والبرامج البيداغوجية، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط (2016).

دليل مدرسة ومدرس اللغة الأمازيغية، منشورات المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، مركز البحث الديداكتيكي والبرامج البيداغوجية، المعارف الجديدة (2017).

كما كان عضوا في لجنة دراسة طلبات عروض المشاريع المرشحة للدعم في قطاع الكتاب بوزارة الثقافة والاتصال برسم موسم 2018.

وعضو اللجنة العلمية للندوة الدولية حول تكنولوجيات

الإعلام والاتصال للأمازيغية 2016 TICAM. وعضو لجنة أجدير بالمعهد الملكي للثقافة الأمازيغي لسنوات :2013، 2014، 2015، 2016، 2017، 2018. وعضو لجنة الجائزة الوطنية للثقافة الأمازيغية - صنف الرقص الجماعي - لسنوات: 2015، 2017، 2018. ورئيس اللجنة الفرعية للجائزة الوطنية للثقافة الأمازيغية - صنف الأغنية التقليدية - 2015. وعضو اللجنة العلمية للندوة الدولية «من اللغة الأم إلى لغة المدرسة» المنظمة بالمعهد الملكي للثقافة الأمازيغية تكريما للأستاذ أحمد بوكوس، 2016 . وعضو لجنة الجائزة الوطنية لجائزة الثقافة الأمازيغية صنف الإعلام. وعضو لجنة الشراكة مع الجمعيات بالمعهد الملكي للثقافة الأمازيغية.

وعضو لجن علمية لمناقشة مجموعة من البحوث لنيل شهادة الماستر في الدراسات الأمازيغية بكلية الآداب والعلوم الإنسانية، بجامعة محمد الخامس بالرباط.

الشاعر حدو بويفري

يعد حدو بويفري أو حدو أوعسو من الشعراء البارزين في قول الشعر، وهو من مواليد 1939، بسكورة المعروفة بشهامة ونضال رجالاتها وكرم أهلها، ويعد من رموز الشعر منذ الخمسينات من القرن الماضي، ومن الشعراء البارزين، الذين تركوا بصمة متميزة في سجل شعر قبيلة سكورة، وله إنتاج غزير يجب جمعه وتدوينه حماية من الإندثار.

* خديجة عزيز

الأدب الأمازيغي : المعيقات والتحديات

يعتمد كل مجتمع ثقافة خاصة به تعبر عنه ومن خلالها تتم معرفته بشكل من الأشكال من طرف الآخرين .وتشمل الثقافة جميع ما ينتجه المجتمع من عادات وتقاليد و عمران وأدب...

يشكل الأدب مرآة تعكس ثقافات المجتمعات' فكان الأدب اليوناني تجسيدا لصورة العالم اليوناني حينئذ,كما كان نظيره العربي تعبيرا صادقا لحياة البداوة القبلية التي عرفتها شبه جزيرة العرب. فماذا عن الأدب الأمازيغي ؟ وما مكانته بين الآداب الأخرى ؟

إن من بين السمات المميزة للأدب عامة كونه يتطور مع تطور الحياة العامة وتقدم أو تراجع الحضارات، لكن الدارس للأدب الأمازيغي أو بالأحرى الذي يحاول التعرف إليه سيجد غياب التأريخ له نظرا لصعوبة تحديد بدايته الحقيقية علاوة عن غياب شبه كلي للمادة التي ستكون موضوعا للتاريخ والدراسة باستثناء أبحاث قليلة من قبيل مؤلفات الدكتور عمر أمرير في كتابه «الشعر الأمازيغي المنسوب إلى سيدي حمو الطالب» وأحمد عصيد في كتابيه «إماريرن»و «دراسات في الأدب الأمازيغي».

إن نكرة الأدب الأمازيغي بالنسبة لجل دارسي الأدب في المجتمع المغربي راجع إلى عدم الاهتمام بالتدوين باعتبارها عملية أساسية وضرورية لمحاولة تحفيظ وتوثيق هدا التراث الغني ،بالإضافة إلى كون اللغة الأمازيغية المكتوبة لم تلق العناية والاهتمام اللازمين في ظل تفشي اللغات الأخرى في المجتمع المغربي مما أدى إلى غياب الأدب الأمازيغي في المكتبات المغربية إلا نسبة قليلة. مما يبين أن تداول اللغة يساهم بشكل فعال في ازدهار الأدب "الأدب معدنه اللغة واللغة كائن اجتماعي» .

يمكن اعتبار الإلقاء الشفهي عاملا أساسيا في تدهور الأدب الأمازيغي بالمقارنة مع نظيره العربي الذي تدارك المرحلة الشفهية التي كانت سائدة في فترة قبل الإسلام وقد لعب الرواة دورا أساسيا في حفظ الأدب العربي بمختلف أشكاله وأجناسه من خطابة وشعر وسجع الكهان....في حين أن الأدب الامازيغي اكتفى في معظم مراحله على المشافهة،وأبرز مثال على ذلك هو الشعر الذي كانت له مكانة رفيعة في المجتمع السوسي على وجه الخصوص، فقد كان عبارة عن مناظرات شعرية موزونة بين شاعرين أو أكثر أثناء أداء رقصة أحواش خلال مناسبة معينة .وهذا أمر إيجابي من جهة وسلبي من جهة أخرى إذ تنتهي مدة المناظرة الشعرية ولا يتم التفكير في تدوين الأشعار مما يعرضها للتلف والنسيان باستثناء الشعر الغنائي الذي كان مدونا لغاية ابتكار ألحان تنسجم مع إيقاعه والدي يؤدى على شكل أغنية مسجلة وهدا أمر محمود يمكن اعتباره نوعا من التوثيق الذي يرسخ في أدهان الناس بعد الاستماع إليه .

تحمل الحكاية العجائبية الأمازيغية حمولات فكري ودلالات ورموز تدفع الباحث إلى معرفة خلفيات المجتمع الأمازيغي،لكن كما ذكرنا سابقا لم يكن حظ في بقائها حيث إن كل تلك الحكايات قليلا ما نجدها مدونة مكتوبة فيكتفي بتناقلها شفهيا حتى ينتهي تداولها فتموت هي الأخرى و هذا بدوره يشكل إشكالا بالنسبة للدارس في محاولة دراسته لهذا التراث وكذلك الحال بالنسبة للناقد لصعوبة العثور على موضوع الدراسة بمعنى أخر المادة الخام.

إن محاولة تأريخ أدب اللغة الأمازيغة يتطلب النظر في المعايير التي يمكن اعتمادها في تبويب هذا التراث هل يتم اعتماد معيار الجغرافية نظرا لتعدد الأقاليم والجهات التي تعنى بالأدب الأمازيغي ؟أم يتم اعتماد المعيار السياسي الذي يتطلب الدراسة الدقيقة لمجمل تاريخ الدول والثورات التي عرفتها بلاد «تمزغا «بشكل عام ؟أم تبني معايير أخرى كالمعيار الفني ؟

يمكننا أن نخلص إلى أن الأدب الأمازيغي من أغنى آداب العالم بالرغم من الإكراه التي يواجهه، ناهيك عن اقتصار الأقدمين على المشافهة وأغفلوا التدوين والتأريخ له وهدا ما انعكس سلبا على اللغة الأمازيغية وساعد على ركودها وعدم استعمالها بشكل كبير،وإن كانت بدأت تصحو في الفترة الأخيرة، علاوة عن غياب البحث والدراسة في هدا المجال،كما أن المؤسسات المعنية بإحياء هدا التراث لا تشجع ولا تحفز على البحث والتنقيب عن المخطوطات التي ستكون مفتاحا لبداية عهد جديد،لدى فإن الرغبة في التعريف بهدا الأدب يلزم العمل على البحث فيه وتوثيقه حتى يأخذ مكانته بين آداب الأمم الأخرى.

* ذ. محمد دهموش

أمثال أمازيغية

ⵔⵍⵍⵓ ⵍⵓ ⵢⵙⵇⵓⵇ :
"ⵊⵔⵉ ⵅⵓⵔⵔ ⵅⵓⵏ ⵅ ⵔⵓⵍⵙⴻ"
إنَاسْ وغرارْ: «مِن ذايي خاجْ دْ ياوضْ»

يُضرب هذا المثل الامازيغي الريفي البليغ، لكل شخص انفعل و استشاط على شخص آخر من زملائه في العمل أو من أهل جماعته وعشيرته أكثر الشكوى عن شيء يضايقه في علاقته المهنية أو الحياتية ولا يستطيع تحمله، ولا يقوى على سطوته. وهذه المضايقات التي يشتكي منها الشخص المشتكي، قد تكون صادرة عن شخص طاغ ومتسلط جار عليه بشكل متجاوز الحد، كما قد تكون أيضا، صادرة عن جهة معينة لها نفوذ وسلطة تمارس عليه نوع من الضغط والقهر والتعسف الذي يمس بمصلحته وحقوقه وما شابه. وهو من جهته، غير قادر على مجابهتها.

دون وعي، الشخص المنفعل، بأن سر أنين هذا المشتكي المتضجر منه وبه الذي سبقت إليه البلاء سوف يصله كما سيصل سائر الناس الذين من حوله، سواء كانوا أفرادا أو جماعات، وسيصْلون بناره آجلا أم عاجلا، وسيصبحون هم كذلك، ضحايا لهذا البلاء والظلم والجور الذي يتعرض له المشتكي المذكور، ما دام هناك ظلم وجور يلحق الناس في هذا الوسط الذي يتواجدون فيه، وأن هذا الذي يحصل للشخص المشتكي، ليس شأنه هو وحده دون غيره.

وقصة هذا المثل هي كالتالي:

يُحكى أنه كان هناك حلزونا يعيش بإحدى البراري مع جماعته وآل عشرته في أمن وسلام، وذات شتاء استفاق من سباته العميق على وقْع زخات مطرية غزيرة تحمله على النهوض من رقاده، وبداية حياة جديدة.

وفي ظل هذه الأحوال الجوية الماطرة، انطلق هذا الحلزون نشيطا يدب بطلعته على وجه الأرض وفوق التلال متباطئا لا يُسمع حفيفه في مشيه، يرعى في كل وجهة؛ يجول على مهله هنا وهناك بين ثنايا الأحجار، زاحفا مقتحما زحمة الأعشاب المبتلة بمياه الأمطار، ويصعد سيقان الأزهار البرية بكياسة ويتعالى شيئا فشيئا في صعودها\الأزهار، يتلمسها ويتحسس أغصانها المكسوة ببعض الأوراق، وهي تهتز به تحت ريح خفيفة باردة، و هو يمتد فيها على مهل راقعا بصره وهو يبحث في أطرافها و بين أوراقها الندية اللائي لم يبق منها غير القليل في هذا الفصل الماطر، ليقطف منها شيئا يحشى بها بطنه الضامرة و يسد به جوعته، « قانع بأيسر الطعام».

ولسوء حظه، أنه استقر به المكان حيث لا تخفى بيته؛ لقد كان بين تلك الفروع المتمايلة مكشوفا عاريا ومثيرا للانتباه، لا تخطئه عين العدو. وظل هناك لصيقا إلى أن ظهر، فجأة، رجل كان يحمل بيده كيسا فارغا وكان في طريقه إلى مزرعته، يلتفت يمينا و شمالا وكأنه يبحث عن شيء في هذه البقعة الغابوية، ولما كان يمر به رمقه الصائد وتقدم نحوه، فإذا به يمد إليه يده و يمسكه بقوقعته، و ينتزعه من فوق تلك القمة التي لم يلبث فيها إلا قليلا.

وعندئذ لم يبدي الحلزون المسكين أي تماسك أو استماتة في المقاومة وهو في قبضة ممسكه سوى أنه لما أحس بالخطر يداهمه على حين غفلة، انسل برأسه وقدمه في حركة خفيفة وهدوء، غير مضطرب ولا منتفض واستكان في قوقعته التي يسكنها، وتجمد بداخلها. وأخذه الرجل وهو كامنا في كيسه، فذهب به إلى حيث ستنتهي قصته بشكل بشع.

و فور وصوله إلى المكان المقصود، أخرج الرجل المتعقب للحلزونات من كيسه صيده الثمين، ووضعه توا في غيابة قدر يتصاعد منه بخار كثيف، ماؤه يغلي فوق نار ذات لهب. وصار الحلزون المسكين ينسلق في القدر الساخن المتقدم ذكره، يتعذب، ويتوجع، ويضطرب كالمصروع من شدة الألم، وهو في حالة يرثى لها وكان الرجل جالسا القرفصاء جواره وهو يشاهده ويتأمله مكشرا عن أسنانه متبسما مسرورا، وهو يرى صيده يُطهى.

فانطلق صاحبنا وهو يصارع الموت المؤلم يئن بصوت حاد لا ينقطع بأسر القلوب وقد بلغ الألم منه مبلغه، عسى نبيه من عشيرته أن ينتبه للجهة التي هو فيها، ليتبين حقيقة الأمر و يفهم سر أنينه حق الفهم، فيقوم بمهمة إبلاغ الآخرين من جماعته بهذا الأنين الذي لم يكن عاديا بطبيعة الحال، وتعبئتهم لأخذ الحيطة والحذر من التهديد المحقق المحدق بهم في محيطهم الذي هم عنه غافلون، لعلهم يجدون إلى الفرار من هذا الكائن الغريب المتعدي على حقوقهم و المهدد لحياتهم سبيلا قبل أن يصل إليهم، ويصبحوا هم أيضا في خبر كان.

لأنه واثق بما لا يدع مجالا للشك بأن الدور سيكون على البقية من ذويه في يوم ما، طال الزمان أم قصر، وسيمارس عليها هذا العدو اللدود نفس الشيء أنى وجدها، وستصبح حالتها كحالته، هذا أمر لا مراء فيه.

ولما سمع صوت أنينه المتصاعد فردا من أفراد جماعته الذي كان هناك منزويا في بقعة ضيقة قريبة منه، يخلو إلى نفسه وهو لم يعلم بقصة هذا الحلزون الذي يئن ولا بما حدث معه. استشاط غيضا، وثار عليه، فقال مغضبا: [وهو يتأفف من هذا الأنين الذي كان يرن في أذنه] كفى يا هذا !من أنينك البغيض. أو بكلام هذا معناه.

وكان الأجدر بهذا الحلزون من ذوي القربى الذي استشاط غضبا و كان فظا غليظ القلب في موقفه مع مواطنه المبتلى الذي كثر أنينه المزعج بسبب ما كان يشعر به من ألم فظيع وهو يكتوي و يحترق بداخل ذلك الإناء الملتهب، أن يعطي أذنا صاغية لشكواه ليقف على حقيقة حاله المؤلمة، لأنه لا شك أن الدور سيأتي عليه وعلى الجماعة كلها، منفردين أو مجتمعين، في يوم ما، وأن لا أحد في مأمن من هذا الخطر الزاحف عليهم، وسيصيب كل واحد من هذه الجماعة ما أصابه هو من الأذى، فالكيس والإناء يتسع لهم جميعا وأكثر، بدلا من أن يسمح لنفسه بأن ينهره و يعاتبه، غير مشفق عليه وغير منتبه للألم الذي كان يعاني منه، و يطلب منه أن يتوقف عن أنينه الذي أفقده سماحته.

و لذلك، فما كان من المشتكي المقهور الذي أخذ منه الألم كل مأخذ، وهو في عمق المشكل، إلا أن قال له، معقبا: "min dayi xaj d yawed" «مِنْ ذايي خاجْ دْ ياوضْ».

بقلم: عبد الكريم بن شيكار

الأمازيغي العالم
AMAZIGH
ⵜⴰⵎⴰⵣⵉⵖⵜ ⵜⴰⵎⴰⵡⴰⵙⵜ
www.amadalpresse.com
دجنبر 2018 - العدد 215
ⵓⵢⵢⵓⵔ – ⵉⴱⴷⴷⵉ-215 – 2968
www.amadalamazigh.press.ma

في رسالة التجمع إلى غسان سلامة الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة في ليبيا

الفيدرالية هي الحل الأنسب لليبيا ما بعد الثورة

الموضوع: إقصاء وتجاهل حق الشعب الأمازيغي في ليبيا والفيدرالية هي الحل الأنسب لليبيا ما بعد الثورة

السيد غسان سلامة، لا يخفى عليكم حجم التذمر والسخط العارم الذي أصاب عدد من مكونات الشعب الليبي، من جراء استمرار سياسة الآذان الصامة والإقصاء المتعمد من جانبكم لحقوقها الأساسية التي تقرها جميع المواثيق والقوانين الدولية، وبالأخص إقصاء الشعب الأمازيغي وهو المكون الأساسي من مكونات الشعب الليبي، إلى جانب مكون التبو واستمرار تجاهل مطالبهم العادلة والمشروعة، وفي مقدمتها، الاعتراف بحقوقهم في الدستور الجديد لليبيا ما بعد ثورة 17 فبراير.

السيد غسان، تتبعنا كما تتبع الرأي العام الدولي موقف المجلس الأعلى لأمازيغ ليبيا وممثلين عن التبو والذين أعلنوا مقاطعتهم الاستفتاء على مشروع الدستور الليبي الجديد. وأكدوا أنهم لن يعترفوا بالدستور حتى بعد الاستفتاء عليه، واعتبروه دستورا تمييزيا وغير ديمقراطي، خاص بالمكون العربي فقط، وهذا ما نثني عليه، ونعتبره موقفا صريحا من مشروع دستور لا يعترف بهم، ولا بوجودهم، بالرغم من مساهمتهم بكل ما يملكون من أجل تحرير ليبيا من نظام الفصل العنصري للنظام الراحل الذي كان يقتل كل من يجاهر بأمازيغيته في وطنه الأم.

السيد الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة، إن مشروع الدستور الجديد الذي أشرفتم عليه، هو دستور إقصائي وعنصري ويتناقض مع مهامكم كممثل للأمم المتحدة و يتناقض مع المواثيق والقوانين الدولية، ويزكي سيطرة مكون واحد من فئات الشعب الليبي وهو المكون العربي على حساب باقي المكونات الأخرى، ويشرعن لمزيد من العنصرية والاضطهاد و الاقصاء وتهميش الحقوق المشروعة للأمازيغ والتبو، وهي السياسة نفسها التي كان يفرضها النظام السابق بالحديد والنار، وبسببها قام الأمازيغ وباقي مكونات الشعب الليبي بالثورة من أجل التخلص منها، وبناء ليبيا لكل الليبيين بدون استثناء و تمييز.

السيد غسان، إن جسامة التضحيات وفداحة الجرائم التي اقترفها النظام الليبي السابق في حق الشعب الأمازيغي في وطنه الأم على مدى أزيد من أربعين سنة، تقتضي منكم الاستماع إلى مطالبه وأخذها بعين الاعتبار، باعتبارة شعب أصلي وأصيل، وتنطبق عليه جميع القوانين والمواثيق الدولية، ومن بينها إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية، الذي كان من المفروض منكم وانتم العارفون والساهرون على تطبيق القوانين الدولية، تنفيذ مضامينه في حواراتكم ولقاءاتكم مع مختلف أطياف الشعب الليبي. وهذا ما لم تقمون به وفق ما استقاه التجمع العالمي الأمازيغي من بيانات وبلاغات المجلس الأعلى لأمازيغ ليبيا.

السيد غسان سلامة، إننا نتوجه إليكم بهذه الرسالة بغية تدارك هذا الإقصاء المجحف والتمييز الذي مارسته وتمارسه الأمم المتحدة اتجاه المكون الأمازيغي، وتصحيح مسار التسوية بين الليبيين من خلال إعطاء كامل الحقوق العادلة والمشروعة لكافة أطياف الشعب الليبي بالتساوي والعمل على إنشاء ليبيا الجديدة التي ضحى من أجلها كل الليبيين، بدون تمييز أو إقصاء أي مكون من مكوناتها، ودون أن يشعر أي طرف بانحيازكم لطرف آخر.

وإننا نرى ان الحل الأمثل والأقرب لكي ينال الشعب الليبي بكل أطيافه حقوقه كاملة، هو العمل والدفع بإنشاء دولة فيدرالية موحدة تعترف باللغة الأمازيغية لغة رسمية إلى جانب اللغة العربية، دولة فدرالية تسود فيها قيم العدل والمساواة والتسامح وحقوق الإنسان، دولة فيدرالية تلتزام بسيادة القانون وإرساء قواعد الديمقراطية السليمة، يتمتع فيها كل الشعب بحقوقه كاملة وبدون إقصاء أو تمييز.

لدى، ندعوكم السيد غسان ومن خلالكم الأمم المتحدة للعمل على الإشراك الفعلي للأمازيغ في المحادثات التي ترعاها من أجل إيجاد حل توافقي وتشاركي فعلي للوضع في ليبيا ما بعد الثورة، بعيدا عن أي منهج تمييزي أو إقصائي. كما ندعوكم إلى العمل مع جميع مكونات الشعب الليبي، على إصدار دستور ديمقراطي يؤسس لدولة فدرالية تسمح للشعب الليبي بتقرير وإدارة شؤونه بنفسه ويحافظ على خصوصياته في إطار ديمقراطية تشاركية، كما نؤمن بذلك في مقترح «ميثاق تامزغا» من أجل كونفدرالية ديمقراطية، واجتماعية عابرة للحدود، مبنية على الحق في الحكم الذاتي للجهات، وهو المقترح أو الوثيقة السياسية «http://ama-mazigh.org/wp-content/uploads/2018/10/AMA_MANIFESTE-DE-TAMAZGHA_5-langues.pdf» التي أصدرها تنظيمنا، التجمع العالمي الأمازيغي، وصادق عليها أمازيغ العالم في مؤتمرهم السابق بتزنيت جنوب المغرب. وهو المؤتمر المنعقد في دجنبر سنة 2013 وعرف حضورا قويا ومشاركة متميزة لأمازيغ ليبيا.

* رشيد الراخا
الرئيس الدولي لمنظمة التجمع العالمي الأمازيغي

ليبيا.. الأمازيغ يقاطعون الاستفتاء على الدستور ويهددون بدستور خاص بهم.

أعلن المجلس الأعلى لأمازيغ ليبيا وممثلين عن التبو مقاطعتهم الاستفتاء على مشروع الدستور الليبي الجديد.

وقال المجلس الأعلى للأمازيغ وممثلين عن التبو في بيان مشترك، الخميس 05 دجنبر، إنهم لن يعترفوا بالدستور حتى بعد الاستفتاء عليه، معتبرين إياه دستورا خاصا بالمكون العربي فقط.

وأشار الأمازيغ والتبو إلى مواقفهم وقرارتهم السابقة من مشروع الدستور الليبي «الإقصائي والغير ممثل كل مكونات الشعب الليبي»؛ مشيرين إلى أن الدستور استحودة عليه فئة دون الأخرين؛ وإصرارها على المضي قدما في عنصريتهم اتجاه الحقوق المشروعة للتبو والأمازيغ».

وقال بيان المكون الأمازيغي والتبو في ليبيا إن «الاستمرار في سياسة فرض الأمر الواقع تحتم علينا الاحتفاظ بحقنا الكامل في تشكل لجنة دستورية مشتركة لإصدار دستور خاص بالتبو والأمازيغ»، مؤكدين «تمسكهم الثابت بحقوقهم المشروعة الواردة في إعلان الأمم المتحدة بشأن الشعوب الأصلية»

وعبر ذات البيان عن «الإدانة الشديدة لبعثة الأمم المتحدة في ليبيا لعدم وفائها بالتزاماتها في الولاية الممنوحة لها، خاصة ما يتعلق بالشعوب الأصلية وانحيازها لطرف دون أخر».

وكان المجلس الأعلى لأمازيغ ليبيا قد قاطعوا انتخابات الهيئة لصياغة مشروع الدستور المعروفة بلجنة الستين. كما أكد المجلس الأعلى لأمازيغ ليبيا في بيان سابق أنه «لا يعترف بالدستور الناتج عن هذا الاستفتاء وعدم شرعيته لمخالفته القوانين المحلية النافذة والمواثيق والمعاهدات الدولية التي صادقت عليها السلطات الليبية». وطالب الأمازيغ في كل ليبيا بمقاطعة الاستفتاء وفاء لأرواح الشهداء منهم.

وأشار المجلس حينها إلى أن «الفترة القادمة ستكون بداية مرحلة صدع سياسي واجتماعي جديدة، وأنها ستكون نقطة تحول في آليات العمل السياسي الأمازيغي، كون الرفض الواضح كشريك حقيقي سيفرض علينا معاملة الآخر بالمثل في سبيل نيل حقوقنا الشرعية».

متفرقات من تمازغا

تنصيب أكاديمية اللغة الأمازيغية بالجزائر قبل نهاية السنة

كشف سي الهاشمي عصاد، الأمين العام للمحافظة السامية للأمازيغية بالجزائر، أنه سيتم تنصيب الأكاديمية الجزائرية للغة الأمازيغية بنهاية السنة الجارية، لتشكل بذلك في مطلع السنة المقبلة توجها وإضافة جديدة للمحافظة السامية للأمازيغية تزامنا مع ترسيم اليوم الوطني لها.

وأشار عصاد في ذات الصدد أنه تم تنصيب فوج عمل على مستوى الوزارة الأولى من المتخصصين في اللسانيات لينضموا للمجمع الجزائري للغة الأمازيغية، والتي ستكون أحد مهامها إعداد قاموس مرجعي للأمازيغية، وهذا في سياق السعي لتطوير تواجد اللغة الأمازيغية.

وأكد سي الهاشمي عصاد حسب «النهار الجزائرية» تقديم اقتراحات لتطويرها على غرار ضرورة فتح المركز الوطني للبحث في اللغة والثقافة الأمازيغية، الذي ترجم بإصدار مرسوم في 2017 ليتكفل بالبعد الوطني في مجال البحث على مستوى المعاهد العليا، إلى جانب فتح ماستر تخصص ترجمة أمازيغي عربي لأنه ضروري، معتبرا التقنين الرسمي والدستوري عاملا لتقوية اللحمة الوطنية بين الجزائريين.

وتدعيم الوحدة الوطنية بلا صراع أو تنافر بينها وبين اللغة العربية المتعايشة معها منذ قرون، وهذا خلال استضافته اليوم في القناة الأولى.

مقتل 42 من الطوارق في هجمات إرهابية بمالي

قال أحد قادة الطوارق، يوم الجمعة 14 دجنبر الحالي، إن ما لا يقل عن 42 شخصا لقوا مصرعهم في سلسلة هجمات شنها من يشتبه في كونهم «جهاديين» على مخيماتهم البدوية بمنطقة ميناكا شرقي مالي.

وصرح موسى آغ عشار طوماني عضو جماعة دفاع ذاتي تابعة للطوارق في مالي، إن أطفالا في سن الثامنة بين ضحايا الهجمات التي وقعت الثلاثاء والأربعاء.

تأوى المنطقة التي تقع في البلد مترامي الأطراف الكائن في غرب أفريقيا عددا من الجماعات المتطرفة، بينها جماعات مرتبطة بمسلحي تنظيم داعش.

وقالت السلطات إن ما لا يقل عن أربعة أشخاص يشتبه في كونهم «متشددين» تم توقيفهم الأسبوع الماضي على يد القوات الخاصة في مالي.

وأضافت أن الرجال الأربعة كانوا يجهزون لشن هجمات في مدن أبيدجان بساحل العاج وباماكو في مالي وواغادوغو في بوركينا فاسو نهاية العام الحالي.

بعد اكتشاف أقدم إنسان عاقل بالمغرب.. خبراء يكتشفون أقدم تواجد بشري في العالم بالجزائر!

كشفت حفرية أثرية لباحثين جزائريين وأجانب أعلن عن نتائجها مساء أمس الخميس بالجزائر العاصمة أن «ثاني أقدم تواجد بشري في العالم» هو بموقع «عين بوشريط» بمنطقة عين الحنش بولاية سطيف (شرق الجزائر) حيث يعود تاريخه إلى «مليونين وأربعمائة ألف عام».

و ذكرت مصادر إعلامية جزائرية، أن فريق بحثي أثري من الجزائر وإسبانيا وأستراليا وفرنسا، أعلن عن اكتشاف «أقدم» أدوات حجرية وبقايا عظام حيوانات تحمل آثار جزارة بموقع «عين بوشريط» يعود تاريخها إلى «مليونين وأربعمائة ألف عام» تؤكد على أن هذا الموقع هو «أقدم تواجد بشري في شمال إفريقيا» و«ثاني أقدم تواجد بشري في العالم» وهذا بعد موقع «قونا» في إثيوبيا الذي يعود تاريخه إلى «مليونين وستمائة ألف سنة».

وتم هذا الكشف الأثري في إطار مشروع بحث حول «أقدم تعمير بشري في شمال إفريقيا» تحت إشراف الباحث الجزائري محمد سحنوني إلى جانب باحثين من المركز الوطني للبحوث في عصور ما قبل التاريخ وعلم الإنسان والتاريخ وكذا المركز الوطني الإسباني للبحث في تطور الإنسان وهذا بالتنسيق مع باحثين من جامعة «غريفيث» بأستراليا ومعهد الباليوايكولوجيا الإنسانية والتطور الاجتماعي الإسباني والمتحف الوطني الإسباني للعلوم الطبيعية وجامعتي سطيف 2 والجزائر 2 بالإضافة إلى المتحف الوطني الفرنسي للتاريخ الطبيعي». تورد «الخبر»

وتتمثل الأدوات الحجرية المكتشفة في حصى مهيأة وكرويات ونويات ومكاشط وشظايا ذات حواف حادة استعملت في تقطيع الكتل الحيوانية بغرض استهلاكها حيث أنها تشبه الأدوات الحجرية المكتشفة بموقع «قونا» الأثيوبي في حين أن البقايا العظمية المستحاثة للحيوانات التي وجدت بجانب المجموعة الحجرية تعود لحيوانات منقرضة بالمنطقة كالفيلة وفرس النهر ووحيد القرن والزرافات.

ويقول محمد سحنوني، حسب ذات المصدر، إن هذه الحفرية «تدل على أن أول تواجد للإنسان في شمال إفريقيا أقدم بكثير مما كان معتقدا سابقا» مؤكدا في هذا السياق أن التواجد البشري بعين بوشريط «يعاصر تقريبا التواجد البشري في شرق إفريقيا» (أثيوبيا) الذي يعتبر الأقدم في العالم، مضيفا أن هذه النتائج تؤكد أيضا وأشار سحنوني إلى أن هذا البحث الذي انطلق في «التسعينيات» من القرن الماضي شارك في إنجازه 12 باحثا جزائريا وأجنبيا من مختلف التخصصات العلمية من آثار وجيولوجيا وأنثروبولوجيا وغيرها مضيفا أنه «سيفتح نوافذ أخرى لاكتشافات جديدة مستقبلا».

وتم الإعلان عن هذا الكشف العلمي مساء أمس بالمجلة العلمية الأمريكية المرموقة «ساينس» من طرف لجنتها العلمية الدولية التي تنشر أسبوعيا مقالات علمية عن أهم الاكتشافات في العالم وفي جميع المجالات.

المملكة المغربية
المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية
ⵜⴰⴳⵍⴷⵉⵜ ⵏ ⵍⵎⵖⵔⵉⴱ
ⵜⵉⵖⵓⵔⵉ ⵏ ⵜⵣⵔⴼⵜ ⵜⴰⵎⴰⵣⵉⵖⵜ
ⵜⵉⵏⵎⵓⵔⵓ ⵏ ⵜⵎⴰⵣⵉⵖⵜ

نداء من أجل إبداء الرغبة في الاستفادة من الدعم المخصص لاقتناء العروض المسرحية خاص بالجمعيات الوطنية العاملة في مجال النهوض بالمسرح الأمازيغي برسم سنة 2018

في إطار إسهام المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية في دعم وتشجيع الأعمال الفنية المسرحية الأمازيغية، تعلن عمادة المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية إلى الجمعيات الوطنية العاملة في مجال النهوض بالمسرح الأمازيغي، والتي استفادت من دعم وزارة الثقافة برسم سنة 2018، عن فتح باب إبداء الرغبة في الاستفادة من الدعم المخصص لاقتناء العروض المسرحية برسم سنة 2018.

فعلى الجمعيات المعنية الراغبة من الاستفادة من الدعم المذكور إيداع طلباتها لدى مكتب الضبط بالمعهد (شارع علال الفاسي، حي الرياض، مدينة العرفان، ص.ب : 2055 الرباط)، خلال الفترة الممتدة من 22 نونبر إلى 31 دجنبر 2018، على الساعة الثانية عشرة زوالا، كآخر أجل، علما بأن الملفات المودعة لدى المعهد قبل تاريخ الإعلان هذا، ستتم معالجتها من قبل اللجنة المكلفة باقتناء العروض المسرحية.

يتكون ملف الاستفادة من الدعم المخصص لاقتناء العروض المسرحية من الوثائق التالية:

* بطاقة حول مكان وتاريخ العرض المسرحي؛
* نسخة من القانون الأساسي مصادق عليها،
* نسخة من لائحة الأعضاء مصادق عليها،
* نسخة من وصل الإيداع النهائي مصادق عليها،
* نسخة من التقريرين المالي والأدبي برسم السنة الفارطة مصادق عليها،
* نسخة من محضر الجمع العام مصادق عليها)؛
* نسخة من البطاقة الوطنية لرئيس الجمعية مصادق عليها؛
* شهادة بنكية أصلية تحمل 24 رقما، أو شيك أصلي ملغى؛
* وكالة من الأعضاء لرئيس الفرقة مصادق عليها (للنيابة عنهم في التعاقد مع المعهد)؛
* شهادة إدارية تثبت أن الجمعية استفادت من الشراكة مع وزارة الثقافة والاتصال برسم سنة 2018.

INSTITUT ROYAL DE LA CULTURE AMAZIGHE (IRCAM)
شارع علال الفاسي، مدينة العرفان، حي الرياض، ص. ب. 2055، الرباط. الهاتف : 037 27 84 00/01/02/03/04/05/06/07/08/09 - الفاكس : 037 68 05 30
Avenue Allal El Fassi, Madinat Al Irfane, Hay Ryad, B. P. 2055 - Rabat. Tél. : 037 27 84 00 à 09 - Fax : 037 68 05 30

حاورها منتصر إثري

أكدت الناشطة السياسية الكوردية، أمل عطي أن «الشعب الأمازيغي أثبت من خلال إعلامه و مثقفيه انه شعب يسعى إلى العدالة الإنسانية من خلال دعمهم القضية الكردية والتي ظهرت من خلال رفع الأعلام الكردية في المظاهرات التي ينظمها الشعب الأمازيغي و اهتمام وإعلامه بالقضية الكردية و جريدة العالم الأمازيغي نموذج من ذلك الإعلام». وأضافت ضيفة صفحة قضايا الكورد بـ»العالم الأمازيغي» :»نحن ندرك جيدا أن هذا الدعم و التضامن مصدر فخر واعتزاز لكل كردي، علما أن هناك حربا إعلامية يخوضها أعداء الشعبين الأمازيغي و الكردي بأسماء مستعارة للتهجم وإحداث الشرخ بين الشعبين».

وأوضحت عضو اللجنة التنفيذية للمرأة لحزب الوحدة الديمقراطي الكردي، في مقاطعة كوباني أن «نقاط التلاقي بين القضية الأمازيغية و الكردية كثيرة، ومن أهمها الاضطهاد القومي و شعب يعيش على أرضه ضيفا، في حين أن الغزاة التي أتوا من شبه الجزيرة العربية وآسيا الوسطى يسيطرون على أرضهم و يحكمونها كأنهم هم أصحابها الأصليون». وفق تعبيرها. مشيرة إلى أن «القضية الأمازيغية من القضايا التي لا يمكن تجاوزها وهي بمثابة بركان خامد في شمال إفريقيا كما القضية الكردية في الشرق الأوسط ،إن لم يحاول المجتمع الدولي إيجاد الحلول لهما قد يتحول العالم إلى براكين من الدمار».

الناشطة السياسية الكوردية أمل عطي لـ«العالم الأمازيغي»:

القضية الأمازيغية بمثابة بركان خامد في شمال إفريقيا والشعب الأمازيغي أثبت سعيه للعدالة الإنسانية

****نبدأ معك بالسؤال الكلاسيكي، من تكون ضيفتنا؟**

* أمل عطي، عضو هيئة الدائرة في كوباني لحزب الوحدة الديمقراطي الكردي في سوريا (يكيتي) عضو في لجنة الإعلام للحزب، حاصلة على شهادة دكتوراة فخرية لتنمية بشرية بدرجة امتياز من جامعة البريطانية الدولية كأول كوبانية.

أعمل الآن في اللجنة التنفيذية للمرأة في مقاطعة كوباني وقبلها عملت في مجال التدريس لمدة أربعة أعوام .

**** كيف هي الأمور في كوباني اليوم؟**

*بعد المعارك الشرسة التي جرت في كوباني من القتل، الدمار، السلب ،النهب، التهجير وتحريرها بعد طرد داعش من المنطقة بفضل قواتنا الكردية YPG,YPJ وبيشمركة، عاد الأهالي إلى ديارهم من جديد وبدؤوا بإعادة الأعمار، و كوباني اليوم تعيش حالة هدوء وأمان تام، وتتميز بجمالها وبأهلها الذين مازالوا صامدون ومتمسكين بأرضهم ولا تخيفهم تهديدات أردوغان.

****ما هي قراءتكم لواقع القضية الكوردية عامة؟**

*الشعب الكردي مقسم بين عدة دول وبالتالي يخضع لاعتبارات المصالح الدولية، ودورها يؤثر سلبا على مسيرة الشعب الكردي ونضالاته من أجل التحرر، فالدول الكبرى تفضل مصالحها على قضايا الشعوب ومنها الشعب الكردي والذي له الحق في ممارسة حقوقه على أرضه التاريخية. وهناك أمثلة على ذلك السماح لإيران الشاه بالقضاء على جمهورية مهاباد.

**** كيف تابعتم «الخذلان» الدولي إن جاز التعبير لطموحات الشعب الكوردي في تقرير مصيره؟**

*كردستان مقسمة بين عدة دول ومصالح الدول الإقليمية التي تقتسم كردستان وتبني علاقاتها مع الدول الكبرى المؤثرة في السياسة الدولية بحيث تمنع الدعم عن الشعب الكردي، فالقضية الكردية لازالت أسيرة الدول الإقليمية ولم تصل إلى المستوى الدولي كما يجب فهي متأخرة على أن يكون مستوى هذه العلاقات لصالح قضية كردية .

****في نظركم لماذا واقف العالم ضد استقتاء كورديستان؟ وصمت إزاء التدخل العسكري التركي في شمال سوريا؟**

*في البداية شجعت العالم استفتاء كردستان سرا وبعدها عارضوا جميع الدول هذا الاستفتاء وادعوا بأن الوقت ليس مناسبا لحل قضية الكردية وهكذا تم رفضها. لأن القضية الكردية مرتبطة بدول العظمى وهم لا يريدون الحل ويستخدمونها كورقة ضغط على الدول الغاصبة لكوردستان . والدخول التركي إلى شمال سوريا تم بموافقة أمريكا وروسيا حتى يضغطوا على الكورد ولم يطلبوا شيئا ولم يصلوا إلى البر.

**** في ظل ما جرى هل انتهى حلم استقلال الكورد عن «العراق» و تحقيق الفيدرالية بسورية؟**

*لا لم ينتهي الحلم باستقلال باستفتاء الشعب الكوردي الذي أعطى رأيه وكانت النتائج ممتازة وعلى هذه النتائج ستقرر. المعادلة مرتبطة بكردستان عراق وسوريا ولن تستقر المناطق بدون حصول الكورد على حقوقهم القومية .

**** ما هي الحلول الممكنة التي ترونها مناسبة للقضية الكردية في الوقت الراهن؟**

*الاعتراف الدستوري بحقوق الشعب الكوردي في الدستور كثاني قومية في البلاد وعلى أرضه التاريخية، وسوريا ديمقراطية لكل سوريين بدون مركزية سياسية والاعتراف بسوريا كدولة يكون الحلم فيها علماني، والحل الأمثل الكونفدرالية السياسية أي إقليم داخل الدولة ككردستان عراق نموذجا.

**** ما تقييمكم للدور الذي لعبه الكورد في الثورة السورية؟ وماذا استفادوا من التصدي لـ «داعش» بالخصوص وتحرير عدد من مناطق سورية والعراق ؟**

*بغض النظر عن المآسي والمعاناة والقتل والتشرد والتهجير بسبب حروب التي حلت بسوريا وأضرار التي شهدها شعبنا، إلا أن الشعب الكردي لعب دورا كبيرا سياسيا وعسكريا وأيضا محاولات وقيام بعلاقات دولية من أجل حل السلمي.

كما أنهم حافظوا على أمن مناطقهم وازدهارها وربطها بنشاط التجاري وكذلك جلب المنظمات الدولية والإنسانية إليها وكذلك قاموا باستخدام العلاقات الدولية والإقليمية لصالحهم العسكري فمثلا أصبحوا جزء من التحالف الدولي ضد داعش وهو ما جلب أسلحة حديثة لهم وتدريب الكوادر العسكرية وكذلك الخبرة في إدارة مناطقهم والعيش المشترك في شمال شرق سوريا .

****كونك امرأة كوردية كيف تنظرين لدور المرأة الكوردية في ما يجري من تحولات ؟**

* المرأة الكردية أثبتت جدارتها وقوتها في ثورة السورية ووقفت بجانب الرجل جنبا إلى جنب وحملت سلاح ودافعت عن أرضها وكرامتها، ولا تقل قوة عن الرجل. أيضا أثبتت نفسها سياسيا ومهنيا واجتماعيا...

والمرأة الكوبانية في الآونة الأخيرة كسرت حواجز العبودية والتخلف التي كانت تعاني منها طيلة سنين التي مضت وقدرت أن تأخذ أكثر من نصف حقوقها.

****كيف تنظرين إلى مواقف الأمازيغ من القضية الكوردية؟**

* لقد اثبت الشعب الأمازيغي من خلال إعلامه و مثقفيه انه شعب يسعى إلى العدالة الإنسانية من خلال دعمهم القضية الكردية والتي ظهرت من خلال رفع الأعلام الكردية في المظاهرات التي ينظمها الشعب الأمازيغي و اهتمام وإعلامه بالقضية الكردية و جريدة العالم الأمازيغي نموذج من ذلك الإعلام، نحن أن ندرك جيدا أن هذا الدعم و التضامن مصدر فخر واعتزاز لكل كردي ، علما أن هناك حربا إعلامية يخوضها أعداء الشعبين الأمازيغي و الكردي بأسماء مستعارة للتهجم على بعض الشخصيات الكردية لأحداث الشرخ بين الشعبين.

****ما هي أبرز نقاط التلاقي والتشابه بين الكورد والأمازيغ ؟**

نقاط التلاقي بين القضية الأمازيغية و الكردية كثيرة أهمها الاضطهاد القومي و شعب يعيش على أرضه ضيفا في حين أن الغزاة التي أتوا من شبه الجزيرة العربية و آسيا الوسطى يسيطرون على أرضهم و يحكمونها كأنهم هم أصحابها الأصليون.

كذلك ظهر من الشعبين قادة و أدباء استفاد منهم أعداءهم أكثر من شعبهم مثل طارق بن زياد الأمازيغي و صلاح الدين الأيوبي الكردي اللذان كان لهم دور بارز في تاريخ العرب بينما لم يستفيد شعبهم من انجازاتهم قيد أنملة.

****في نظركم ما هي السبل الممكنة والناجعة لتطوير علاقة الشعبين ؟**

*السبل الممكنة لتطوير العلاقة بين الشعبين، علينا أن نعمل على إقامة ورشات عمل سياسية و ثقافية يحاضر فيها الأدباء والسياسيين والإعلاميين من الطرفين، و كذلك تشكيل لجان مشتركة « كردية- أمازيغية « وخاصة في المهجر لتكريس ثقافة الأخوة والتعاون بين الشعبين.

واعتقد أن القضية الأمازيغية من القضايا التي لا يمكن تجاوزها و هي بمثابة بركان خامد في شمال إفريقيا كما القضية الكردية في الشرق الأوسط ، إن إن لم يحاول المجتمع الدولي إيجاد الحلول لهما قد يتحول العالم إلى براكين من الدمار .

****مساحة حرة للتعبير عن ما تودين قوله؟**

كل الشكر لجريدة «العالم الأمازيغي» التي سنحت لي الفرصة كي أعبر عن رأي للشارع الأمازيغي و لكم المزيد من النجاح و التقدم .

الكورد يتوغلون في أخر معقل لـ«داعش» بنهر الفرات

قال متحدث باسم قوات سوريا الديمقراطية المدعومة من الولايات المتحدة وأحد السكان السابقين يوم الخميس إن مقاتلي هذه القوات توغلوا إلى عمق آخر معقل عمراني كبير تحت سيطرة تنظيم الدولة الإسلامية على الضفاف الشرقية لنهر الفرات.

وقال مصطفى بالي المتحدث باسم قوات سوريا الديمقراطية، التي يشكل الأكراد فصيلا رئيسيا بها وتسيطر تقريبا على ربع الأراضي السورية شرقي الفرات، إنها تقدمت إلى وسط مدينة هجين وإن المعارك مستمرة.

وتحاول قوات سوريا الديمقراطية مدعومة بضربات جوية بقيادة أمريكية منذ عدة أشهر انتزاع السيطرة على آخر جيب خاضع لسيطرة للدولة الإسلامية قرب الحدود العراقية.

وقال الكولونيل شون رايان المتحدث باسم التحالف الذي تقوده الولايات المتحدة ضد تنظيم الدولة الإسلامية «تقدمت قوات سوريا الديموقراطية إلى داخل (هجين) ويجري التقدم على نحو جيد». لكن من السابق لأوانه القول إن المدينة باتت كلها تحت سيطرتها.

وأظهر مقطع فيديو على بوابة (فرات بوست) للأنباء مقاتلين من قوات سوريا الديمقراطية يسيرون في موقع السوق بالقرب من مسجد في منطقة تشهد دمارا شديدا. وسُمع دوي طلقات نارية في المقطع.

وقال ساكن سابق من المنطقة يدعى عبد الله بكر، وهو على اتصال بأقارب فروا في الآونة الأخيرة من المدينة، إن معظم من تبقى من المسلحين، الذين تقدر أعدادهم بالمئات، فروا إلى قرى قريبة ما زالت تحت سيطرة تنظيم الدولة الإسلامية.

وأفاد المرصد السوري لحقوق الإنسان وسكان سابقون للمنطقة بوقوع خسائر كبيرة في صفوف المدنيين في ضربات للتحالف الذي تقوده الولايات المتحدة خلال الحملة التي تهدف للسيطرة على هجين والمناطق المحيطة بها.

ويقول التحالف إنه يتخذ تدابير قوية لتحديد أهداف تنظيم الدولة الإسلامية لتجنب سقوط مدنيين وإنه يتحقق من مصداقية التقارير التي تتحدث عن سقوط ضحايا بينهم.

*رويترز

أمريكا تحذر «أردوغان» من مهاجمة الكورد شمال سوريا

حذرت وزارة الدفاع الأمريكية، أنقرة من «شن هجوم ضد قوات سوريا الديمقراطية، الكوردية، في شمال سوريا»، مشيرة إلى أن «إقدام أي طرف على عمل عسكري من جانب واحد في شمال شرقي سوريا، وبالأخص في منطقة يحتمل وجود طواقم أمريكية فيها، هو أمر مقلق للغاية»

وقال المتحدث باسم وزارة الدفاع الأمريكية، شون روبرتسون، يوم الأربعاء 12 دجنبر، إن «أي عمل عسكري من جانب واحد في شمال سوريا محل قلق بالغ وغير مقبول». وذلك بعد أن أعلنت تركيا أنها ستبدأ عملية عسكرية جديدة في منطقة شرق الفرات خلال أيام لاستهداف مقاتلين أكراد.

وأضاف شون روبرتسون أن «القيام بعمل عسكري من جانب واحد في شمال شرق سوريا، خاصة في ظل احتمال وجود أفراد من الجيش الأمريكي هناك أو في محيط المنطقة محل قلق بالغ، أي أفعال من هذا النوع غير مقبولة بالنسبة لنا».

وأكد روبرتسون أن الولايات المتحدة ملتزمة بأمن تركيا الحدودي، لكن المعركة ضد تنظيم «الدولة الإسلامية» لم تنته وقوات سوريا الديمقراطية تظل «شريكا ملتزماً» في التصدي للتنظيم المتشدد.

وأضاف البيان أن «التنسيق والتشاور بين أمريكا وتركيا، هو السبيل الوحيد لمعالجة القضايا الأمنية بالمنطقة». مبرزا أن « أي عمل عسكري أحادي الجانب من شأنه أن يقوض المصلحة المشتركة لتأمين الحدود بين سوريا وتركيا بطريقة دائمة».

ويأتي التحذير الأمريكي بعيد إعلان الرئيس التركي، رجب طيب أردوغان، أن بلاده ستنفذ في غضون أيام عملية جديدة في سوريا ضد المقاتلين الكورد المدعومين من الولايات المتحدة.

وردت وحدات حماية الشعب الكردية على تهديدات أردوغان بالقول إن أي عملية تركية ستؤثر على المعركة ضد تنظيم «داعش».

وتمثل وحدات حماية الشعب الكردية، المكون الأبرز في «قوات سوريا الديموقراطية»، المدعومة من الولايات المتحدة الأمريكية، والتي تخوض حملة ضد تنظيم «داعش» شمال شرق سوريا.

وتشنّ هذه القوات المؤلفة من فصائل كردية وعربية، منذ بداية سبتمبر الماضي، هجوما، بدعم من التحالف الدولي بقيادة واشنطن، لطرد تنظيم «داعش» من هذا الجيب الواقع في ريف دير الزور الشرقي بمحاذاة الحدود العراقية.

*وكالات

دجنبر 2018 - العدد 215
ⴰⵙⵉⴳⵏⴰⵡ – 215- 2968
الأمازيغي العالم
ⵜⴰⵎⴰⵣⵉⵖⵜ
www.amadalpresse.com

أمنيستي تكرم أيقونة «حراك الريف» نوال بنعيسى

تلقت ايقونة حراك الريف نوال بنعيسى تكريمها، إلى جانب أربع نساء مدافعات عن حقوق الإنسان ، بنفس الحماس المعهود منها خلال احتجاجات «حراك الريف» بالحسيمة، وعبرت عن فخرها واعتزازها بتكريمها، وقالت بأن لحظة تكريمها أعادت إليها الروح، في فترة تتابع فيها قضائيا في حالة سراح.
ويهدف هذا التكريم، حسب منظمة العفو الدولية، إلى الإقرار بالدور الرئيسي الذي تلعبه المدافعات عن حقوق الإنسان من أجل إحداث تغيير أيجابي في المجتمع من خلال تعزيز وترسيخ قيم حقوق الأنسان وحمايتها عبر الوسائل السلمية والوقوف في وجه الظلم.
وقالت بنعيسى خلال حفل تكريمها يوم الجمعة، 30 نونبر الماضي من قبل منظمة العفو الدولية (أمنيستي)، فرع المغرب، في إطار تخليدها لـ"اليوم العالمي للمدافعات عن حقوق الإنسان" الذي يوافق التاسع والعشرين من شهر نوفمبر من كل سنة، واحتفالا بالذكرى السبعين للإعلان العالمي لحقوق الانسان أنه «لو عاد بي الزمن إلى الوراء سأكرر تجربة المشاركة في مسيرات حراك الريف، لأنني وغيري من المحتجّات والمحتجين لم نقم بشيء نستحق أنْ نُعاقب عليه»،
واضافت بأن «المرأة في الريف تناضل للمطالبة بالعلاج ضد السرطان الذي يوجد في كل بيت، وتناضل من أجل التعليم، حيث لا توجد لدينا جامعات، وتناضل للمطالبة بالحق في العمل مع زوجها الذي يعمل شهرا ويقعد شهورا بسبب انعدام فرص الشغل».
وأكدت بأن "الدولة المغربية لم تقدم شيئا للريف، بل هي تتمادى في نهج أسلوب الإقصاء والتهميش والقمع»؛ وأضافت وأضافت بنعيسى»لقد كان الريف دائما مظلوما، ولكنْ رُغم الظلم والقمع والسجن وكل ما نعانيه يبقى الريف أبيا، واقفا شامخا ببناته وأبنائه»
وشددت على استمرارها في الدفاع عن حقوق جميع المضطهدين "أنا مستمرة في الدفاع عن حقوقي وحقوق جميع المضطهدين رغم المحاكمة والتضييقات، وأنا لا أنكر أن هذه التضييقات أثرت في مستوى نضالنا، وجعلتنا تعيش في حصار ومعاناة نفسية، خاصة لكوني أم، وأبنائي يعيشون معي معاناة نفسية في محاكمتي بسبب مطالبتي بحقوقي في احتجاجات سلمية".
وتعتبر نوال بن عيسى واحدة من بين ابراز النساء اللواتي تم تكريمهن، كمناضلة وناشطة حقوقية ومدافعة عن حقوق الأنسان والعدالة الإجتماعية، برز افلها مع احتجاجات «حراك الريف» زتعرضت للإعتقال وصدر في حقها حكم بالسجن مع وقف التنفيذ لمدة 10 أشهر بسبب نضالها السلمي في هذه الأختجاجات، كما تعرضت للعنف والمضايقات مما اضطرها في الأخير إلى مغادرة مسدنتها الحيمة والأستقرار بمدينة تطوان حماية لأطفالها الأربعة من أجواء الخوف والترويع التي كانت عرضة لها بشكل مستمر.
نوال بنعيسى تناضل من أجل تحسين أحوال سكان الريف قاطبة، حيث يشعر العديد منهم بانهم مهملون من جانب الحكومة، ولهذا دأبت على المشاركي في الاحتجاجات السلمية، وعلى تنظيم الحملات على وسائل التواصل الأجتماعي من أجل العدال الأجتماعية وتحسين مستوى الخدمات الصحية الإجتماعية.
في السياق نفسه أوضحت منسقة مجموعة منظمة العفو الدولية فرع المغرب، نجاة المغراوي، أنه بتكريم هؤلاء النساء فإنه يتم الاحتفاء من خلالهن "بكل النساء المدافعات عن حقوق الإنسان وطنيا ونعترف بإسهاماتهن في عملية التغيير المجتمعي".
وتابعت مبرزة في كلمة لها خلال حفل التكريم، أن هؤلاء النساء "ساهمن كل واحدة من موقعها بشجاعة وجرأة ومثابرة في هذا التغيير، وذلك في ظروف صعبة سواء من خلال كتاباتهن أو بحوثهن العلمية أو كفاحهن الميداني بالصورة والفن والإبداع، وبرفع صوت من لا صوت لهم في الشارع والتظاهرات السلمية دفاعا عن حقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية".

* رشيدة امرزيك

التشكيلية الأمازيغية حبيبة هواسي في حوار مع «العالم الأمازيغي»:

الفن يساهم في الحفاظ على الإرث الثقافي للشعوب

* بداية نود ان تعرفي قراء «العالم الامازيغي» عن هواس حبيبة.

** حبيبة هواسي فنانة تشكيلية أمازيغية من جنوب المغرب انحدر من منطقة اسافن عمالة طاطا ولدت بمدينة الدار البيضاء سنة 1983 عشقت الرسم منذ صغري، واعتبره كشعلة تنير حياتي.

* حبيبة هل قربتنا من تجربتك الاولى في عالم الفن التشكيلي؟ وما الذي استهواك في هذا الفن؟

** استهواني فيه كل شيئ جميل، وجدت فيه نفسي وشخصيتي التي أشعر احيانا أنها تضيع مني.. اما بالنسبة لتجربتي الاولى مع الرسم فكانت منذ كنت طفلة، فأنا كنت دائما اعشق الرسم، كما كنت أجيد هذا الفن جيدا فقد كنت ارسم في خفاء منذ طفولتي.

* من أين تأخذين مواضيع أعمالك، وماهي التيمة الغالبة على لوحاتك؟

** أغلب مواضيع لوحاتي الفنية مستلهمة من التراث الأمازيغي وخيالي احيانا، كما استلهمها من بعض قصائد الشعر الأمازيغي احيانا اخرى.

* هل تحرصين على نهج مدرسة معينة أوأكثر؟ وماهي المدرسة التي تستهويك أكثر؟

** انا لا انتمي إلى أي مدرسة، وفي نظري أرى أن الفنان هو الذي يصنع مدرسته الخاصة بنفسه.

* يعتبر الفن التشكيلي من أعظم الفنون لأنه لا يحتاج إلى ترجمة، ما رأيك؟

** الفن تشكلي يعتبر من أقدم الفنون، فعبره تعرفنا على تاريخ اسلافنا القدماء، ويعتبر من اقدم لغات التواصل قبل اكتشاف الكتابة و ا لحر و ف ، والفن لا لغة محددة له، بمعنى يعتبر وسيلة للتواصل بين الناس عبر العالم دون معرفتنا بلغاتهم، فأي فنان في العالم يستطيع ان يتواصل ويفهم الأخر من خلال اعماله الفنية.

* كفنانة تشكيلية، ماهي الرسائل التي تبعتينها عبر لوحاتك؟

** من خلال لوحاتي أحاول أن أحافظ على ثقافتنا الأمازيغية لأن الفن يساهم في الحفاظ على الإرث الثقافي للشعوب، من خلال تجسيد هذه الثقافة على لوحاتنا، وبالتالي نساهم في حماية هوياتنا الامازيغية وتراثنا الامازيغي من الإنقرض.

* كيف ترين واقع الفنانين التشكيليين الامازيغ؟

** الفنان التشكيلي الأمازيغي ينقصه الدعم، وكذا التعاون فيما بينهم، فعلى الفنانين الأمازيغ ان يضعوا ايديهم في يد بعض حتى يصل الفن والفنان التشكلي الأمازيغي إلى المستوى الذي يستحقه ولا يكون بمفرده يعاني.

* كلمة حرة

** قبل ان اختم احب ان اعبر عن شكري و امتناني لكي جدا وان اشكر الاستاذة التي افتخر بها كثيرا امينة بن شيخ التي منحتني هذه الفرصة في جريدتها المحترمة، انا بدات النضال مع القضية الامازيغية من 2003 الى الان ....وسوف لن اتخلى عن هويتي وثوراتي في اعمالي.

* رشيدة امرزيك

الحقوقية والناشطة النسائية سعاد قشوح في حوار مع «العالم الأمازيغي» على هامش تكريمها ضمن 25 امرأة بالدار البيضاء:

تكريمي بمثابة تكريم لجميع النساء الريفيات خاصة أمهات معتقلي الريف

مرحبا بك أستاذة سعاد، بداية نهنأك على التكريم الذي حضيت به من طرف جمعية «التحدي للمساواة والمواطنة» ما تعليقك على هذا التكريم؟

* هذا التكريم هو بمثابة شهادة واعتراف ب 25 امرأة على الصعيد الوطني ومن مختلف مناطق المغرب ناضلن في الظل وهو اعتراف أيضا لما قدمته من تضحيات خدمة لقضايا آمن بها خاصة الحقوق الإنسانية للمرأة والدفاع عليها خاصة النساء ضحايا العنف، ولي الشرف أنني منهن وأنني الوحيدة من منطقة الريف.

* متى بدأت بممارسة العمل الحقوقي وما الذي دفعك إلى هذا التوجه؟

** منذ أكثر مَن 15 سنة، كان عملي غير رسمي أو بمعَنى أصح تطوعي في جمعيات أخرى أولها جمعية تويا وبعدها أصبح رسميا في سنة 2004 إبان زلزال الحسيمة.
وما فعني إلى هذا التوجه في الحقيقة هو احتياج ساكنة المنطقة إلى الدعم النفسي، حيث لاحظنا أثناء أحداث زلزال الحسيمة أن الجميع كانوا يساعدون ماديا (مواد غذائية، أغطية، خيام... إلخ)، ولكن لا أحد كان يهتم بالجانب النفسي ومعاناة الساكنة خاصة الأطفال والنساء.
لاسيما أننا وبعض الصديقات والأصدقاء من إدارات وتنظيمات مختلفة كنا قد استفدنا من تكوينات محورها الدعم النفسي والإسعافات أثناء الكوارث، وفي يوليوز 2004 أسست رسميا جمعية الأستقبال والاستماع والتوجيه للدعم النفسي بالحسيمة.
بعدها توسع عمل الجمعية وبدأنا نشتغل مع النساء والفتيات ضحايا العنف ومن خلال المشاكل التي كانت تعانيها النساء خاصة المطرودات من بيوتهن واللواتي كنا نأخذهن إلى منازلنا أو نحجز لهن غرفا في الفنادق، ارتأينا تقديم مشروع مركز الإيواء مباشرة بعد انطلاق برنامج المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، تم المواقفة على مشروعنا وتم بناء المركز الاجتماعي للاستقبال والاستماع والتوجيه للنساء ضحايا العنف وفي وضعية صعبة الذي فتح أبوابه في 2009.

* ماهي أهم القضايا التي تواجهها المرأة المغربية في الوقت الراهن، والمرأة الأمازيغية بالخصوص؟

** القضايا التي نعمل عليها هي قضايا عدم الإنفاق، قضايا الهجر والإيلاء، قضايا الاغتصاب وعدم الاعتراف بالنسب، وما يحز في نفسي كامرأة عدم احترام المرأة خاصة في المناطق القروية والنائية.
الرجل ومن خلال عدد من الحالات، وأغلبها لا يحترم المرأة ويعتبرها أداة لخدمته لا أقل ولا أكثر، يغيرها متى شاء ومتى أراد، كما كثرت قضايا الاغتصاب عندنا في المناطق القروية.

أما بالنسبة للمرأة الأمازيغية فبالإضافة إلى ما ذكرنا، تواجه مشاكل أكبر عندما تصل إلى أي إدارة كانت وخاصة المحاكم، وأؤكد دائما على المناطق القروية النائية التي تأتي منها نساء لا يتقن اللغة العربية، ولا يجدن من يحاورهن بلغتهن، مما يصعب عليهن التواصل و استيعاب ما يقال لهن.
خاصة في منطقة الريف التي لا تتوفر على فرص الشغل، لا مصانع لا معامل، حيث يصعب على النساء هنا إيجاد عمل، سواءا كانت ذات مستوى دراسي معين أو بدونه، فالمنطقة ليست فيها جامعات، مما يدفع الكثير من الفتيات للانقطاع على دراستهن لأن آباءهن يرفضن بعثهن إلى المدن الأخرى.
ناهيك عن المشاكل الصحية التي لا تعد ولا تحصى، فالمرأة الريفية هي الأكثر إصابة بالسرطان ورغم وجود مستشفى هنا فهو لا يستجيب لجميع المتطلبات، كل شيئ فيه ناقص، ليس هناك أدوية كافية وليس هناك معدات خاصة، مما يجعل النساء ينتقلن إلى المدن الأخرى وهذا مكلف جدا بالإضافة إلى التعب والمشاكل الطرقية الصعبة والطويلة.

* ما هي أهم القضايا التي قمتِ بالدفاع عنها، وهل تعرضتِ لأي مشاكل بسبب عملك الحقوقي ؟

** أهم القضايا التي أدافع عنها وسأظل هي الحقوق الإنسانية للنساء وصون كرامتهن وترسيخ مبدأ المساواة بين الرجل والمراة، وعدم السكوت عن الظلم مهما كان.
أما المشاكل فهي كثيرة.. حوربت من طرف الكثير لأن مبادئي وآرائي لم تكن تعجبهم، لاسيما أنني لست من النوع الذي ينافق أو يسكت عن الظلم.
وتعرضت لمشاكل أيضا من قبل أزواج بعض النساء ضحايا العنف اللواتي كن تتجهن إلى الجمعية، أتذكر أولهم هاجمني بمقر الجمعية السابق وهو حامل سكين مهددا بقتلي لأنني ساعدت زوجته ووجهتها، الخ...
لكن كل سقطة أو ضربة كانت تقويني وتجعلني أنهض أقوى من السابق.

* ما هي أهم الدورات الحقوقية التي شاركتَ فيها ؟

هي دورات كثيرة سواء شاركت فيها أو كنا نحن كجمعية أو كشبكة ننظمها في مجال حقوق الإنسان، مجال حقوق النساء مجال المساواة وتكافؤ الفرص، القوانين المنظمة، القوانين الخاصة بحقوق النساء، المواطنة وحقوق الأطفال التي ننظم فيها ورشات مع أطفال المدارس والتي كان لي شرف تأطيرها، مجال الاستماع خاصة مع النساء ضحايا العنف كيفية إصدار التقارير.
أنا عضوة في شبكة النساء المتضامنات وقد استفدت معها من تكوينات كثيرة أيضا في مجال حقوق النساء ومن هذا المنبر أردت أن أشكر فيدرالية رابطة حقوق النساء التي دعمتها في هذا الجانب وأيضا شبكة النساء المتضامنات خاصة في مجال التقارير.
وبالمناسبة لقد قدمنا تقريرنا السنوي الخاص بالنساء المعنفات لهذه السنة يوم 23 نوفمبر بفندق فرح بالرباط.

* ما رأيك في القانون الجديد الذي أعدته وزارة الثقافة لمواجهة العنف ضد النساء؟

** قانون 103.13 أصبح واقعا نتعامل معه بعد دخوله حيز التنفيذ في سبتمبر 2018، ويتعين علينا الاستفادة من مقتضياته الجديدة التي جاء بها المشرع لحماية النساء من أية معاملة حاطة بكرامة النساء أو قد تلحق بها ضررا ماديا ومعنويا.
وبدخول هذا القانون ستكون هناك عدد من المقتضيات الزجرية الجديدة قابلة للتنزيل ويتعلق الأمر بتشديد العقوبات المقررة لعدد من الجرائم وتجريم أفعال جديدة لم تكن مجرمة في السابق، كتجريم صور جديدة للتحرش الجنسي وتجريم الإكراه على الزواج إلى غيره، رغم مؤاخذات الحركة النسائية والمجتمع المدني خاصة الجمعيات النسائية العاملة في مجال مكافحة العنف.

* كلمة أخيرة

** شكرا لجريدة العالم الأمازيغي على هذا الحوار الجميل وكما قلت في مداخلتي أثناء تكريمي بالدار البيضاء: «تكريمي ليس لشخصي فقط بل هو لجميع النساء.. خاصة الريفيات وبالأخص، أمهات معتقلي الريف»، لأنهن من يستحقن التكريم لما يعانينه وما زلن يعانين جراء اعتقالات أبنائهن الذين لا ذنب لهم سوى أنهم طالبوا بأبسط الحقوق.
أتمنى أن يطلق سراح جميع المعتقلين في أقرب الآجال لتعود الابتسامة إلى شفاه هؤلاء الأمهات والاطمئنان إلى قلوبهن.

* حاورها كمال الوسطاني

اتحاد العمل النسائي يسجل تنامي العنف ضد النساء ويطالب بسحب القانون 13/103

سجل تقرير صادر عن شبكة مراكز النجدة والإيواء التابعة لاتحاد العمل النسائي أنه بالرغم من كل المجهودات التي بذلتها الحركة النسائية من أجل تغيير وتعديل مجموعة من القوانين كمدونة الأسرة، قانون الجنسية وقانون الشغل وإقرار بعض التدابير الهادفة إلى تحسين التمثيلية النسائية في المجالس المنتخبة ومواقع المسؤولية، "فقد تبين فيما يخص مدونة الأسرة أنه بعد مرور 14 سنة على تطبيقها ظهرت العديد من الإشكالات سواء على مستوى النص أو التطبيق مما يستلزم مراجعتها قصد ملاءمتها مع الاتفاقيات الدولية ومع الدستور الجديد، وحتى القوانين التي تم إخراجها تفعيلا لدستور 2011 كالقانون المتعلق بهيئة المناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز، وقانون محاربة العنف ضد النساء وقانون الاتجار بالبشر فإنها لم ترق إلى مستوى تطلعات ومطالب الحركة النسائية ونضالاتها، ولا تنسجم مع ما يتطلبه السياق الوطني والدولي من إقرار فعلي للمساواة".

واستعرض التقرير السنوي لشبكة مراكز النجدة والإيواء، الذي تم تقديمه خلال ندوة صحفية نظمها اتحاد العمل النسائي تخليدا للأيام الأممية لمناهضة العنف ضد النساء، واحتفالا بالذكرى 70 للوم العالمي لحقوق الإنسان، صباح اليوم، 10 دجنبر 2018، معطيات إحصائية وتحليلية حول حالات العنف التي استقبلتها شبكة مراكز النجدة والإيواء التابعة لاتحاد العمل النسائي في كل من الرباط، الدار البيضاء، القنيطرة، فاس، مكناس، العرائش، طنجة، تطوان، سطات، خريبكة، أبي الجعد، مراكش، آسفي، أكادير، الراشيدية والداخلة، وعرض معطيات تعرف بطبيعة العنف الذي تتعرض له هؤلاء النساء والطفلات ونوعه سواء منه الجسدي أو النفسي أو الجنسي أو الاقتصادي و يعرفنا بمواصفاتهن والفئة الاجتماعية التي يمثلنها كما يقدم لنا صورة عن ملامح ممارسي العنف ومواصفاتهم وعلاقة الضحية بهم، كما يستعرض نوع الخدمات التي تقدمها مراكز النجدة للناجيات على مستوى الدعم القانوني والنفسي والاجتماعي والبرامج الموازية الموجهة لفائدة هؤلاء النساء، ويسائل الدولة عن مدى توفير آليات الحماية والتكفل بهن في المناطق التي ينتمين إليها.

وأشار التقرير إلى أن مراكز النجدة التابعة لاتحاد العمل النسائي استقبلت 9500 حالة يشكل الرجال 2.50% والطفلات 5.50% وتشكل نسبة النساء 92%، "كما تتلقى مراكز النجدة يوميا اتصالات هاتفية من طرف نساء ضحايا العنف أو من طرف أحد أقاربهن واحيانا من طرف قطاعات حكومية ومؤسسات وطنية بمعدل يتراوح ما بين 15 و 20 مكالمة في اليوم ، ويقدم لهن التوجيه والإرشاد القانوني...".

وقد اعتمدت المراكز في جمعها للمعطيات على استمارة موحدة "توثق كل المعلومات عن هذه الحالات "رقم الملف والاسم ورقم البطاقة الوطنية هذه المعلومات تظل سرية حفاظا على خصوصية الضحية و أمنها، ثم جزءا آخر يتضمن كل المعلومات عن موضوع العنف قابل للدراسة والتحليل و الاستثمار، ويتضمن كل ملف الشكاية او مقال الدعوى و الوثائق والإجراءات التي قام بها المركز من دعم قانوني أو نفسي و دعم اجتماعي، و مآل الدعوى"، كما تقدم المراكز كذلك برامج للمستفيدات من خدماتها تستهدف تقوية قدراتهن و تكوينهن على كل مستجدات القوانين وخاصة مدونة الأسرة و القانون الجنائي و الاتفاقيات الدولية ذات الصلة بحقوق المرأة و ما تضمنه الدستور من حقوق بالإضافة إلى توجيهات تربوية و نفسية، يقدمها مختصون/ت، محامون/ت ، وأطباء نفسانيون/ ت، بالإضافة إلى اعتماد بعض مراكز النجدة (مثل مراكش وأكادير والعرائش وطنجة) لدورات في التكوين المهني في الخياطة والطبخ والحلاقة بشراكة مع قطاعات حكومية، تمكن العديد من هؤلاء المستفيدات من الحصول على شواهد تتيح لهن إمكانية الحصول على عمل أو تشكيل تعاونيات فيما بينهن والحصول على قروض لإعداد مشاريعهن الخاصة" حسب التقرير.

وخلصت المعطيات المستخرجة من الاستمارات التي عبأتها شبكة مراكز النجدة والإيواء إلى أن العنف ضد النساء ينتشر أكثر في المجال الحضري، والنساء اللواتي

يتعرضن بشكل كبير للعنف هن اللواتي يتراوح عمرهن ما بين 18 و39 سنة، إضافة الى محدودية مستواهن التعليمي فأكثر من نصفهن أميات أو لم يتجاوزن التعليم الأولي، كما أن مستواهن الاقتصادي جد متدني فأكثر من النصف هن ربات بيوت، دون ان يعني ذلك أن باقي الفئات هي في منأى عن العنف بسبب مستواها الدراسي أو الاقتصادي لأن العنف يخترق كل الطبقات والفئات.

وأضاف التقرير أن الجهة التي يصدر عنها العنف أو المعنف ينتمي لنفس الفئة الاجتماعية من حيث تدني المستوى التعليمي والاقتصادي وأكبر نسبة منهم تتراوح أعمارهم مابين 30 سنة إلى 60 سنة ويشكل العنف الزوجي أكبر نسبة ضمن حالات العنف الواردة على مراكز النجدة بسبب غياب التوازن داخل الأسرة و استمرار التمييز في أدوار و مسؤوليات طرفي العلاقة الزوجية.

وأشار التقرير إلى أن هذه المعطيات التي يقدمها ليست إلا جزءا مما تعانيه العديد من النساء المغربيات المعنفات، وهن النساء اللواتي تمكن من الوصول إلى مراكز النجدة والبوح بمعاناتهن ، يفضحن بالأرقام خطورة الظاهرة و تأثيرها السلبي عليهن وعلى أسرهن و على المجتمع ،وتكلفتها المرهقة كاهلهن و للدولة نفسها كتكلفة العلاج ، تكلفة التوقف عن العمل، تكلفة التنقل بين المحاكم و المستشفيات و مراكز الشرطة لتقديم الشكاية أو رفع دعوى أو إعداد الوثائق اللازمة لذلك (الشهادة الطبية ، الصور وثائق الإثبات)، وما يترتب عن هذا الوضع من عنف نفسي و انعكاسه عليهن وعلى أطفالهن و استقرارهم.

وأكد التقرير أنه على الرغم من هول هذه الأرقام، "وفي الوقت الذي كان يفترض في الحكومة الأخذ بعين الاعتبار خطورة هذا العنف المبني على النوع وآثاره وتكلفته المرتفعة على النساء وأطفالهن وعلى المجتمع ككل فإن قانون 13/103 الذي أصدرته في الشهور الأخيرة لمواجهة هذه الظاهرة جاء مخيبا للآمال ولتطلعات الحركة النسائية التي وانطلاقا مما راكمته من خبرة ميدانية في هذا المجال، ومن اطلاعها على تجارب دولية طالبت بقانون شامل لمحاربة العنف ضد النساء يتضمن الوقاية والحماية والتكافل وعدم الإفلات من العقاب، كمعايير دولية للحماية الفعلية للنساء ضحايا العنف".

وجدد تقرير اتحاد العمل النسائي رفضه للقانون 13/103 ومطالبته بسحبه، نظرا لكونه ليس شاملا مستقلا وإنما مجرد تعديلات جزئية على القانون الجنائي والمسطرة الجنائية، وعدم تعريفه العنف بكل أنواعه كالاغتصاب والاغتصاب الزوجي والعنف السياسي، وعنف الدولة المرتكب من موظفيها أو مرافقها، وتزويج الطفلات، وعدم شموله لمجموعة من الفئات من النساء ضحايا العنف كالأمهات العازبات والنساء المهاجرات والنساء ذوي الاحتياجات الخاصة.

وأضاف أن القانون لا يستحضر مقاربة النوع، حيث يشمل نطاق تطبيقه فئات أخرى غير النساء كالأزواج والأصول والفروع...، وكذلك لكون تدابير الحماية المنصوص عليها رغم اهميتها فإنها صعبة التطبيق في غياب اليات مؤسساتية وموارد بشرية وميزانية خاصة لضمان استفادة فعلية للنساء منها، واختصار بعد الوقاية في فقرة وحيدة في نهاية القانون كتوصية دون تحديد دقيق لمسؤوليات للسلطات العمومية والقطاعات التربوية والإعلامية في القضاء على العنف ضد النساء.

وندد التقرير بإقصاء الجمعيات النسائية والحقوقية التي كان لها الفضل في تكسير الصمت عن هذه الظاهرة من تشكيلة اللجن الجهوية والمحلية والوطنية، وحصر تنصيبها كطرف مدني في قضايا العنف على الجمعيات ذات المنفعة العامة شريطة الحصول على إذن كتابي من طرف الضحية، وكذا غياب الحماية اللازمة للعاملات في مراكز الاستماع والايواء.

ومن أجل حماية فعلية للنساء من العنف المبني على النوع طالب تقرير اتحاد العمل النسائي بإعادة النظر في القانون 13/103 والأخذ بعين الاعتبار مجموع التعديلات التي قدمتها المنظمات النسائية والحقوقية التي اكدت ولازالت على قانون شامل يعتمد المعايير الأربعة الدولية: الوقاية والحماية والتكافل وعدم الإفلات من العقاب، محملة الدولة مسؤوليتها في التكفل بالنساء الناجيات من العنف من خلال احداث مراكز الإيواء وإعادة الخط الأخضر وتوفير المتابعة الطبية والنفسية لهن مع تيسير ولوجهن للعدالة، وكذا مراجعة جذرية للقانون الجنائي على مستوى فلسفته وبنيته بما يضمن حماية النساء من العنف والتمييز.

كما طالب بالنص على تدابير حمائية فورية تستفيد منها النساء بمجرد وقوع العنف لضمان امنهن وسلامتهن، وإعمال المقاربة التشاركية عند صياغة القوانين والخطط والاستراتيجيات ذات الصلة بالحقوق الإنسانية للنساء، وكذا تغيير جذري لمدونة الأسرة وملائمتها للاتفاقيات الدولية وللدستور بما يضمن المساواة الفعلية ويحفظ كرامة النساء، و يحقق التوازن بين كل أفراد الأسرة.

ويأتي هذا التقرير في سياق التزم فيه المغرب منذ أكثر من عقدين من الزمن على الانخراط في المنظومة الحقوقية الأممية و مصادقته على العديد من الاتفاقيات الدولية و البروتوكولات الاختيارية وخاصة تلك المتعلقة بحقوق النساء والطفلات كاتفاقية القضاء على كل أشكال التمييز ضد المرأة و الإعلان العالمي لمناهضة العنف ضد النساء ،واتفاقية حقوق الطفل ، و رفعه لبعض التحفظات على هذه الاتفاقيات، بالإضافة إلى الآليات و الهيئات التي تم إحداثها في هذا الإطار و تفاعله مع الآليات الأممية لتتبع تنفيذ هذه الاتفاقيات و التوصيات التي أصدرتها و التزامه بتقديم التقارير بخصوصها، وهو ما رسخه دستور 2011 حيث نص وأكد على كل هذه الحقوق والالتزامات.

وقد ساهمت الحركة النسائية والحقوقية بشكل واضح في هذه السيرورة بالتتبع والمواكبة و الفعل كقوة اقتراحية وقوة ضغط من أجل مواصلة تفعيل هذه الالتزامات.

*كمال الوسطاني

52 امرأة من أصول مغربية بالبرلمان الكتلاني

استقبل البرلمان الكتلاني، اليوم الإثنين 10 دجنبر 2018، في سابقة من نوعها، وفدا نسائيا مكونا من 52 إمرأة من أصل مغربي تقطن في مدينة ماطارو الكطلانية. ويدخل هذا الإستقبال في إطار مشروع العمل من أجل الاندماج اللغوي و الإجتماعي و الثقافي.

وقالت البرلمانية الكتلانية؛ سلوى الغربي إن "اللقاء كان غنيا و مليئا بالبهجة و بالتفاؤل من أجل مستقبل أحسن يعترف بالتعددية و خصوصا الدينية و الثقافية و يعطيها حقها و مكانتها من المساواة في المجتمع"، مشيرة إلى أن من "خاصية هذا اللقاء أنه لم تكن له سابقة، إذ أنه لأول مرة يتم الترحيب بنساء مسلمات بهذا العدد في داخل مؤسسة رسمية و داخل قبة البرلمان".

وأضافت بلغربي أنه كان من "المرتقب أن نستقبل في البرلمان في نفس اليوم و في نفس التوقيت وفدا آتيا من مدينة طنجة". واستطردت المتحدثة "اعتقدت أنها مصادفة و فرصة جميلة لكي يسلم الوفد المغربي على مجموعة النساء اللواتي تصادف وجودهن في البرلمان، لكن المفاجأة، هي أن الوفد لم يتمكن من القيام بالزيارة الموعودة، لا للحكومة و لا للبرلمان الكتلاني، لأنه حسب ما أخبرنا به، في آخر لحظة، توصل باتصال رسمي يمنعه من تلبية الموعد المتفق عليه بحجة أننا "نمثل حكومة انفصالية". تورد ابنة الريف في البرلمان الكتلاني.

وتأسفت بلغربي لما وصفته "بالمنع والصدمة؛ خصوصا اننا لا نخلط بين العمل الإجتماعي و الثقافي وبين مشروع التطلع السياسي و المستقبلي لأي مجموعة سياسية كانت". مردفة القول :"إنني أحترم قرار الحكومة المغربية، لكنني أعتقد أن هذا التصرف، لا يمكن وصفه إلا بالتصرف الاقصائي الذي لا يخدم مصلحة الجالية المغربية المقيمة بكتالونيا".

الريفية « نسرين سهلا» تفوز بجائزة الوعد الصحفي الهولندية لعام 2019

تم الإعلان مساء أمس الخميس الموافق لـ 6 ديسمبر 2019 عن فوز الصحفية الريفية الشابة ابنة ميضار نسرين سهلا بجائزة " الوعد الاعلامي" للعام 2019 في دورتها الرابعة . وهي جائزة سنوية تمنح للمواهب الشابة الواعدة في مجال الصحافة والاعلام بهولندا وهي مبادرة من شبكة : (MediaNetwork ,Media Meeting & Magazines) ، بالتعاون مع (Recult Recruitment).

وتم عن إعلان نسرين سهلا الصحفية الفائزة بهذا التميز للعام 2019 ، خلال حفل أقيم بهذه المناسبة ضم لفيف من الصحافيين والإعلاميين والمهتمين بالمجال. "انه لشرف عظيم لي، وأنا ممتنة للغاية خاصة لكل فريق العمل الذي اشتغل معه للمساندة والدعم ، وهو امر رائع، ويعني لي الكثير..من الرائع جدًا أن أبرهن أن ثقته كانت في محلها..وممتنة للغاية بهذا الاختيار ". تقول نسرين في تصريح للصحافة.

نسرين هي واحدة من وجوه برنامج (حكايات أنْ أو أسْ/ NOS Stories)، والتي تقدم الأخبار للشباب على مواقع الإنستقرام واليوتيوب و سناب شات.. البرنامج الذي تم إطلاقه في أيلول (سبتمبر) خلفا لبرنامج (أنْ أو أسْ باختصار/ NOS Kort.)

تقول نسرين : " لم أتصور أنني سأفوز بهذه الجائزة ، لذا لم أستعد لها ، ولم أعِد أي شيء من قبل". تضحك .."لقد كنت متوترة جدا عندما سمعت اسمي ودُعوت إلى المنصة مع التسعة مرشحين الآخرين ".

نسرين ممتنة للغاية بهذه الجائزة. " إنه لأمر غريب حقا أنني فزت وتم اختياري من بين كل هذه الطاقات الأخرى ..هذا حلم تحقق، أنا سعيدة حقًا، وهذا يعطيني الواجب لأشكر كل فريق العمل ."

تشكل نسرين سهلا ، إحدى النماذج الناجحة للهجرة الريفية /المغربية بأوروبا التي تبصم على مسارات ناجحة وفي مجالات عدة ومختلفة.

لم يكن دخولها لمجال الإعلام مجرد صدفة بل نبع من عشق بزغ منذ الصغر .. شابة مغربية من اصول ريفية ، من مدينة ميضار ولدت وترعرت في هولندا ، درست الصحافة بعشق وتميزت فيها ، تشتغل لدى «مؤسسة الإذاعة الهولندية» (NOS) الهولندية...شاركت في برامج ولها مقالات عدة رغم قصر مدة اشتغالها في الميدان الصحفي والاعلامي. كما انجزت فيلما وثائقيا (Betere Dagen) يحكي معاناة البحث عن " أيام أفضل" لدى الجيل الاول من المهاجرين.

فعلا ، وإن صعبت علينا بعض الامور وأغلقت الأبواب أمامنا يظل الطموح وعشق المجال سلاحنا في الحياة .. نسرين سهلا ..بدأت فعلا تشق طريقها بثبات على درب النجاح وفي عالم الصحافة والإعلام ومن الواضح أن هذا الإسم سيتردد كثيراً وبقوة في المجال الصحفي والاعلامي في الفترة القادمة.

* محمد بوتخريط- هولندا

LA BANQUE **CONNECTÉE**

SERVICES EN AGENCE

قناة اليهود
الأفضل
في خدمة الزبناء
لسنة
2019
المغرب

إصرفوا شيكاتكم في أي وكالة !

صالح لدى أكثر من
700 وكالة BMCE Bank

دراسة منجزة من طرف Kantar TNS بمساهمة مع الزبناء من ماي إلى يوليو 2018 للمزيد من المعلومات www.escad.ma

080 100 8100
bmceconnectee.ma

BMCE BANK OF AFRICA
البنك المغربي للتجارة الخارجية لإفريقيا